

دراسات في الشيعة

تأليف

أ. د. محمود محمد مزروعى

أستاذ العقيدة والأديان بجامعة الأزهر وأم القرى

الإسلام



دراسات في الشيعة

تأليف

للمفتي محمد فوزي

محمد فوزي

أستاذ العقيدة والأديان بجامعة الأزهر وأم القرى



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ الْمَوَدَّعَةَ
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ الْمَوَدَّعَةَ
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ الْمَوَدَّعَةَ

دراسات في

الشيعة

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى ١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م

دار الكتب المصرية
فهرسة أثناء النشر إعداد إدارة الشؤون الفنية

مزروعة، محمود محمد
دراسات في الشيعة
تأليف محمود محمد مزروعة
القاهرة، دار اليسر ٢٠١٥م.
١٧٥ ص، ١٧ × ٢٤ سم.
تدمك ٩٧٨٩٧٧٧٩٤٠٠٦١
١- الشيعة
أ- العنوان

٢٤٥

دار اليسر للنشر والتوزيع غير مسؤولة عن آراء المؤلف والكاره وإنما يعتبر الكتاب عن آراء مؤلفه.

يمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأية وسيلة تصويرية، أو إلكترونية، أو ميكانيكية، ويشمل ذلك، التصوير الفوتوغرافي، والتسجيل على أشرطة، أو أقراص مضغوطة، أو استخدام أية وسيلة نشر أخرى، بما في ذلك حفظ المعلومات واسترجاعها، دون إذن خطي من الناشر.

٢٠ ش عبد العزيز عيسى، المنطقة التاسعة، الحي الثامن

مدينة نصر، القاهرة، جمهورية مصر العربية

تليفون: ٠٢ ٢٤٧٠٩٢٦٩ محمول: ٠١٠٦٢٢٧٦٢٠٨

فاكس: ٠٢ ٢٤٧١٤٨٠١ خدمة عملاء: ٠١١١٨٠٠٦٠٦٠

www.dar-alyousr.com

[Email:alyousr@gmail.com](mailto:alyousr@gmail.com)

info@dar-alyousr.com



عضو اتحاد
الناشرين
المصريين



رقم الإيداع

٢٠١٥/٢٣٢٢٨

ترقيم دولي

978-977-794-006-1

دراسات في

الشيعة

مُقَدِّمَةٌ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رحمة الله إلى العالمين سيدنا
ونبينا محمد، وعلى إخوانه النبيين المرسلين، وآله الطيبين الطاهرين وأصحابه
المهديين الهادين، والتابعين لهم والسائرين على دربهم إلى يوم الدين.
أما بعد:

فلقد جدَّ في هذا الوقت الذي يطبع الكتاب فيه، أن ترددت كلمة «التقريب بين
أهل السنة والشيعة».

وقد صاحب وجود هذه الكلمة أمران شاذان ما كان يُظنُّ أن يكون لهما وجود قبل
ذلك، هذان الأمران هما:

الأول: انتشار شائعة بين المصريين - لا ندري طرفها الأول، أو من أين بدأت، ولا
ندري ما يكون شأنها، ولا متى تنتهي - مضمونها أن الشيعة انتشرت وتتشرب بين
المصريين، وبخاصة في منطقة محافظة الشرقية، ثم من هذه المحافظة إلى المحافظات
الأخرى، وقد أجمَّح من انتشار تلك الشائعة ما وقع في قرية «أبو النمرس» من قيام
الأهالي المسلمين بقتل شيخ المتشيعين، والقائم على حركة التشيع بمصر المدعو «حسن
شحاته»، وقد لقي جزاءه في الدنيا، ونسأل الله تعالى أن ينزل به من العقاب ما يستحق
المرتدون الناكثون.

الثاني: زيادة الضغط وترداد هذه العبارة التي تقول: ما حكم التقريب بين أهل السنة والشيعة؟

لكن الذي نلاحظه رغم ترداد الكثير من الأسئلة، أن هذه العبارة تتردد كأنها مُملّاة على من يقولها، كما أن الكثير من الجهات ترددها وتتكلم فيها، ومعلوم أن شائعة مثل هذه عندما تتردد كثيراً، أو سؤالاً مثل هذا -لما يكثر طرحه بإلحاح وإصرار يؤدي بالضرورة إلى واحدٍ من أمرين:

الأول: الاهتمام به فوق المعتاد، ومع ترداده يظن البعض أن له من الأهمية فوق ما له في الحقيقة وواقع الأمر.

الثاني: كثرة الفتاوى في الإجابة عنه، حتى من غير العارفين أو المختصين بموضوعه.

ودوننا إطالة حول هذه القضية، فإن الجواب عنها أمر محال، وأنه لا لقاء بين أهل السنة والشيعة بحال.

وتوضيحاً لذلك: علينا أن نجيب عن الأسئلة البديهية الآتية:

- ١- ما موقف أهل السنة ممن يكذب بالقرآن أو ببعض ما فيه من أخبار؟
- ٢- ما موقف أهل السنة ممن يدعي أن القرآن الذي بين أيدينا محرّف مبَدَل كاذب في بعض ما صرح به من أخبار؟

٣- ما موقفنا ممن يُكذّب -بوضوح شديد- بالنصوص القاطعة من كتاب الله -تعالى-

حيث يزعم هؤلاء الشيعة -عليهم من الله ما يستحقون- بأن جميع الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ارتدوا عن دين الله تعالى بعد وفاة النبي ﷺ، ومن أوائلهم أبو بكر وعمر وعثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، بينما يقول الله تعالى في كتابه الكريم:

﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا﴾ [الفتح: ١٨].

وكان المؤمنون الذين بايعوا رسول الله ﷺ تحت الشجرة أربع عشرة مائة، أي: ألفاً وأربعمائة، وقال تعالى في سورة التوبة:

﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠].

فهذا كلام الله عن السابقين من المهاجرين والأنصار، ويدخل فيهم دخولاً أولياً الثلاثة الخلفاء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، بينما يزعم هؤلاء الشيعة أن الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كفروا جميعاً وارتدوا عن دين الله، حين بايعوا أبا بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بالخلافة، وتركوا علياً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لا يستشون من ذلك سوى نفرًا قليلاً لا يجاوزون أصابع اليدين.

فهل كذب الله في نصوص قرآنه القاطعة التي هي أخبار واضحة لا تحتل إلا واحداً من أمرين: إما الصدق وإما الكذب؟

٤ - ماذا عن الكتاب، بل الكتب الكثيرة التي لديهم يُشْتَبَن بها، وفيها أن القرآن الذي بين أيدينا محرّف وكلماته مبدّلة، وكثير من آياته غيرّها أبو بكر وعمر وزيد بن ثابت وعثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ؟ ماذا عن الكتاب المشهور عندهم، والذي عنوانه: «فصل الخطاب في تحريف كتاب رب الأرياب»؟

٥ - ماذا عن المصحف الصحيح الذي يزعمون أنه الصحيح الذي لا تحريف فيه، والذي هو بين يدي إمامهم الغائب، ولن يظهر إلا بظهوره؟

ثم ماذا عن مصحف فاطمة الذي يزعمون أنه كان بين أيدي الأئمة، والذي

يزعمون أنه قدر المصحف الذي بين أيدينا ثلاث مرات، وليس فيه كلمة واحدة مما في مصحفنا؟

إن الشيعة بدأوا في فارس، وقد قضوا أكثر من أربعة عشر قرناً يحاولون الخروج من فارس، ولا يكون ذلك إلا على حساب أهل السنة والجماعة، ولم يتمكنوا، ولن يمكنهم الله من ذلك أبداً.

لقد اتبعوا خطأً وأساليب كثيرة استعملوها، وما يزالون، ولكن ذلك كان يبعدهم عن جماعة المسلمين أكثر من ذي قبل!

لقد كان من وسائلهم الزعم بأنهم يرغبون بصدق التقريب بين أهل السنة والشيعة، وكانوا يتظاهرون بالصدق والإخلاص، ولكنهم كانوا في الخطوة الحاسمة ينكصون ويتراجعون، ولقد عاصرت بنفسها واحدة من هذه المحاولات، وكان ذلك عام إحدى وسبعين وتسعمائة وألف، وكان شيخ الأزهر وقتها هو الشيخ محمود شلتوت رَحِمَهُ اللهُ، وصدَّقهم الشيخ وكَوَّنَ لجنة كان يرأسها الشيخ محمد محمد المدني، عميد كلية الشريعة في ذلك الوقت، واشترى الأزهر إحدى الشقق لتكون مقرّاً للجنة التقريب، وظل الأمر كذلك، لكن في اللحظة الحاسمة رفضوا هم المعاهدة الثقافية التي وقعوا عليها، وفشل الأمر كله، إنهم لا يستحيون أن يفعلوا ذلك الآن، بل وفي كل وقت.

ومن وسائلهم أن يُشيعُوا أن الشيعة انتشرت بمصر، وأن بقاعاً كثيرة وقُرَى وأحياء تحوّلت إلى التشيع، ولكن ذلك أضحى كذباً مفضوحاً، وبخاصة بعد واقعة قرية «أبو النمرس» التي أشرنا إليها آنفاً، حيث قُتل ذلك المتشيع، ومن هذه الواقعة تعرف أن المصريين هم من أهل السنة والجماعة، وأنهم لن يسمحوا أبداً بأن يتشر بينهم من المذاهب والأديان ما لا يرضي الله ولا رسوله ولا المؤمنين.

إن الأسئلة التي ذكرناها، وكثير غيرها يمكن أن تبين تمامًا وبوضوح شديد مآل الشيعة والمتشيعين، وإذا كان ذلك قد اتضح بإجمال، فإلى تفصيل ذلك الإجمال، وتوضيح ذلك الإبهام في ثنايا الكتاب الذي بين أيدينا، والذي لا يطرق موضوعًا إلا من خلال كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ، وإجماع الأمة المسلمة، مع ملاحظة أن الأمة المسلمة ليس بينها إلا أسوياء الدين، الذين لا يتخذون التقيّة دينًا، ولا جمهور الأمة المسلمة أعداء، والله من وراء القصد.

سبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك.

وكتبه

محمد بن محمد بن زرعينة

غرة جمادى الأولى ١٤٣٧ هـ

تَهْدِيَةٌ

بعث الله سبحانه محمدًا ﷺ برسالاته الخاتمة إلى خلقه، فجمع رسول الله ﷺ الأمة، ووحّد الكلمة، وهدى الناس إلى صراط مستقيم.

ولقد ظلت الأمة على عهد رسول الله ﷺ، وقدر غير قليل من عهد أصحابه رضوان الله عليهم مجتمعة على كلمة سواء، تعتصم بحبل الله من نوازع التفرق، ونوازع التشّت، مجيبة نداء الله تعالى:

﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٩٢].

محققة قول الله سبحانه في وصفه:

﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ ءَامَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ مِّنْهُمْ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [آل عمران: ١١٠].

ثم ما لبث المسلمون أن اتبعوا سنن من قبلهم، وساروا على درب الأمم السابقة، فتفرق جمعهم بينهم دبرًا، وتقطعوا أمرهم بينهم زبرًا، كل حزب بما لديهم فرحون، وصدق فيهم قول رسول الله ﷺ: «افترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة فواحدة في الجنة، وسبعون في النار، وافترت النصارى على اثنتين وسبعين فرقة؛ فإحدى وسبعون في النار، وواحدة في الجنة، والذي نفس محمد بيده لتفترقن أمتي على ثلاث

وسبعين فرقة، واحدة في الجنة وثنان وسبعون في النار»^(١).

ورغم أننا نأسى أشد الأسى، ونألم أشد الألم؛ لما وقع للمسلمين من فرقة، صدعت وحدتهم، وشتتت جمعهم، وأضعفت قوتهم، وخضدت شوكتهم، وجعلتهم نهباً للأمم الأخرى، من الكافرين بالله ورسوله وصالح العمل.

فإننا لا نعترض على قضاء قضاءه الله سبحانه، ولسنا نرفض قدرًا قدره تعالى، فقد أخبرنا الله تعالى بأن الاختلاف قضاء قضاءه على الأمم وقدر قدره في الخلق.

فقد قال تعالى سبحانه في شأن الأمم كلها:

﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا نَزَّلُ الْكُتُبَ إِلَّا مَنْ رَزَمَ رَبُّكَ

وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ [هود: ١١٨-١١٩].

وقال تعالى في شأن أمتنا:

﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَاءِ آتِنَكُمْ﴾ [المائدة: ٤٨].

وصدق الله ورسوله:

فلقد تفرقت الأمة شيعاً وأحزاباً، وكان هذا التفرق نتيجة عوامل كثيرة سنفصلها في محلها من الدراسة -بحول الله تعالى-، لكننا يهمننا هنا أن نلمح إلى أهم هذه العوامل التي صدعت وحدة الأمة، وهو الخلاف حول خلافة رسول الله ﷺ.

فلقد كانت الخلافة هي القضية التي قام عليها أول خلاف صدع وحدة الأمة، وسُلت فيه أسنة السيوف والأقلام، فقامت عليه حروب، وحُررت فيه كتب وأسفار وما يزال.

(١) أخرجه ابن ماجه (٣٩٩٢)، والطبراني في مسند الشاميين (٩٨٨)، واللالكائي في شرح أصول

وعن هذا الخلاف انشعبت الأمة إلى فرقتين.

فرقة الشيعة: وهم الذين شايعوا علياً رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وتكلموا باسمه، وأقاموا من أنفسهم أوصياء عليه وآله، وما يزالون - هذا في زعمهم -.

فرقة الخوارج: وهم الذي خرجوا على عليٍّ، لقبوله التحكيم في معركة صفين. وقد كانت معركة صفين هي البداية لهاتين الفرقتين.

ثم انطلقت كل منهما تقعد من المبادئ والأسس العقديّة والعملية ما جعل لها طابعاً خاصاً يميزها عن غيرها من الفرق.

ولم يقف الأمر عند الشيعة والخوارج، بل تعداه إلى فرق كثيرة انشعبت من الأمة، كل منها وجدت لها طريقاً يبعد بها عن طريق الجماعة:

ليس ذلك فحسب، بل إن كل فرقة من هذه الفرق قد تصدع بنيانها وتقسمت إلى فرق عديدة يجمع بينها الهيكل الأساسي، وتفرق بينها عوامل تزيد وتتكاثر مع مرور الزمن.

وعلى الرغم من وجود هذه الكثرة الكاثرة من الفرق، فإن فرقة الشيعة تظل وحدها، ذات طابع خاص بها، باعتبارها أول الفرق ظهوراً، وآخرها بقاءً واستمراراً، وأكثرها أشياءً وأتباعاً، وأقواها تأثيراً وتوجيهاً في مسيرة الأمة الإسلامية، وليس أدل على ذلك من الأحداث الأخيرة التي وقعت في إيران الشيعة، فأثرت في مجريات الأحداث العالمية وما تزال.

ولا يفوتنا أن نبه إلى أن تلك الصفات التي أثبتناها لفرقة الشيعة، إنما هي بالمقارنة إلى ما سواها من الفرق الأخرى.

ونستثنى من ذلك أهل السنة والجماعة؛ فهي لا تدخل ضمن ما قورنت به

الشيعة من فرق؛ وذلك لأمرين أساسيين.

الأول: أن أهل السنة والجماعة هي الأقوى والأظهر من جميع النواحي؛ فهي الأكثر أتباعاً، الأقوى تأثيراً، لا يخالف في ذلك منصف.

الثاني: أننا لا نعتبر أهل السنة والجماعة فرقة ضمن الفرق الأخرى ولكن نعتبرها الأصل الذي انفردت عنه هذه الفرق، وستظل الأصل دائماً.

من أجل ذلك ذكرنا أن فرقة الشيعة هي أقوى الفرق وأكثرها اتباعاً، وأشدّها تأثيراً. ولأنها كذلك فقد آثرنا أن نقدم دراستها على دراسة غيرها من الفرق أتباعاً، ونرجو أن نتمكن من الإمام بأهم الموضوعات التي تتطلبها دراسة هذه الفرقة، وذلك في إيجاز غير مخل - بحول الله ومشيتته.

وندعو الله سبحانه أن يرزقنا الإنصاف، وأن ينفعنا وينفع بنا؛ إنه سبحانه ولي الهداية والتوفيق.

والحمد لله رب العالمين



الأحاديث الواردة في شأن الفرق

جرت عادة كثير من المؤلفين والباحثين في الفرق الإسلامية أن يصدروا مؤلفاتهم عن الفرق بما ورد في كتب السنة عن رسول الله ﷺ في شأن تفرق الأمة فرقا كثيرة، تزيد على فرق الأمتين السابقتين عليها، وهما: أمة اليهود، وأمة النصارى.

وقد أثر عن رسول الله ﷺ أنه ذكر تفرق الأمتين السابقتين على أمته، ثم ذكر تفرق أمته، محددا عدد الفرق في كل أمة، مبينا أن أمته أكثر فرقا من الأمتين السابقتين، وواضح أنه ﷺ إنما ذكر تفرق الأمتين السابقتين في معرض الحديث عن تفرق أمته، والتنبيه على كثرة فرقها، وأن فرقها كلها -على كثرتها- لا يصح منها إلا فرقة واحدة، ولا يسلم منها إلا ما كان على سنته ﷺ وهدى أصحابه رضوان الله عليهم أجمعين، وإنما ذكر الرسول ﷺ ذلك، وبين ما بين تنفيرا للأمة من التفرق، وحثا لها على التمسك بسنته وهدى أصحابه من بعده، وتخويفا للمسلمين وإرهابا من أتباعهم البدع التي استحدثت في الدين، وكانت هي المِعول الأول الذي ضرب وحدة المسلمين، وشئت تماسكهم، وفرق جمعهم.

وقد ورد في الحديث عن الفرق روايات كثيرة عن رسول الله ﷺ، منها:

١ - عن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قال: قال رسول الله ﷺ: «افترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة، وافترقت النصارى على اثنتين وسبعين فرقة، وتفرقت أمتي على

ثلاثٍ وسبعين فرقةً»^(١).

٢- عن عبد الله بن عمرو، قال: قال رسول الله ﷺ: «ليأتين على أمتي ما أتى على بني إسرائيل حذو النعل بالنعل، حتى إن كان منهم من أتى أمه علانية لكان في أمتي من يصنع ذلك، وإن بني إسرائيل تفرقت على اثنتين وسبعين ملةً وتفرقت أمتي على ثلاثٍ وسبعين ملةً، كلهم في النار إلا ملةً واحدةً، قالوا: ومن هي يا رسول الله؟ قال: ما أنا عليه وأصحابي»^(٢)،^(٣).

٣- عن أنس، عن النبي ﷺ، أنه قال: «إن بني إسرائيل افرقت على إحدى وسبعين فرقةً، وإن أمتي ستفرق على اثنتين وسبعين فرقةً، كلها في النار إلا واحدة، وهي الجماعة»^(٤).

٤- عن معاوية بن أبي سفيان، أنه قام فينا، فقال: ألا إن رسول الله ﷺ قام فينا، فقال: «ألا إنَّ مَنْ قبلكم من أهل الكتابِ افرقوا على ثنتين وسبعين ملةً، وإنَّ هذه الأمة ستفرقُ على ثلاثٍ وسبعين: ثنتانِ وسبعون في النارِ، وواحدةٌ في الجنة، وهي الجماعة»^(٥)، زاد ابن يحيى وعمرو في حديثيها: «وإنَّه سيخرجُ من أمتي أقوامٌ تتجارى بهم الأهواءُ كما يتجَارَى الكَلْبُ لصاحبه». وقال عمرو:

(١) أخرجه أبو داود (٤٥٩٦)، وابن ماجه (٣٩٩١).

(٢) المراد ببني إسرائيل في الحديث: ما يشمل اليهود والنصارى؛ لذلك عبر عنهم الحديث ببني إسرائيل، فبنو إسرائيل تشمل اليهود والنصارى معاً؛ فإن اليهودية والنصرانية جاءتا على أنقاض رسالتي موسى وعيسى عليهما السلام، وموسى وعيسى نبيان ورسولان من رسل بني إسرائيل؛ لذلك صح التعبير ببني إسرائيل عن الملتين جميعاً. أخرجه الترمذي (٢٦٤١).

(٣) أخرجه الترمذي (٢٦٤١).

(٤) أخرجه ابن ماجه (٣٩٩٣)، والخطيب في الفقيه والمتفقه (٤١٩/١).

(٥) أخرجه الآجري في الشريعة (٢٩).

«الكلب بصاحبه لا يبقى منه عِرْقٌ، ولا مفصلٌ إلا دَحَلُهُ»^(١)،^(٢).

وأحاديث الفرق التي ذكرنا بعضها وردت بطرقها في كتب السنن والمسانيد؛ فقد أوردها الإمام أحمد في مسنده، والحاكم في مستدركه، وأبو داود في كتاب السنة، والترمذي في باب الإيثار، وابن ماجه في باب الفتن.

وقد عُنِيَ العلماء بالحديث عنايةً فائقة، وتكلموا في إسناده، فمنهم من أشار إلى تضعيفه، ومنهم من صححه.

ومن رأينا -ولسنا من العلماء بالحديث-: أن الحديث صحيح، فهو يصل إلى مرتبة الصحيح لغيره؛ فإن كانت بعض رواياته، أو رواياته كلها- في نظر البعض- لا تصل به إلى مرتبة الصحيح، فإن الروايات مجتمعة يقوي بعضها بعضاً لتصل في جملتها إلى الصحة.

ومن رأى صحة الحديث الإمام ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ، وقد أشار إلى الحديث في نونيته بقوله:

هذا وأصل بليّة الإسلام من تأويل ذي التحريف والبطلان
وهو الذي قد فرّق السبعين بل زادت ثلاثاً قول ذي البرهان^(٣)

(١) قول الرسول ﷺ «من أهل الكتاب» يعني: اليهود والنصارى معاً، وقوله ﷺ: «على ثنتين وسبعين ملة» أي: فرقة، لكل فرقة عقيدتها وملتها، وقوله ﷺ: «وإن هذه الملة ستفترق» يعني: ملة الإسلام، والمقصود أمة الإسلام، وقوله ﷺ: «تتجارى بهم الأهواء» أي: تستولي عليهم وتفسد عليهم عقولهم وقلوبهم، والكلب- بفتح الكاف واللام- داء معروف يستولي على المريض به، فيضر بعقله وأعصابه حتى يقضي عليه.

(٢) أخرجه أحمد (١٦٩٣٧)، وأبو داود (٤٥٩٧).

(٣) النونية، لابن القيم (ص ١١١).

مشيراً بذلك رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى إلى رواية معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ المذكورة.

أما أبو حامد الغزالي - غفر الله لنا وله - فقد روى الحديث ^(١) بلفظ: «ستفترق أمتي بضعاً وسبعين فرقة، كلهم في الجنة إلا الزنادقة (وهم القدرية)» ^(٢)، ^(٣). وهذه الرواية لم نعثر عليها إلا عند أبي حامد الغزالي - عفا الله عنا وعنه - ويرى العلماء أنه لا عبرة بهذه الرواية؛ حيث رواها الغزالي، وهو في رواية الحديث غير مثبت، وقد قال هو عن نفسه: «أنا بضاعتي في الحديث مزجاة» ^(٤).

ولقد شاهدت في تليفزيون «قطر» شيخاً يتكلم عن الأحاديث الموضوعية في برنامج يبثه التليفزيون من عدد كبير من الحلقات، وذكر هذا الشيخ في إحدى حلقات برنامجه ذلك: أن الأحاديث التي وردت في الفرق جميعها بلا استثناء موضوعية، وأنها من وضع أعداء الإسلام، وكان الشيخ - رَحْمَةُ اللَّهِ وَعَفَا عَنْهُ وَعَفَا اللَّهُ عَنْهُ - ذا جرأة غريبة، وتقحم شديد على أحاديث رسول الله ﷺ، وقد وصف الشيخ تلك الأحاديث التي معنا وغيرها في أبواب أخرى بأنها موضوعية، رغم أن بعضها صحيح.

وما يقوي تلك الأحاديث ويصححها:

- ١ - ورودها بأسانيد كثيرة.
- ٢ - أنه قد رواها عن النبي ﷺ جماعة كثيرة من الصحابة، مثل: أنس بن مالك، وأبي هريرة، وأبي الدرداء، وأبي سعيد الخدري، وجابر، وأبي بن كعب، وأبي

(١) التفرقة بين الإيوان والزندقة، للغزالي (ص ٥٨).

(٢) فيصل التفرقة، للغزالي (ص ١٩٣).

(٣) أخرجه العقيلي في الضعفاء (٢٠١/٤)، وابن الجوزي في الموضوعات (١/٢٦٧)، وقال: هذا

الحديث لا يصح عن رسول الله ﷺ.

(٤) قانون التأويل، للغزالي (ص ٢٩).

أمامة، ووائلة بن الأسقع، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وغيرهم.

٣- أنه قد ورد عن الرسول ﷺ أحاديث كثيرة في أنواع من الفرق، فقد ورد أنه ﷺ ذم المرجئة، وأنه عَلَيْهِ السَّلَامُ قد ذم «القدرية» وقال: «إنهم مجوس هذه الأمة»^(١)، وورد أنه ﷺ ذم المرجئة، وأنه عَلَيْهِ السَّلَامُ قد ذم المارقين من الدين كما يمرق السهم من الرمية، وقيل: إنهم الخوارج.

٤- أنه ورد عن أعلام الصحابة رضوان الله تعالى عنهم أنهم قد ذموا ما ذم رسول الله ﷺ من القدرية، والمرجئة، والخوارج، وقد نصَّ على بعضهم علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي خطبته المعروفة بالزهراء.

كل ذلك جعل الأمة تقبل حديث الفرق وتعتمده، وتبني عليه علومها عن الفرق، وعملها، وتقسيم تلك الفرق وترتيبها، وقد كان ذلك واضحاً في مؤلفات سلفنا من العلماء الذين ألفوا في الفرق؛ حيث أخذ جمهورهم بحديث الفرق وصدَّر به كتاباته عنها، ونظَّم كتاباته وقسَّمها على أساس من العدد المذكور في حديث الفرق.



(١) أخرجه ابن ماجه (٩٢)، وابن أبي عاصم في السنة (٣٢٨).

موقف العلماء من أحاديث الفرق

لقد اختلف موقف العلماء من هذه الأحاديث على آراء، أهمها ما يلي:

١- رفض هذه الأحاديث جملة:

فمن العلماء من رفض هذه الأحاديث، ولم يقبلها؛ لشكّه في أسانيدها، ولضعف طرقها في رأيه، وعلى رأس هذا الفريق الإمام ابن حزم الذي ذكر الحديثين المتقدمين، ثم علق عليها بقوله: «هذان حديثان لا يصحان أصلاً من طرق الإسناد، وما كان هكذا فليس بحجة عند من يقول بخبر الواحد، فكيف بمن لا يقول به؟»^(١).

٢- قبول الأحاديث ورفض التنصيص على الناجية والهاكي:

ومن العلماء فريق قبل الحديث، ولكنه رفض الزيادة التي تنص على الفرقة الناجية وفريق الهالكين، فهذا الفريق يرفض هذا التذييل في الحديث: «كلهم في النار إلا واحدة».

ويمثل هؤلاء ابن الوزير في كتابه: (العواصم والقواصم) حيث يقول: «وإِيَّاكَ وَالْأَغْتِرَارَ بِ (كُلِّهَا هَالِكَةٌ، إِلَّا وَاحِدَةً)؛ فإنها زيادةٌ فاسدة، غيرٌ صحيحةٌ

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل، لابن حزم (٣/١٣٨).

القاعدة، لا يُؤْمَنُ أن تكونَ من دسيسِ الملاحِدِ»^(١).

والذين يرفضون هذه التكملة لهم سند من الرواية التي تذكر أن اثنتين وسبعين فرقة في الجنة، وواحدة في النار؛ فإن هذا التذليل هو نقيض التذليل المشهور الذي يذكر أن الفِرَقَ كُلَّها في النار إلا واحدة، ويمكن أن يقال: إن الروايتين تعارضتا فتساقطتا، وبقي صدر الحديث مقبولاً، وقد أشرنا إلى أن الرواية القائلة: «كلهم في الجنة إلا الزنادقة» لم نعثر عليها إلا لدى أبي حامد الغزالي، وهو في الحديث كما تعرفون.

٣- قبول الحديث مع رفض مفهوم العدد:

وفي مقابل هذين الفريقين اللذين رفضا الحديث جملة، أو رفضا ذيله وقبلاً صدره، هناك فريق من العلماء الثقات قبلوا هذه الأحاديث كما هي، لكنهم رفضوا مفهوم العدد.

ونحن نعرف أن العدد قد ورد في الشرع في أماكن كثيرة، لا يقصد منه مفهوم العدد، ولكن يراد منه الكثير، مثل قوله تعالى - مخاطباً رسوله ﷺ في شأن المنافقين -:

﴿اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾

[التوبة: ٨٠].

فإنه تعالى يقول لرسوله ﷺ: استغفر للمنافقين، أو لا تستغفر لهم، إن تستغفر للمنافقين سبعين مرة فلن يغفر الله لهم، والمراد هنا من العدد: «سبعين» ليس مفهومه على الحقيقة، ولكن المراد به الكثير، أي: مهما تستغفر لهم، حتى لو استغفرت لهم

(١) العواصم والقواصم، لابن الوزير (١/١٨٦).

ملء الأرض، وما لا تحصيه عدًّا، فلن يغفر الله لهم؛ ولذلك قال رسول الله ﷺ حين نزلت هذه الآية: «لو أعلم أي إن زدت على السبعين يُغفر له لزدت عليها»^(١).
إذن فالمراد ليس عدد السبعين، ولكن المراد التكثير.

وعلى مثل ذلك ذهب هذا الفريق من العلماء بالنسبة لهذه الأحاديث، فقد قبلوا الأحاديث، ورفضوا مفهوم العدد، وقالوا: إن المراد بالعدد التكثير، وكأن رسول الله ﷺ أخبرنا أن اليهود اختلفت فرقا كثيرة، وأن النصارى اختلفت كذلك فرقا كثيرة، وأن أمته سوف تفرق فرقا أكثر من كل من الفريقين دون حصر في عدد معين لأي من الطوائف الثلاث، واستعمل لفظ السبعين؛ للدلالة على الكثرة، واستعمل الرقم الذي فوق السبعين؛ للدلالة على الفروق في هذه الكثرة بين الأمم الثلاث، فاليهود أقل الثلاث، والنصارى أكثر من اليهود، والمسلمون أكثر الجميع.

٤- قبول الأحاديث مع تفصيل في المراد من الأمة:

وهذا فريق من العلماء قبل الأحاديث، ولكنه فصل في المعنى المراد من «الأمة» ونحن نعلم أن الأمة تنقسم إلى:

- أمة الدعوة.

- أمة الإجابة.

فأمة الدعوة بالنسبة لسيدنا رسول الله ﷺ هم الخلائق من الإنس والجن، فرسول الله ﷺ أرسله ربه إلى الناس كافة من العرب والعجم والأبيض والأسود، وكذلك أرسله تعالى إلى الجن، فهؤلاء جميعا يمثلون أمة الدعوة، أي: الأمة التي

(١) أخرجه البخاري (٤٦٧١).

جاء رسولنا يوجه دعوته إليها.

أما أمة الإجابة فهي التي قبلت دعوة رسول الله ﷺ، ودانت بدين الله، وسارت خلف رسول الله.

وهذا الفريق الذي معنا قَبِلَ الأحاديثَ، ولكنه ذهب إلى أن الأمة التي ستفترق ثلاثاً وسبعين فرقة ليست هي أمة الإجابة -أي: ليست هي أمة الإسلام- ولكنها أمة الدعوة-، أي: أنهم الذين بُعث رسول الله ﷺ يدعوهم إلى الإسلام. فهذه الفرق التي ستفترق عليها أمة رسول الله ليست من المسلمين، ولكنها من أمة الدعوة، أي: من اليهود والنصارى وسائر الديانات الأخرى التي جاء رسول الله ﷺ يدعوها إلى الإسلام.

هذه مواقف العلماء من أحاديث الفرق التي أشرنا إليها.

ونحن لا نتفق مع الفريق الأول الذي رفض الأحاديث جملةً، فقد عرفنا من أئمة الحديث أن الحديث قد وصل إلى الحسن، أو الصحيح لغيره، وهي مرتبة يعتبر رفض الحديث معها تعنتاً ومخالفةً للحق.

كذلك نحن لا نتفق مع هؤلاء الذين زعموا أن الأمة المرادة من قول رسول الله ﷺ: «أمّتي» هي أمة الدعوة من اليهود والنصارى وسائر الملل غير الإسلام؛ فذلك خطأ بيّن، فإن المراد بالأمة هي أمة الإسلام؛ وذلك لأمر:

أ- أن رسول الله ﷺ قد أضافها إلى نفسه، فقال: «أمّتي» وهذا يعني: أن المراد بها المسلمون، ومن غير المقبول، أو المعقول: أن يضيف الرسول ﷺ اليهود والنصارى والمجوس وغيرهم إلى نفسه، ويعبر عنهم بأنهم أمته.

ب- أن المراد بالأمة هي أمة الإسلام؛ بدليل مقابلتها باليهود والنصارى.

ج- وأيضاً؛ فإنه من الظلم لأمة محمد ﷺ أن يُحسب عليها، أو يُحسب منها فرقُ

اليهود والنصارى، بل والمجوس والذين أشركوا. يتضح لنا من هذا: أن المراد بالأمة في الحديث إنما هي أمة الإجابة، أي: الأمة المسلمة. وقد جرى على هذا الفهم لمعنى «الأمة» في قوله ﷺ: «أمّتي» كل العلماء ومؤرخو الفرق، وقامت على هذا الفهم كل المؤلفات والمصنفات التي وُضعت في الفرق، أو تناولت شأنًا من شئونها، وهذا يعتبر في حدّ ذاته دليلًا على أن المراد بالأمة في حديث رسول الله ﷺ إنما هي الأمة المسلمة، أي: أمة الإجابة، وليس أمة الدعوة - كما زعم أولئك الزاعمون.

موقفنا من أحاديث الفرق:

قلنا - فيما سبق -: إننا لا نستطيع أن نرفض أحاديث الفرق جملة، وقد بلغت من الحسن والصحة مبلغًا يُنجيها من رفضها، أو الطعن فيها؛ لذا فنحن ننهج نهج المنصفين من علماء الأمة تجاه هذه الأحاديث، وقد قبلوها القبول الحسن، وأقاموا على أساس منها صراحةً شامخةً من مؤلفاتهم عن الفرق الإسلامية، متناولين فيها كل ما يتصل بهذه الفرق من نشأة، ومبادئ، ونقد... وما إلى ذلك.

لذا فنحن لسنا مع الذين يرفضون تلك الأحاديث جملةً، لكننا نقبل الأحاديث، معتقدين صحتها، مع ملاحظة أمور:

الأول: أننا نقبل الأحاديث كما وردت، ونثبت التذييل الوارد في بعضها، أعني قوله ﷺ: «كلها في النار إلا واحدة»^(١)، والأساس في قبول هذا التذييل تلك القاعدة الأصولية التي تقول - في الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية -: يحمل المجمل على المفصل، والمطلق على المقيد، والعام على الخاص، فإذا ما ورد حكم

(١) أخرجه أحمد (١٦٩٣٧).

عام، وورد نفس الحكم في مكان آخر خاصًا، مُحل العام على الخاص، ومثل ذلك المطلق يجمل على المقيد، ومثل ذلك تحمل هنا الأحاديث التي لم يرد فيها هذا التذييل: «كلها في النار إلا واحدة»^(١) على الأحاديث التي ورد فيها، ويكون الحكم فيها واحدًا، بمعنى أن الحكم ينبني على وجود هذا التذييل، ويكون الحكم في الأحاديث جملةً منبياً على هذه التكملة.

الثاني: أن هذا الأمر وأمثاله من الأحكام الشرعية التي لا تكون إلا وحيًا، يمنع فيها الاجتهاد، وكل اجتهاد فيها باطل؛ لأنها لا تعرف إلا عن طريق الوحي الشريف. ثم إن القاعدة التي ذكرها رسول الله ﷺ إجابةً على سؤال الصحابة، هي قاعدة أصولية صحيحة، فالناجون يوم القيامة هم من كانوا على طريق رسول الله ﷺ، وأما من خالف فهو في النار، وأظن أن القاعدة واضحة وبينية.

الثالث: أن الكثرة من هذه الفرق تدين بالإسلام في جملته، وتشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، فنحن لا ننكر حقيقةً أن من بين هذه الفرق من نقض أصلاً من أصول الدين، مثل هؤلاء الذين جحدوا القدر، وكفروا بعلم الله الأزلي، وأنكروا أن يكون الله ﷻ قد علم الأشياء قبل وقوعها، فهؤلاء نحكم عليهم بما يُحَكَّمُ به على من جحد أصلاً من أصول الدين، ونحكم بذلك على كل من يباثل تلك الفرق، أي: كل من ينقض أصلاً من أصول الإيمان.

لكن من الحق -أيضاً-: أن نقول: ليس كل الفرق كذلك؛ فإن الكثرة منهم تدين بالإسلام، وتقف عند حدوده، ولا تجحد أصلاً من أصول الدين، وجُلُّ خلافاتها

(١) أخرجه أحمد (١٦٩٣٧).

وانحرافاتهما ركبتها عن طريق الفهم الخاطئ الذي سلك بهم إليه قضية التأويل، وما ترتب عليها، وقد أثنى الإمام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ عَلَى بعض هذه الفرق، ووسمها بأنها أقرب الفرق إلى أهل السنة والجماعة، بل إنه قال: «إنهم أهل السنة بالنسبة للفرق الضالة الأخرى التي تنتشر في إقليمها وتعايشها في مصرها... فهؤلاء لا يمكن أن نحكم عليهم بمثل حكمنا على أولئك الجاحدين أصلاً من أصول الدين».

الرابع: أن العدد لا مفهوم له، على معنى أن المراد بالعدد المذكور في الأحاديث إنما هو مجرد التكثير، وليس التحديد بعدد معين، فيكون المراد بالأعداد المذكورة أمرين:

١- أن اليهود والنصارى قد افترقوا فرقا كثيرة.

٢- أن الأمة المسلمة ستكون أكثر تفرقا واختلافا من الأمتين قبلها.

وهذا يعني: أن الفرق التي أشار إليها الحديث ليس بلازم أن تكون ثلاثا وسبعين، بل المراد أنها فرق كثيرة.

ومما يدل على أن العدد في الحديث لا مفهوم له سوى الكثرة وليس التحديد بعدد معين: أن العدد قد ورد في بعض الأحاديث «ثلاثا وسبعين»^(١)، وورد في البعض الآخر «اثنين وسبعين»^(٢)، ولا يمكن الجمع بين الروایتين إلا بأن العدد لا مفهوم له، وإنما يراد منه التكثير.



(١) أخرجه أحمد (١٦٩٣٧)، وأبو داود (٢٦٩٦)، والترمذي (٢٦٤١)، وابن ماجه (٣٩٩١)، والعدد: «ثلاث وسبعين» خاص بهذه الأمة.

(٢) أخرجه أحمد (٨٣٩٦)، وأبو داود (٤٥٩٦)، والترمذي (٢٦٤٠)، وابن ماجه (٣٩٩٢).

رؤية في مؤلفات الفرق

بيّنا أن عدد الفرق الإسلامية- في رأينا- ليس وقفًا عند حدٍّ معين، وأن الأحاديث الواردة في هذا الشأن لا تفيد إلا الكثرة فحسب.

ولكن بعض الذين كتبوا في الفرق حاول أن يصل بهذه الفرق إلى العدد المنصوص عليه في تلك الأحاديث، ظنًا منهم أن المراد بالعدد في الحديث هو منطوقه تحديدًا، ومن ثم فقد وقعوا في مخالفات عديدة، أهمها:

١- أنهم لكي يصلوا إلى العدد المذكور في الأحاديث ذكروا فرقًا كثيرة ليس بينها خلافٌ يُذكر، ولا يعدو الخلاف بينها أشخاص القائمين عليها، دون أمر جوهري يصح أن يوضع أساسًا لخلاف بين فرقة وفرقة.

٢- أن الكثيرين منهم حرصوا على أن يصلوا بالفرق على عهد كل منهم إلى العدد المنصوص عليه في الأحاديث، فكأنهم قد قصروا العدد المذكور على زمانهم، وكأنهم قد حكموا بأن التفرُّق قد توقف، وأن الأمة لن تفرق بعد عهدهم، وأنَّ تجددَ الفرق وتكثُرَها قد انتهى عند زمان تأليفهم كتبهم.

مع أنَّ تشعُّبَ الفرق لا يتتهي، ولا يقف عند زمان بعينه، ثم ماذا يقولون في الفرق التي جدت وظهرت بعد تأليفهم كتبهم التي جمعوا فيها الفرق بالعدد الذي ذكرته الأحاديث؟

ليس هناك من شكٍّ في أن الفرق تشعَّب على الدوام، وليس التفرق وقفًا على

زمان دون زمان، ولقد جدَّت فِرْقٌ كثيرة بعد ما وضع هؤلاء كتبهم، لم يكونوا قد وضعوا لها حسابًا بين سطور هذه الكتب.

ولعلَّ الذي أوقع بهم في هذا الخطأ هو محاولتهم - دون جدوى - أن يصلوا بالفِرْق إلى ذلك العدد الذي ذكرته الأحاديث، ولو أنهم فهموا من العدد ما فهمناه من أنه يراد به التكثير فقط، وليس التحديد؛ لَمَا تكلَّفوا ما تكلَّفوا، ولمَّا وقعوا فيها وقعوا فيه، والله يعفو عنا وعنهم، وهو سبحانه أعلم بالصواب.

العوامل التي أدت إلى نشأة الفرق:

نشأت الفرق في الإسلام نتيجة عوامل كثيرة أدت - مجتمعةً - إلى ظهور هذه الفرق وإلى كثرتها، وأهم هذه العوامل ما يلي:

١ - سوء استغلال دعوة الإسلام إلى استعمال العقل:

فلقد أعلى الإسلام من شأن العقل الإنساني، ورفع من مكانته، وحض المسلمين على استعمال عقولهم، ومدح أولى الألباب، وذم الذين يهملون عقولهم، وهي محور إنسانية الإنسان، وأساس سموه عن الحيوان.

والناظر في القرآن الكريم - دستور الإسلام - يراه يكثر من ذكر العقل وذويه، ويعلي من شأنه وشأنهم.

يقول تعالى:

﴿وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [البقرة: ٢٦٩].

﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [الرعد: ٤].

وكما أعلى القرآن الكريم من شأن الذين يستعملون عقولهم فيما من شأنه خلقت، فقد ذم الذين يهملون هذه النعمة الجليلة ويعطلونها عن أداء رسالتها،

يقول تعالى - تنويًا بذكر عباده -:

﴿وَالَّذِينَ إِذَا ذُكِرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ لَمْ يُخِرُّوا عَلَيْهَا صُمًّا وَعُمْيَانًا﴾ [الفرقان: ٧٣].

ودعوة الإسلام إلى استعمال العقل كانت مُسوِّغًا لكثير من المسلمين أن يطلقوا العنان لعقولهم في كل مجال، وبحرية غير مأمونة، وفي مجالات لا يحسن العقل إدراكها، ولا يستطيع الخوض فيها، وقد فتحت هذه الدعوة باب الاجتهاد على سعته، فخاض في بحره كثيرون ممن لا يجيدون السباحة، وكانت النتيجة أن غرقوا في لجة الزيغ والضلال.

وقد انقسم الناس إزاء دعوة الإسلام إلى إعمال العقل إلى ثلاثة فقاء:

الأول: حسنت نيته، وحسن فعله، على قدر الطاقة أعمل عقله عن صِدْقِ نِيَّةٍ، وحسن طويَّةٍ، وإخلاص لله تعالى ولرسوله ﷺ، فهؤلاء مسلمون بحق، حاولوا الوصول إلى الصواب عن اجتهاد، فللمصيب منهم أجران، وللمخطئ أجر واحد.

الثاني: ساءت نيته، وساء فعله، مريض النية، سيء الطوية، أظهر الإسلام، وأضمر الكفر، لم يقصد بإعمال عقله إلا نقض الإسلام وفصم عراه، فذلك فريق المنافقين الحاقدين على الإسلام والمسلمين.

ومن هذا الفريق جاءت كلُّ الضلالات، والبدع المكفرات، ونشأت فرق ومذاهب لا تمت إلى الإسلام بصلة، وطرأت على الفكر الإسلامي عقائد ضالة، ومذاهب وآراء فاسدة، أدخلها إليه هؤلاء تحت ستار إعمال العقل، وما يسمى بحرية الفكر.

الثالث: صدقت نيته، وساء فعله، أعمل عقله بلا حدود، ولا قيود، فهم دعوة الإسلام إلى إعمال العقل خطأ، فأطلق لعقله العنان، ووقع أسير الآراء المستوردة عن الوثنيين اليونان وعن غيرهم، فانتهج نهجهم، وسار على دربهم،

واعتنق مكفراهم، فضلً وتاه، واتخذ إلهه هواه، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

٢- شمول الإسلام لكل الناس ولجميع الأجناس:

فهو لم ينزل لأمة دون أمة، وإنما نزل عامًّا للناس كافة، ولا يخفى أن في الناس منازع مختلفة، وموارث متعددة، وثقافات متنوعة، لها جذور عميقة تحركهم في خفاء، والنتيجة هي التفرق والشذوذ، وذلك بخلاف ما إذا كان الإسلام نزل على أمة واحدة كالرسالات السابقة، فلا شك كانت عوامل التفرقة آتئذ أقل، ولعل ذلك من الأسباب التي جعلت أمة الإسلام أكثر الأمم فرقًا - كما ورد في الأحاديث.

٣- شمول الإسلام لكل ما يتعلق بالدنيا والآخرة:

فليس الإسلام نظامًا أخرويًا يقف عند حد التعبد داخل المعابد، أو المساجد؛ إذ لو كان الإسلام كذلك لما تفرقت الأمة إلى كل هذه الفرق الدينية، إذ من الواضح ان أكبر الخلافات التي صدّعت وحدة المسلمين هو الخلاف على السياسة، أو على خلافة رسول الله ﷺ.

فالخلاف على الخلافة كان هو أبرز العوامل في تفرقة الأمة، فلو أن الإسلام ترك أمر الدنيا للناس، ووقف عند حد عتبات المساجد لا يتخطاها، لما كانت كل هذه الفرق، وحتى لو أن هذه الفرق تكونت، لكانت أحزابًا سياسية لا تحسب على الدين، ولا تستغل الدين هذا الاستغلال الذي شوّه جانبًا كبيرًا من ساحة الإسلام وعظمته، أمام حقد هذه الفرق وتعصبها، وكتب الحديث مليئة بآلاف الأحاديث الموضوعية، والمنسوبة كذبًا إلى رسول الله ﷺ، بعضها يفضل حزبًا على حزب، والآخر على نقيضه، وهكذا استغلّت هذه الفرق الدين - وهو أسمى الجوانب الوجدانية في الإنسان - في خدمة السياسة وشهوة السلطان، وذلك جانب من أكبر الجوانب إضلالًا وإسفافًا.

٤- وفاة رسول الله ﷺ دون أن يحدد له خلفاً، أو يضع نظاماً خاصاً للحكم:

نعم؛ لقد أقام الإسلام نظام الحكم على الشورى، فقال تعالى:

﴿وَأْمُرُهُمْ سُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ [الشورى: ٣٨].

وقال تعالى:

﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

ولكن نظام الشورى له صورة كثيرة، ويخضع لتفصيلات عديدة، والإسلام لم يبين هذه التفصيلات، بل تركها خاضعة لظروف الأمة؛ ولذلك نرى أن اختيار الخلفاء الأربعة بعد رسول الله ﷺ لم يخضع لنظام واحد، وإنما كان كل خليفة يختار بطريقة تختلف عن بقية الطرق التي اختير بها بقية الخلفاء.

٥- فتح المسلمين بلاد الروم والفرس:

أوجد فتح المسلمين بلاد الروم والفرس طوائف كثيرة داخل الدولة الإسلامية، لا تُكِنُّ للإسلام إلا الحقد، ولا تعمل إلا على تفرقة المسلمين، فالذين دخلوا الإسلام من هذه البلاد كانوا على ديانات وثقافات مختلفة، من يهودية ونصرانية ومجوسية وبرهمية، وبوذية وغيرها، وقد انقسم أهل البلاد المفتوحة بالنسبة إلى الإسلام إلى أربع فرق:

الفريق الأول: لم يترك دينه الذين كان عليه، وأعلن تمسكه به في صراحة ووضوح، فهذا فريق أراح واستراح.

الفريق الثاني: فريق أسلم وصدق ما عاهد الله عليه، وقطع ما بينه وبين الدين الذي كان عليه سابقاً، وأخلص دينه لله، فرضي الله عنه، وأفاء على الإسلام منه

الخير الكثير، والعلم الغزير، ولقد كان عظماء العلماء الذين حفظوا لنا تراث السنة الشريفة، وأبلوا بلاء حسنًا في تفسير كتاب الله، وتوضيح الجانب العملي في الدين - من هؤلاء الذين كانوا أعاجم، فنفعهم الله، ونفع بهم.

الفريق الثالث: فريق أظهر الإسلام وأبطن الكفر، أكل الحقد قلبه على الإسلام والمسلمين؛ لأنهم فتحوا بلاده، وأدّلوا أهلها، فلم يجد طريقة ينتقم بها من هذا الدين وأهلها، إلا بإظهار الإسلام - وهو على دينه - حتى يستطيع أن يتحين الفرصة المواتية فينخر في جسد الأمة الإسلامية، فعلى يد هذا الفريق باضت الفتنة وأفرخت، وتصدع تماسك الأمة وتفرقت.

الفريق الرابع: فريق أخلص النية في اعتناق الإسلام، ولكنه لم يستطع أن يتخلص نهائياً من قديم عقيدته، وراسب ثقافته وسالف عاداته، فحاول جاهداً أن يوفق بين القديم والجديد، فخرجت من ذلك آراء وأفكار غريبة عن الإسلام والمسلمين، وكان جُلُّ هؤلاء من مخترعي أفكار الشيعة أو معتنقيها ومُرَوِّجِيهَا، فالمرء الذي كان يدين قبل الإسلام بإلهين اثنين، كان من المستحيل أن يقول بذلك في الإسلام؛ لأن الإسلام يدعو إلى وحدانية محضة، ولكن مثل ذلك الإنسان يستطيع أن يتغلب على ذلك التناقض القائم في نفسه بين القديم والحديث بأسلوب وسط، فإذا لم يستطع أن يقول بإلهين اثنين، فإنه يستطيع أن يقول بإله واحد، وإمام معصوم حلَّ فيه جزء إلهي، وهكذا نرى أن الفريق الرابع كان ورقة رابحة في يد الفريق الثالث، ومن الفريقين تكونت الأرض الخصبة للفتنة التي عصفت بوحدة المسلمين، كما سيأتي توضيح ذلك فيما بعد بإذن الله تعالى.

٦- فراغ المسلمين من الفتوحات:

فلقد انتهى العصر الأول في إيمان خالص؛ ذلك أن المسلمين ما كانوا في حاجة إلى الجدل والاختلاف ورسول الله ﷺ بينهم، فلما أن توفي رسول الله ﷺ شغل المسلمون بالحروب والفتوحات، فلم يكن ثمة وقت للجدل والخلاف.

ولما انتهت هذه الفتوحات، واستقر المسلمون، أخذوا ينظرون ويبحثون ويجادلون ويناقشون، فاستتبع هذا اختلاف وجهات أنظارهم، فاختلاف الآراء والمذاهب، فالتفرق والتحزب.

٧- ترجمة الفلسفة اليونانية إلى العربية، واشتغال فريق كبير من الناس بها.

تعليق على هذه العوامل:

قدمنا -فيما سبق من سطور- العوامل التي أدت إلى نشأة الفرق بين جماعة المسلمين، ورأينا من هذه العوامل أموراً داخلية، وأموراً خارجية، والسؤال الذي يحتاج منا هنا إلى تعليق هو:

هل يعد ذلك عيباً في الدين الإسلامي، أو يعد نقصاً فيه؟

والجواب: أن ذلك ليس عيباً في الدين الإسلامي، ولا يمكن أن يكون

كذلك، فالإسلام لا يتحمل تبعه هذا التفرق، وذلك لأمرين:

الأمر الأول: أن الإسلام دين وحدة وليس دين تفرقة، ولقد جاء الإسلام

فوحّد شتات العرب، وجمع شملهم، وأحاله من أمة كل شأنها رعي الإبل في

الفلوات، وسفك بعضهم دماء بعض على مذبح الشهوات، إلى أمة قوّضت

عروش الأكاسرة والقيصرة، وكانت جديرة بوصف ربها لها بأنها خير أمة

أخرجت للناس، ولم تكن هذه الخيرية بناء على التفرق، وإنما بناء على الاجتماع

والتماسك والاتحاد، استجابةً لنداء الله في كتابه الكريم:

﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: ١٠٣].

﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٩٢].

وإذا كان هذا شأن الإسلام فليس التفرق عيباً فيه ولا نقصاً في تعاليمه، وإنما التفرق عيب في بعض أتباعه، ونقص يؤخذ على فريق من أشياعه، حيث تركوا تعاليم الإسلام، ورفضوا تلبية نداء الله لهم بالتماسك والاعتصام بحبله، ووثقوا في المغرضين من أتباع الديانات الأخرى، كعبد الله بن سبأ وأمثاله، وانساقوا وراء تعاليمهم، وكانت النتيجة أن سقطوا في الأفخاخ التي نصبها لهم هؤلاء الأعاجم، وتحولوا إلى أعداء يضرب بعضهم رقاب بعض، ويذيق الله بعضهم بأس بعض.

الأمر الثاني: أن الاختلاف والتفرق هو سنة الله في الأمم كلها، ولن تجد لسنة

الله تبديلاً، ولن تجد لسنة الله تحويلاً، يقول - تبارك وتعالى في كتابه الكريم -:

﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَنْ رَجِمَ رَبُّكَ

وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ [هود: ١١٩].

والذي يؤخذ من الآيتين ليس مبدأ الاختلاف بين الأمم فقط، وإنما يؤخذ -

بالإضافة إلى هذا - استمرار ذلك الاختلاف، حتى يرث الله الأرض ومن عليها.



الاختلافات الأولى في البيئـة الإسلامية

كان الإسلام في عهد رسول الله ﷺ واضح المبادئ، بيّن المعالم، وكان المسلمون يرجعون إلى رسول الله ﷺ في كل ما يعنُّ لهم من أمور، ويستفتونه فيما يستغلق عليهم فهمه من مبادئ الإسلام، هذا بالإضافة إلى أن القلوب كانت مُفعمة بنور رسول الله ﷺ، وكان الوحي يسفر بين السماء والأرض فيملاً النفوس بنور اليقين، وينزل على الرسول بكل معجزٍ من آيات الله فيها الإجابة لكل ما يعرض من أسئلة، وفيها القضاء على كل ما يجيش بالنفوس من أوهام وخيالات. وظل الأمر على ذلك حتى انتقل الرسول ﷺ إلى الرفيق الأعلى، فأطلَّ الخلاف برأسه منذ اللحظة الأولى ورسولُ الله ﷺ ما زال مسجى جسده الشريف في بيت عائشة، لم يشرف القبر بضمه بعد، ولقد ظهرت منذ تلك اللحظة خلافات كثيرة أهمها:

١ - الخلاف حول موته ﷺ:

فعندما فاضت روحه الشريفة إلى بارئها، ذهل فريق من الصحابة ووقعوا في حيرة الشك، فرغم علمهم بأن رسول الله ﷺ بشر، وأن الموت واقع به لا محالة، إلا أن هذه الحقيقة لم تتعدَّ الفكرة المجردة، وعندما أصبحت واقعا ملموسا أخذ الصحابة بروعتها، فلم يكونوا قد قدرُوا- من حيث الواقع- أن هذا الضياء

الساطع الذي أفعم حياتهم بنور الهداية، سوف يختفي فجأة، ويتركهم في ظلام الحيرة والريب؛ لذلك أنكر النبأ جُلُّ من سمعه من الصحابة، حتى أن ابن الخطاب عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - وهو مَنْ هو رجاحة عقلٍ ويقظة فكرٍ - قد امْتَشَقَ حُسَامَهُ، ووقف على رءوس القوم ينادي: «والله ما مات رسول الله ﷺ، وقال عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: والله ما كان يقع في نفسي إلا ذاك، وليبعثنه الله فليقطعن أيدي رجال وأرجلهم، فجاء أبو بكر فكشف عن رسول الله ﷺ فقبله، قال: بأبي أنت وأمي، طبت حياً وميتاً، والذي نفسي بيده لا يذيقك الله الموتين أبداً، ثم خرج فقال: أيها الخالف على رسلك، فلما تكلم أبو بكر جلس عمر، فحمد الله أبو بكر وأثنى عليه، وقال: «أما بعد، فمن كان منكم يعبد محمداً ﷺ، فإن محمداً ﷺ قد مات، ومن كان يعبد الله، فإن الله حي لا يموت، وقال:

﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَمِيَّتُونَ﴾ [الزمر: ٣٠].

وقال:

﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾ [آل عمران: ١٤٤].

إلى قوله تعالى:

﴿الشَّاكِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٤].

قال: فنشج الناس بيبكون، وقال: والله لكأن الناس لم يكونوا يعلمون أن الله أنزلها حتى تلاها أبو بكر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، فتلقاها منه الناس، فما يسمع بشر إلا يتلوها^(١).

(١) أخرجه البخاري (١٢٤١، ٣٤٦٧، ٤١٨٧).

٢- الخلاف حول موضع دفنه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ:

فقد أراد أهل مكة من المهاجرين أن يُدفن الرسول ﷺ في مكة؛ لأنها مسقط رأسه، وموطن أنسه، ومأنس نفسه، ومحل بعثته، ومقام عشيرته، وأراد أهل المدينة من الأنصار أن يُدفن بالمدينة؛ لأنها دار هجرته ومدار نصرته، وأراد فريق ثالث دفنه ﷺ في بيت المقدس؛ لأنه مكان الإسراء، وبه صلى إخوانه الأنبياء، ولقد ارتفع هذا الخلاف -أيضاً- ببركة الصديق أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عندهما ذُكِرَ الثالث بقول رسول الله ﷺ: «فَعَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: لَمَّا قُبِضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ اِخْتَلَفُوا فِي دَفْنِهِ، فَقَالَ: أَبُو بَكْرٍ: سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَيْئًا مَا نَسِيتُهُ، قَالَ: مَا قُبِضَ اللَّهُ نَبِيًّا إِلَّا فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي نُحِبُّ أَنْ يُدْفَنَ فِيهِ، اذْفَنُوهُ فِي مَوْضِعِ فِرَاشِهِ»^(١) ولذا دُفِنَ ﷺ في بيت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حيث قُبِضَ ﷺ.

٣- الخلاف حول الإمامة أو الخلافة:

وهذا أكبر خلاف وقع بين الأمة، وأعظم شرخ صدّع بنيانها المتناسك، وهو أول خلاف سُئِلَتْ من أجله السيوف، وذاق بعض المسلمين بسببه بأس بعض، وتفرقت من أجله الأمة شيعاً وأحزاباً، كل حزب بما لديهم فرحون، والخلاف حول الخلافة بدأ في سقيفة بني ساعدة واستمر بعد ذلك يتجدد مع كل خليفة أو إمام أو حاكم وسلطان.

فقد اجتمع الأنصار في سقيفة بني ساعدة عقب وفاة رسول الله ﷺ ولما يدفن بعد، واستقر رأيهم على تولية زعيمهم سعد بن عبادَةَ خليفَةً لرسول الله ﷺ، ولما

(١) أخرجه الترمذي (١٠١٨) وقال: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ. (٧٧٧٦١) له أحاديثاً (١).

علم المهاجرون بذلك لحق بهم ثلاثة من كبار الصحابة: هم أبو بكر، وعمر، وأبو عبيدة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ وتنازع الأنصار والمهاجرون، كل فريق يريد الخلافة فيه، وعلا صوت من الأنصار ينادي بتولية خليفتين: من الأنصار أمير، ومن المهاجرين أمير، وللمرة الثالثة يتدخل أبو بكر ليرفع الله ببركته هذا الخلاف -أوقل: لِيُؤَجَّلَ الخلاف إلى حين- وذلك عندما ذكر لهم حديث رسول الله ﷺ الذي يقول فيه: «الأئمة من قريش»^(١).

وحين قَبِلَ الناس منه هذا الحديث سارع ابن الخطاب عمر فوضع يده في يد الصديق أبي بكر مبايعًا بالخلافة، فتبعه الناس مجتمعين على خلافة الصديق لرسول الله ﷺ، سوى فريق من بني هاشم، وأبي سفيان، وعلي ابن أبي طالب؛ لاشتغاله بتجهيز جثمان رسول الله ﷺ ودفنه وملازمة قبره، حتى إذا فرغ من ذلك، وعلم بما تم من مبايعه أبي بكر بالخلافة سارع إليه مؤيدًا ومقرًا بخلافته، كما سيأتي بعد.



(١) أخرجه أحمد (١٩٧٧٧).

جذور الفتنة

رأينا - فيما تقدّم - كيف انتهى مؤتمر السقيفة بتولية الصديق أبي بكر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ الخلافة، ولم يكن علي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ حاضرًا في ذلك المؤتمر؛ لاشتغاله بتجهيز جسد المصطفى ﷺ، ولما علم علي بالأمر لعله أحسَّ بأن حقه قد هُضم، وأنه كان أولى بالخلافة ممن تولّاها (١)، ولعله قد زاد من إحساسه بالمرارة أن الأمر كله قد تم في غيبته، وبدون رأي منه، فهم - إذ لم يولّوه - ولم يهتموا حتى بأن يأخذوا رأيه كرجل من أهل الحل والعقد.

وإذا كان هذا هو شعور علي - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فيما يُظنُّ - إزاء ما حدث في مؤتمر السقيفة؛ فماذا كان موقفه؟!

حول الإجابة على هذا السؤال تختلف الآراء، وأشهر هذه الآراء رأيان:

الرأي الأول:

يذكر أن عليًا سارع إلى مبايعة الصديق أبي بكر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ بمجرد سماعه مبايعة المسلمين له بالخلافة.

(١) هكذا يكتب الكثيرون، ولذلك آثرنا أن نكتب كلمات تشكك في هذا، من مثل « لعله»، «فيما يظن»، ولكن الذي نعتقده - في حدود الظن الحسن برجل في مكانة علي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وعلمه وحرصه على مصالح المسلمين - أن شيئًا من ذلك لم يكن، بل الظن بعلي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ المسارعة إلى لم الشمل، والوقوف مع وحدة الأمة وصالح دينها. والله أعلم.

وهذا الرأي ينقض الظن السابق الذي يقوم على أن علياً رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أحس بالغضب عندما سمع بأنهم ولّوا الصديق، وبايعوه بالخلافة في غيبته.

الرأي الثاني؛

أن علياً امتنع عن مبايعة أبي بكر بالخلافة حوالي ستة أشهر، وهي المدة التي عاشتها فاطمة زوجة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا بعد وفاة أبيها رسول الله ﷺ، وبعد أن توفيت فاطمة سارع إلى مبايعة أبي بكر، بعد أن توفيت زوجته بنت رسول الله ﷺ.

والروايتان -فيما نرى- ليستا متعارضتين تماماً، بل يمكن الجمع بينهما، بأن علياً رَضِيَ اللهُ عَنْهُ سارع إلى مبايعة الصديق عندما علم بتولية الخلافة، ثم لما غاضبت فاطمة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا أبا بكر بسبب ميراثها من النبي ﷺ في أرض فدك وسهم خير، غاضبه علي كذلك لمغاضبة فاطمة إياه، ولما توفيت فاطمة عاد علي إلى جماعة المسلمين صفاً واحداً خلف الخليفة الحازم رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أجمعين.

وتفصيل الخلاف حول ميراث النبي ﷺ، أن العباس وفاطمة أتيا أبا بكر يلتزمان ميراثها: أرضه من فدك، وسهمه من خير، فقال أبو بكر: سمعت النبي ﷺ يقول: «لا نورث، ما تركنا صدقة، إنما يأكل آل محمد في هذا المال، والله لقرابة رسول الله ﷺ أحب إلي أن أصل من قرابتي»^(١).

وعن عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا أن فاطمة عليها السلام بنت النبي ﷺ أرسلت إلى أبي بكر تسأله ميراثها من رسول الله ﷺ مما أفاء الله عليه بالمدينة، وفدك، وما بقي من خمس

(١) أخرجه البخاري (٤٠٣٥).

خير فقال أبو بكر: «إن رسول الله ﷺ قال: لا نورث، ما تركنا صدقة، إنما يأكل آل محمد ﷺ في هذا المال، وإني والله لا أغير شيئاً من صدقة رسول الله ﷺ عن حالها التي كانت عليها في عهد رسول الله ﷺ، ولأعملن فيها بما عمل به رسول الله ﷺ». فأبى أبو بكر أن يدفع إلى فاطمة منها شيئاً، فوجدت فاطمة على أبي بكر في ذلك، فهجرته فلم تكلمه حتى توفيت، وعاشت بعد النبي ﷺ ستة أشهر، فلما توفيت دفنها زوجها علي ليلاً، ولم يؤذن بها أباً بكر، وصلّى هو عليها^(١).

ومما يدل على أن عليّاً بايع أباً بكر منذ البداية، ورضي بخلافته، ما أخرجه الطبري من أن أباً سفيان بن حرب جاء إلى علي عقب تولية أبي بكر الخلافة، وقال له: «ما بال هذا الأمر - يريد الخلافة - في أقلّ حيٍّ من قريش، والله لو شئت لأملأتها عليه خيلاً ورجالاً، فقال له علي: يا أباً سفيان، طالما عادت الإسلام وأهله فلم تضره شيئاً، إنا وجدنا أباً بكر لها أهلاً»^(٢).

أما عن الخلافة فقد ظل علي ينظر إليها على أنه أحق بها من غيره وأصلح لها ممن سواه، وإن كان غيره حقيقاً بها وصالحاً لها، ولئن كان قد ذكر أن أباً بكر أهل لها؛ فلعله كان يرى نفسه أكثر أهلية لها، ولقد جاء في نهج البلاغة: «أن عليّاً سأل عما حدث في السقيفة فقال: بم احتجت قريش؟ قالوا: احتجت بأنها شجرة الرسول، فقال علي: احتجوا بالشجرة وأضاعوا الثمرة»^(٣)، وهو يريد بالثمرة

(١) أخرجه البخاري (٤٢٤٠).

(٢) تاريخ الطبري (٣/٣٠٢).

(٣) شرح نهج البلاغة، لابن أبي الحديد (٤/٦).

نفسه وقرابة رسول الله، غير أننا ننبه إلى أن «نهج البلاغة» ليس خلواً من الأغراض والأهواء، فلا ينبغي التسليم بها فيه.

ورغم أن علياً كان يرى أنه أحق بالخلافة، ورغم أن كثيرين من أجلاء الصحابة كانوا يرون رأيه، إلا أن ذلك الرأي لم يكن له أثر في المجتمع المسلم إذ ذاك، فإن حزم أبي بكر، وشدة عمر، وبقظتهما، كانت تحرس وحدة الأمة وتصونها، حتى إذا ولي الأمر عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أطلت الفتنة برأسها؛ ذلك أن عثمان لم يكن في حزم وبقظة وحنكة الخليفين السابقين، فقد وقع تحت تأثير بني أمية من الساعات الأولى لتولية الخلافة، فقد كان كبير السن، وفيه ضعفٌ أمام ذوي قرابته الذين استغلوا فيه هذا الجانب أسوأ استغلال؛ لذلك كله هاج الرأي العام في كل مكان، وانتشرت الشكايات من ولاية عثمان، وفي أول الأمر اتجهت أصوات الاحتجاج إلى الخليفة تطلب منه عزل ولاته، ورفع الحماية عنهم، ولما أبى الخليفة ذلك، اتجهت الجهود إلى سلطته هو للحد منها، ثم تطور الأمر إلى محاولة عزله، ثم كانت قمة المأساة: قتل الخليفة، واشتعال الفتنة في كل مكان.

في هذه الظروف العصيبة تولى علي خلافة المسلمين، وليس من اليسير أن نصدر الحكم على علي بالخطأ أو الصواب في هذا الموقف أو ذاك؛ ذلك أن ثمة عوامل تجعل صدور مثل هذا الحكم عسيراً وغير ممكن، وأهم هذه العوامل:

١- أن الظروف التي تولى علي فيها الخلافة كانت ظروفًا شاذة وغريبة، اختلط فيها الحق بالباطل، والصواب بالخطأ، وكانت الأحداث الجسام تسير بسرعة، بعضها يتم في الظاهر، والكثير منها في الخفاء، وكانت هذه الفترة فرصة اهتبلها

كل حزب ليصل إلى غرضه الحقيقي خلف ستارٍ من الظواهر الخادعة، وفي ظل ظروف كهذه يضل الحق في متاهات كثيرة، ويضل الناس طريق الوصول إليه.

٢- أن الناس في هذه الفترة قد انقسموا إلى حزبين: حزب مع علي في كل شيء، وحزب ضده في كل شيء، حتى هؤلاء الذين لم يدخلوا المعارك الحربية مع علي أو ضده، ووقفوا على الحياد، كان لكل منهم رأيه في ذلك الذي يجري أمامه، وهذا الرأي إما ينتهي بإدانة علي، أو إدانة الحزب المخالف، أو إدانة الاثنين معاً، والأحداث التي جرت في هذه الفترة إنما وصلت إلينا من خلال هؤلاء الناس الذين انقسموا على أنفسهم، ومن البدهي أن كلاً منهم قد روى ما حدث من خلال وجهه نظره، وبالشكل الذي يظهره أنه وفريقه على صواب، وأن الآخرين هم المخطئون، وفي جوٍّ كهذا يصعب أن تصل إلى حقيقة الأحداث وسط هذه الروايات المتضاربة، والآراء المتنافرة، لا غرو قد حُجبت الحقيقة خلف غابة كثيفة من الأهواء والأغراض.

٣- أنه إذا جاز للمؤرخ في مثل هذه الظروف أن يصدر الأحكام على الأحداث جملة - مع كثير من التحفظ - فإنه من الصعب أن يصدر الأحكام على أشخاص بأعيانهم؛ ذلك أن النوايا استترت والمقاصد التوت، وانتشر ذلك الصنف من الناس الذين كانوا يجلسون على مائدة علي وسيوفهم مع معاوية، أو العكس، وإذا كانت هذه الأحزاب قد استباححت الكذب على رسول الله ﷺ، فأسندت إليه من الأقوال والأفعال ما لم يقل أو يفعل؛ وذلك في سبيل الوصول إلى أهدافها، أفلا يكون من البدهي أن يستحلوا الكذب على غير رسول الله ﷺ؟ فيكذب أصحاب معاوية على علي، ويكذب أصحاب علي على معاوية،

ويكذب الخوارج على الاثنين معاً، وهل في جو الأكاذيب هذا يمكن أن يصل الباحث إلى الحقيقة التي يبحث عنها، والتي يستطيع على ضوئها أن يقوم الأشخاص والأحداث بنفسٍ مطمئنة وضميرٍ مستريح؟ لكل هذا، وبالإضافة إلى ذلك البون الزمني الشاسع الذي يفصل بيننا وبين هذه الأحداث وأشخاص القائمين بها؛ مما يجعل الرؤية معتمة، واحتمال الخطأ في الحكم كبيراً.

وحقيقة الأمر وصریح الدين أنه ليس من شأننا -نحن أهل السنة والجماعة- أن نقوم أفعال هؤلاء الأفاضل وأغراضهم، بل عقيدتنا -التي ندعو الله أن يحفظها علينا حتى نلقاه- ألا نُدسَّ أنوفنا فيما شجر بين أصحاب النبي -رضوان الله عليهم- لا نخطئ هذا ولا نصوب ذاك، بل نتركهم إلى الله ﷻ، ولا نجعل من أنفسنا قضاة لهم، نسأل الله تعالى أن يرزقنا رضاه، وأن يحشرنا في زمريهم.

أما عن الأحداث نفسها فإن هذا الذي حدث كان نهاية عصر الراشدين، وبداية عصرٍ ندعُ الحكمَ عليه إلى الله ﷻ، «فإن عمرو بن العاص حاول أبا موسى على أن يُقرَّ معاويةً وحده على الناس فأبى عليه، ثم حاوله ليكون ابنه عبدُ الله بن عمرو هو الخليفة فأبى -أيضاً-، وطلب أبو موسى من عمرو أن يُولِّيا عبد الله بن عمر بن الخطاب، فأبى عمرو -أيضاً-، ثم اصطلحا على أن يخلعا معاويةً وعلياً ويتركا الأمر شورى بين الناس؛ ليتفقوا على من يختاروه لأنفسهم، ثم جاء إلى المجمع الذي فيه الناس - وكان عمرو لا يتقدم بين يدي أبي موسى، بل يُقدِّمه في كل الأمور أدباً وإجلالاً - فقال له: يا أبا موسى، قم فأعلم الناس بما اتفقنا عليه.

فخطب أبو موسى الناس، فحمد الله وأثنى عليه، ثم صلى على رسول الله ﷺ،

ثم قال: أيها الناس إنا قد نظرنا في أمر هذه الأمة فلم نرَ أمراً أصحَ لها، ولا أَمَّ لشعتها من رأيٍ قد اتفقت أنا وعمرو عليه، وهو أننا نخلع علياً ومعاوية ونترك الأمر شورى، وتستقبل الأمة هذا الأمر، فيولوا عليهم من أحبوه واختاروه، وإني قد خلعتُ علياً ومعاوية، ثم تنحى وجاء عمرو، فقام مقامه فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: إن هذا قال ما قد سمعتم، وإنه قد خلع صاحبه، وإني قد خلعتُه أيضاً كما خلعه، وأثبت صاحبي معاوية؛ فإنه وليُّ عثمان بن عفان، والطالبُ بدمه، وهو أحقُّ الناس بمقامه^(١).

«وكان عمرو رأى من المصلحة أن تركَ الناسِ بلا إمام - والحالة هذه - يؤدِّي إلى مفسدة طويلة عريضة أعظم مما الناس فيه من الاختلاف، فأقر معاوية؛ لما رأى ذلك من المصلحة فاجتهد، والمجتهد يخطئ ويصيب»^(٢).

وقد رضي بهذا التحكيم فريق من جند علي، فقبلوا التحكيم، وأجبروا علياً على وقف القتال، وتمرد على هذا التحكيم فريق آخر، فلم يقبلوه، ولما قبل علي التحكيم انشقوا عليه وخرجوا على طاعته، وانتهى الأمر بانقسام جند علي إلى فريقين، فريق ظل على الولاء له وهم الذين صاروا نواة «الشيعة» فيما بعد، أما فريق «الخوارج» وهم الذين خرجوا على التحكيم ورفضوه، ونادوا: لا حكم إلا لله، لا نُحكِّم في دين الله الرجال، فرغم أن هؤلاء هم الذين أُلجئوا علياً إلى قبول التحكيم، وكان رافضاً إياه، فإنهم خرجوا عليه رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وكفروه، وحاربوه.

(١) البداية والنهاية، لابن كثير (١٠/٥٧٤).

(٢) المصدر السابق (١٠/٥٧٤-٥٧٥).

وهذه القصة -قصة التحكيم- اشتهرت عند المؤرخين، وأخذ بها البعض مخدوعين بحسن سبكها وروايتها، حتى لقد خُدعنا بها -أيضًا-، لكننا اطلعنا على نقدها عند الكثيرين من الوعاة بالتاريخ وتحليله، وقد آثرنا تركها كما هي دون تدخل منا حتى يتبين للباحثين كيف يكون التدليس متقنًا إلى حد أن يقع فيه الباحثون ذوو الخبرة دون أن يكونوا عديمي الدين، أو جاهلين جهلاً متيناً -كما زعم ابن العربي- قويُّ الدين! ^(١).

وبذلك نرجو من القارئ الكريم أن يصرف نظرًا، ويضرب صفحًا عن هذه القصة غير الواقعية، والله من وراء القصد. ومن هذه الواقعة (موقعة صفين) انصدعت الأمة إلى فرقتين، هما: «الخوارج» و«الشيعة»، وعلى الصفحات التالية سوف نذكر فرقة «الشيعة» -بحول الله تعالى- ثم يليها دراسة لفرقة «الخوارج»، والله تعالى المستعان.



(١) قال ابن العربي: «قاصمة التحكيم: قد تحكم الناس في التحكيم فقالوا فيه ما لا يرضاه الله، وإذا لحظتموه بعين المروءة - دون الديانة - رأيتم أنها سخافة، حمل على سطرها في الكتب في الأكثر عدم الدين، وفي الأقل جهل متين»، العواصم من القواصم، لابن العربي (١/١٧٢).

أهمية دراسة فرقة الشيعة

نتناول فيما يلي -بحول الله تعالى- دراسة فرقة الشيعة، وستتناول في هذه الدراسة التعريف بهذه الفرقة، وأشهر فرقها، ونشأتها، وعقائدها، ومبادئها، وأشهر طوائفها... إلى آخر ما يهم الدارس معرفته عن هذه الفرقة، كل ذلك في إيجاز غير مخل -بمشيئة الله تعالى.

ولقد حرصنا على أن نعطي هذه الفرقة أهمية خاصة؛ لما أنها تمتاز عن غيرها من الفرق بأمر كثيرة، أهمها:

١- أنها أول الفرق الإسلامية، فقد سبقت غيرها إلى الظهور- كما بينا في المقدمة، وقد كانت نواتها من أصحاب رسول الله ﷺ ورضي الله عنهم، فقد كان من بين الصحابة من كان يرى أن علياً رضي الله عنه أولى بالخلافة -من غير طعن في الخلفاء ولا انتقاص من حقهم ولا خروج عليهم-، وسيأتي بيان ذلك -بحول الله تعالى.

٢- أنها أقوى الفرق الموجودة الآن -خلا أهل السنة- كما ذكرنا سابقاً، بل لعلها الفرقة الوحيدة التي تقف بفروعها المختلفة في مواجهة أهل السنة والجماعة، وهي تمثل جانباً كبيراً، وتشيع في أقاليم -كثيرة من أنحاء العالم الإسلامي، بالإضافة إلى أنها تعمل بنشاط في نشر عقائدها ومبادئها وتعاليمها التي تخالف فيها جماعة المسلمين من أهل السنة.

٣- أن دراستنا هذه الفرقة تختلف عن دراستنا لغيرها من الفرق؛ ذلك أننا ندرس الفرق الأخرى كجزء من تاريخنا الثقافي، والحضاري، والاجتماعي والسياسي. أما بالنسبة إلى الشيعة، فإننا ندرسها كجزء حي من عالمنا الواقعي، الذي نتفاعل معه كل يوم، والذي يؤدي دوره في العالم الإسلامي، ويؤثر تأثيراً قوياً في توجيه مسار الأمة الإسلامية.

وليس أدل على ذلك من الأثر القوي للثورة التي قام بها الخميني في إيران، فقد أحدثت آثاراً قوية داخل الأمة الإسلامية وخارجها، وما يزال الساسة والحكام والمفكرون يترقبون الجديد من آثار تلك الثورة الشيعية الكبرى.

٤- أننا نسمع من حين إلى آخر دعوات تنادي- مخلصاً أو مغرضة- بضرورة العمل على التقريب بين أهل السنة والشيعة.

وهذه الدعوات لها بريق أخاذ، وتأثير قوي، وتلقى قبولاً لدى جماهير المسلمين؛ لأنها تستند إلى ضرورة اتحاد الأمة الإسلامية، وحتمية أن توجد وحدة بين فروع هذه الأمة حتى تقوى على عدوها في الداخل والخارج، وحتى تسترد ما كان لها من مكانة قيادية بين أمم العالم يوم كانت متحدة.

ونحن مطالبون بأن نقول كلمتنا في هذه الدعوات -إن قبولاً أو رفضاً- ولن يكون ذلك إلا إذا درسنا هذه الفرقة؛ لنعرف من خلال تلك الدراسة المجردة المتأنية: هل يمكن أن يتم بيننا وبين الشيعة لقاء؟ أو أن اللقاء معها محال؟

٥- وأخيراً: فإننا -ونحن نسمع زعم الشيعة بأنهم وحدهم المحبون لرسول الله ﷺ وأهل بيته رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ- لا ننكر أن كلاً منا شيعي بهذا المعنى؛ فإن حب رسول الله ﷺ وحب أهل بيته الأطهار رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ- وهو ما يزعم الشيعة تفردهم به- مُسْتَوَلٍ

على مشاعرنا، مفعمة به قلوبنا، يضرب بجذوره في وجداننا، ويشيع في كل ذرة من كياننا.

وهل نكون مسلمين إلا إذا حَصَلْنَا هذا؟ أو هل نكون مسلمين إذا فقدنا هذا؟ أو هل يكون مسلمًا من يُكِنُّ العداة والبغضاء لرسول الله ﷺ أو أهل بيته رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ أجمعين؟

إن حب آل بيت النبي ﷺ وقرابته فرض عين على المسلمين بنص القرآن المجيد، أو ليس قد قال سبحانه:

﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَىٰ﴾ [الشورى: ٢٣].

من هنا كانت دراستنا هذه الفرقة أمرًا هامًا وضروريًا؛ من حيث إن هذه الدراسة تميز بين الخبيث والطيب من هذه الدعاوى التي ظاهرها فيه التقى والطهر والصدق والإخلاص.

أما باطنها: فهذا ما نرجو أن تكشف عنه هذه الدراسة، عن تجرد وإخلاص لله، ورسوله، والمؤمنين.

والله من وراء القصد.. وهو الموفق والهادي إلى سواء السبيل.



معنى الشيعة

الشيعة لغة: هم الصاحب، والأنصار، والأتباع، من قولك: شايعت فلاناً، إذا تابعته، ونصرته، وسرت على طريقه، وذهبت مذهبه.

ومن ذلك قول الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى:

﴿وَإِنَّ مِنْ شِيعَتِهِ لَإِبْرَاهِيمَ﴾ [الصفات: ٨٣].

أي: إن إبراهيم عليه السلام ممن شايع نوحاً عليه السلام، أي: تابعه في أصول الدين، أو تابعه في إخلاص الدعوة إلى الله - سبحانه -، والصبر على الأذى والمشقة في سبيل الدعوة؛ ولذا كان نوح هو الأول من أولي العزم من الرسل، وكان إبراهيم هو التالي له من أولي العزم - على نبينا وعليهم الصلاة والسلام.

وقد ورد لفظ «شيعة» في القرآن الكريم مطلقاً في موضع واحد، في قوله تعالى:

﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عُنِيًّا﴾ [مريم: ٦٩].

وورد مضافاً في ثلاثة مواضع، منها الآية السابقة من سورة الصفات، وبقيتها

قوله - تعالى - في حق موسى عليه السلام -:

﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ

وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ فَاسْتَعْتَنَ الَّذِي مِنْ شِيعَتِهِ عَلَى الَّذِي مِنْ عَدُوِّهِ﴾ [القصص - بعض: آية ١٥].

وورد مجموعاً على «شيع» في خمسة مواضع، منها قوله - تعالى -:

﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَىٰ أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّنْ فَوْقِكُمْ أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ أَوْ يَلِيْسَكُمْ شَيْعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُمْ بَأْسَ بَعْضٍ﴾ [الأنعام: ٦٥].

ومنها قوله - سبحانه -:

﴿مُنِيبِينَ إِلَيْهِ وَاتَّقُوهُ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿٣١﴾ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شَيْعًا كُلٌّ لِّحِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [الروم: ٣١-٣٢].

وقد آثرت أن أذكر هاتين الآيتين من سورة الأنعام وسورة الروم؛ لما أنهما - مجتمعتين - تشيران إلى تفرق أمم الرسالات إلى فرق كثيرة، فأية الأنعام تخبر أن أمة محمد عليه الصلاة والسلام سوف تتفرق فرقا عديدة، كل تفرقة تناوى الأخرى، وتربص بها.

وهذا معنى قول الله - تعالى -:

﴿أَوْ يَلِيْسَكُمْ شَيْعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُمْ بَأْسَ بَعْضٍ﴾ [الأنعام: ٦٥].

وفي هذا المعنى يقول الرسول ﷺ: «سألت ربي ثلاثا؛ فأعطاني ثنتين ومنعني واحدة، سألت ربي أن لا يهلك أمتي بالسنة، فأعطانيها، وسألته أن لا يهلك أمتي بالغرق؛ فأعطانيها، وسألته أن لا يجعل بأسهم بينهم؛ فمنعنيها»^(١).

وهذا من دلائل نبوته ﷺ؛ إذ أخبر بتفرق الأمة، وما يكون بين فرقتها من تناحر وعداء.

أما آية الروم فتشير إلى الفرق من الأمم السابقة، وحال هذه الفرق من ترك الحق وهجره، وفرح كل فرقة بما لديها من باطل زينه لها الشيطان.

(١) أخرجه مسلم (٢٨٩٠).

وهذا معنى قوله الله - سبحانه -:

﴿وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿٣١﴾ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا كُلُّ

حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴿٣٢﴾﴾ [الروم: ٣١-٣٢].

والمعنى في الآيتين هو ما أشار إليه الحديث الشريف الذي أخبر بتفرق اليهود،
والنصارى، والمسلمين، والذي صدرنا به هذا البحث.

وقد ورد لفظ «شيعة» مجموعاً على «أشباع» في موضعين، منها قول الله -

تبارك وتعالى:-

﴿وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا أَشْيَاعَكُمْ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّيرٍ ﴿٥٢﴾﴾ [القمر: ٥٢].

وبذلك يكون لفظ «شيعة» قد ورد في صيغه العديدة في أحد عشر موضعاً من

القرآن المجيد.

والناظر في الآيات التي ورد فيها لفظ «شيعة» مفرداً أو مجموعاً يرى أن اللفظ

يدور حول معاني: المشايعة، والمتابعة، والمناصرة، والمؤازرة.

وهذا المعنى صادق حتى في الآيات التي ورد فيها اللفظ ليدل على تفرق الأمة

أو الأمم، فإن كل فرقة أو شيعة من الشيع يتعاقد أفرادها فيما بينهم، ويتآزرون

على مذهبٍ بعينه.

فالشيعية: هم الفرقة من الناس يتشايح أفرادها ويتآزرون، ويتناصرون،

والشيعية: وصف يقع على الواحد، والاثنين، والجمع، والمذكر، والمؤنث بلفظ

واحد، ويُجمع على «شِيع» و«أشباع»، مثل: «عنب» و«أعناب».

وأما «الشيعية» في عرف الفقهاء والمتكلمين والباحثين فتطلق على كل من

يزعم أنه يدين بالحلب لآل بيت النبي ﷺ وعترته، ويدين بالولاء لعلي رضي الله عنه

رُضوان الله عليهم أجمعين.

وقد غلب هذا الاسم على هذه الفرقة من فرق المسلمين، التي تزعم لنفسها التفرد بحب رسول الله ﷺ، وآل بيته رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ علي وذريته من بعده، حتى صار ذلك اللفظ اسمًا خاصًا بهذه الفرقة، حتى إذا قيل: زيد من الشيعة، عُرف أنه من هذه الطائفة، وإذا قيل: هذا الحكم عند الشيعة أو في مذهب الشيعة، عُرف أنه عند هذه الطائفة أيضًا.

يقول ابن خلدون في مقدمته: «اعلم أن الشيعة لغةً: هم الصحب والأتباع، ويطلق في عرف الفقهاء والتكلمين من الخلف والسلف على أتباع علي وبنيه - رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ»^(١)، وفي النهاية لابن الأثير: «وأصل الشيعة: الفرقة من الناس، وتقع على الواحد، والاثنين، والجمع، والمذكر، والمؤنث بلفظ واحد، ومعنى واحد، وقد غلب هذا الاسم على كل من يزعم أنه يتولى عليًا وأهل بيته - رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ - حتى صار لهم اسمًا خاصًا، فإذا قيل: فلان من الشيعة، عُرف أنه منهم، وفي مذهب الشيعة كذا، أي: عندهم.

وتُجمع الشيعة على شِيع، وأصلها من المشايعة، وهي المتابعة والمطاوعة»^(٢).



(١) تاريخ ابن خلدون (ص ٢٤٦).

(٢) النهاية في غريب الأثر، لابن الأثير (٢/٥١٩-٥٢٠).

نشأة الشيعة

يطول الحديث، وتكثر الآراء والمذاهب حول نشأة الشيعة، والظروف التي أدت إلى ظهورها، ورجالها الأول الذين وضعوا نواتها، وقعدوا لمبادئها، وعملوا على انتشارها.

فمؤرخو الشيعة يذهبون إلى أن مذهب التشيع بدأ منذ بدأت بعثة رسول الله ﷺ، أو بالأحرى يوم نزل الوحي على رسول الله ﷺ بقوله تعالى:

﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٤].

فهذا وحي خاص بآل بيت رسول الله ﷺ وذوي قرباه. يقول صاحب كتاب (عقائد الإمامية الاثني عشرية): «... لا غرو إذا قلنا: إن الدعوة إلى التشيع ابتدأت من اليوم الذي هتف المنقذ - صلوات الله وسلامه عليه وآله - بكلمة: لا إله إلا الله، في شعاب مكة وجبالها، فإنه لما نزل عليه قول الله - تعالى -:

﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾.

جمَعَ رسول الله ﷺ بني هاشم وأندرهم، وقال: «أيكم يؤازرنني فيكون أخي، ووراثي، ووزيري، ووصيي، وخليفتي فيكم بعد؟ فلما لم يجبه إلى ما أراد غير أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، قال النبي ﷺ: هذا أخي ووراثي ووزيري، ووصيي،

وخليفتي فيكم من بعدي، فاسمعوا له وأطيعوا»^(١).

ومن ذلك كانت الدعوة إلى التشيع لأبي الحسن من صاحب الرسالة تمشي جنباً إلى جنب مع الدعوة إلى الشهادتين: الوجدانية لله - تعالى -، والرسالة لمحمد ﷺ؛ ومن ثم كان أبو ذر الغفاري شيعةً علي - وهو الرابع في الإسلام، أو السادس»^(٢).

هذه عقيدة الشيعة في نشأة مذهبهم، فهم يزعمون أن رسول الله ﷺ هو أول من دعا إلى التشيع لعلي وذريته، وأن دعوته عَلَيْهِ السَّلَامُ قامت على أسس ثلاثة:

١- توحيد الله - سبحانه -، وترجمانه: لا إله إلا الله.

٢- نبوة محمد ﷺ، وترجمانها: محمد رسول الله.

٣- التشيع للإمام علي وذريته رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وحقيقة ذلك: علي ولي الله، ووصي رسول الله، وخليفته من بعده على المسلمين، وذريته خلفاء من بعده.

وللشيعة أدلة كثيرة على ذلك، منها دعواهم بأن أبا سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان يقول: «أمر الناس بخمس، فعملوا بأربع وتركوا واحدة، ولما سئل عن الأربع، قال: الصلاة، والزكاة، والصيام، والحج، قيل: فما الواحدة التي تركوها؟ قال: ولاية علي بن أبي طالب، قيل: وإنما مفروضة معهن؟ قال: نعم، هي مفروضة معهن»^(٣).

ويقول صاحب كتاب (أصل الشيعة وأصولها): «أول من وضع بذرة التشيع في حقل الإسلام هو صاحب الشريعة الإسلامية محمد بن عبد الله ﷺ، فبذرة

(١) عقائد الإمامية الاثني عشرية، للزنجاني (١/٢٧١)، وتاريخ الطبري (٢/٣٢١)، والكامل في التاريخ،

لابن الأثير (٢/٢٤)، وقال ابن الجوزي في الموضوعات (١/٢٥٩): هذا حديث موضوع.

(٢) عقائد الإمامية الاثني عشرية (١/٢٧١).

(٣) المصدر السابق (١/٢٧٢).

التشيع وُضعت مع بذرة الإسلام جنبًا إلى جنب، ولم يزل واضعها يتعاهدا حتى نمت وازدهرت في حياته، ثم أثمرت بعد مماته^(١).

والشيعة يقولون: إن نواة التشيع كانت من أصحاب رسول الله ﷺ.

فهم كانوا أوائل الشيعة، لكنهم يركزون على عدد من الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ على أنهم جاهدوا في نشر التشيع، والانتصار للإمام علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ومن هؤلاء الصحابة - الذين ينوّه الشيعة بذكرهم وفضلهم في نشر التشيع - مَنْ يسمونهم بالأركان الأربعة، أي: أركان المذهب الشيعي، وهم: المقداد بن الأسود، وسلمان الفارسي، وأبو ذر الغفاري، وعمار بن ياسر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

وبعض المؤرخين لا يتعصبون هذا التعصب المرفوض في نشأة التشيع، ويرون أن التشيع بدأ عند فريق من أصحاب رسول الله ﷺ بعد وفاة رسول الله، فالتشيع لم يبدأ في حياة الرسول ﷺ، ولكنه بدأ بعد وفاة رسول الله ووقوع البيعة لشيخ المسلمين أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ويرى هذا الفريق أن جماعة من أصحاب رسول الله ﷺ كانوا يرون عليًا أحق بخلافة رسول الله، وكانوا ينظرون إلى الخلافة على أنها ميراث أدبي من حق قرابة رسول الله ﷺ، وكانوا يرون أن رسول الله لو ترك ميراثًا ماديًا يورث لكان من نصيب قرابته وآل بيته، وبما أنه لم يترك إلا الخلافة، فإن قرابته هم الأحق بها، وقد قَدَّموا عليًا على العباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، مع أن العباس أقرب منه عصبه؛ لأمر كثيرة فَضَلَهُ عليٌّ بها، وكان هؤلاء يتأولون في ذلك قول الله - تعالى -:

﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ [الأنفال: ٧٥].

(١) أصل الشيعة وأصولها، للسيد محمد الحسين كاشف الغطاء (ص ١٧٣).

ومن هؤلاء الصحابة: سلمان الفارسي، والمقداد بن الأسود، وعمار بن ياسر، وأبو ذر الغفاري.

وقد كانت نواة التشيع عددًا ضئيلاً، ثم ازداد ذلك العدد بعد أن ولي عثمان رضي الله عنه الخلافة، وأتى أمورًا نغمها البعض عليه.

هذه دعوى الشيعة في نشأة مذهبهم، وأول الدعاة إليه.

ثم أضحت الشيعة أغنى أتباعاً، وأكثر أشياء بعد معركة صفين، فقد أحسّ الذين أُلجئوا علياً إلى قبول التحكيم ووقف القتال أنهم السبب في هزيمته، وضياع الأمر من يده، ولم يجدوا طريقة يكفرون بها عن خطئهم في حق علي إلا بالدفاع عن حقه في الخلافة، ومحاولة إرجاعها إليه، وبعد مقتل علي ازداد شعور هؤلاء بالذنب، فانتقلوا بولائهم من علي إلى أبنائه؛ محاولين إرجاع الخلافة إليهم، وكانوا يعتقدون أنهم إن لم يستطيعوا أن يعذروا إلى علي فيما ارتكبه في حقه؛ فإنهم مستطيعون أن يعذروا إليه في أبنائه من بعده، وكلّموا مضي الزمن ازدادت العقيدة الشيعية انتشاراً، وانتال عليها الناس متأثرين بشعورين:

١- شعور بالذنب.

٢- شعور بالرتاء والعطف.

ذلك أن أكثر الأئمة الشيعيين كانت حياتهم تنتهي بالقتل، وأحياناً بالصلب والمثلة، وهذا الفعل كان يُعمّق الشعور بالذنب عند أنصارهم، ويخلق الشعور بالرتاء والعطف عند عامة المسلمين.

ولقد دخل في الشيعة أشتات من الناس، منهم المخلص لمبادئها، وأكثرهم المغرض الذي رأى في انضمامه إليها سبيلاً يصله بغرضه، ويقرّبه من هدفه، فقد تشيع كثيرون حباً في علي وولده، وتشيع آخرون نفاقاً ووصولية، من هؤلاء - على

الخصوص - جمهرة من أسلم من الفرس، حيث انضموا إلى الشيعة لأسباب كثيرة أهمها: مقتهم بني أمية وتبرُّمهم من تركُّز السلطة في أيديهم وتعصبهم للعرب وإهمالهم شأن الفرس، وكذلك رغبة الفرس في إشاعة الفتن وإذاعة القلاقل والمحن، كذلك كان الفرس يعيشون تحت سلطة ملك عتيد عمره مئات السنين، وكانت تحكمهم أسرة (ساسان)؛ لذا فقد نشأوا على إيمانٍ بأن الملك وراثي، وأن دم الملوك لا يشبهه دم آخر؛ من هنا كان يرون أن ولاية الأمة الإسلامية التي كان على رأسها رسول الله ﷺ، هي من نصيب أسرته أو عائلته أو أقربائه.

واندس في صفوف الشيعة كذلك الحاقدون على الإسلام من الفرس، والروم، واليهود، والنصارى، والمجوس، والوثنيين، وأصحاب الديانات السابقة على اختلافها، كل هؤلاء اندسوا في الشيعة، ثم أخذوا ينفثون سمومهم من تعاليم أديانهم ونحلهم، وبذلك يحرزون انتصارًا في جبهتين:

الأولى: أنهم ينشرون تعاليم أديانهم ومبادئ فلسفتهم التي يدينون بها.
والثانية: أنهم بنشر هذه التعاليم والمبادئ يعملون على إضعاف الدين الجديد بإشاعة البلبلة، وفتح أبواب الجدل والمناقشة، وخلق جو من التشكيك في تعاليم الإسلام وبعض مبادئه، ولعل هذا يفسر لنا السر في أن أكثر الطوائف الشيعية تحولت عن تعاليم الدين إلى فلسفات هوت بها في هوة الكفر والإشراك.



فرق الشيعة

إن الشيعة التي نُعنى بدراستها هنا ليست فريقاً واحداً، ولا طائفة معينة، ولكنها انشعبت فيما بينها إلى فرق كثيرة، وطوائف عديدة، لكل منها طابعها المميز لها، وإن اشتركت كلها في دعوى حب آل بيت النبي ﷺ ومشايعتهم والانتصار لهم، ومحاوله اقتناص صفة للمسلمين جميعاً وقصرها -زوراً وبهتاناً- على أنفسهم.

وهذه الفرق -على كثرتها- نستطيع أن نحصرها في أربع فرق أساسية، وإن كان بعض هذه الفرق الأربعة ينضوي تحته فرق أخرى كثيرة تختلف فيما بينها في أمور، ويربط بينها رباط جامع.

والأساس الذي سنعمده في تقسيمنا هذه الفرق إنما هو موقف كل منها من الخليفة علي رضي الله عنه، ومن صحابة رسول الله ﷺ ورضي الله عنهم.

وبهذا الاعتبار نستطيع أن نسلك هذه الفرق كلها في أربع:

الفرقة الأولى: الشيعة الصادقون؛

وهذا أصدق وصف لهم؛ لأنهم صدقوا في تشيعهم لعلي رضي الله عنه وأخلصوا في أتباعه، فلم يتدعوا فيه ما يغضب الله ورسوله والمؤمنين، ولم يكونوا ذوي مآرب اتخذوا التشيع ستاراً يتخفون وراءه للوصول إليها، فهؤلاء هم «الشيعة الصادقون» الذين تتكون منهم الفرقة الأولى، أو الشيعة الأولى.

ولعل نواة هذه الطائفة التي يشير إليها بعض الباحثين قد كانوا من أصحاب رسول الله ﷺ، ورضي الله عنهم أجمعين، فقد كان بعضهم - كما يُروى - يرون علياً رَضِيَ اللهُ عَنْهُ حقيقاً بالخلافة، وإن كان أبو بكر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ كذلك، فهم لا يفضلون واحداً منها على الآخر، لكنهم عرفوا علي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ منزلته من رسول الله ﷺ، ثم منزلته في العلم والجهاد، فأنزلوه المنزلة التي رأوه أهلاً لها، كما عرفوا الشيخ الصحابة والمسلمين أبي بكر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ منزلته، ومن ثم فلم يفضلوا واحداً من الاثنين على الآخر، ولم يتقصوا واحداً لحساب الثاني.

الفرقة الثانية: الشيعة التفضيلية:

وهم الذين يذهبون إلى تفضيل علي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ على سائر الصحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ والمفاضلة هنا بين علي والصحابة تأتي على أفعال التفضيل، علي معنى أن هذا الفريق لا يجرد الصحابة من الفضل ولا يسهم، ولا يرميهم بكفر، بل يعترف لهم بالفضل، لكنه يرى أن علياً أفضل من سائر الصحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ.

ومن هؤلاء أبو الأسود الدؤلي، وأضع علم النحو - علي الأشهر - بأمر من علي رضي الله عنه، ومنهم تلميذ أبي الأسود، أبو سعيد يحيى بن يعمر أحد قراء البصرة، ومنهم سالم ابن أبي حفصة، الذي روى الحديث عن الإمام الباقر وابنه الصادق رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، ومنهم - كذلك - الإمام زيد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ الذي خرج على هشام بن عبد الملك وقتل وصلب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وغير هؤلاء كثير.

ولقد صح أن علياً رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عندما أحس أيام خلافته يقوم يفضلونه علي أبي بكر وعمر وعثمان رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ غضب لذلك غضباً شديداً، وتشدد في النهي عن ذلك حتى

قال: «لئن سمعتُ أحدًا يفضلني على الشيخين رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، لَأُحَدِّثُهُ حَدَّ الْفِرْيَةِ»^(١).
وقد اختلف في حدِّ الفِرْيَةِ في هذا، فقيل: ثمانون جلدة -قياسًا على القذف-،
وقيل: عشر جلدات.

الفرقة الثالثة: الشيعة السبئية، ويقال لها: الشيعة التبرثية؛

وهؤلاء هم أتباع عبد الله بن سبأ اليهودي، عدو الإسلام والمسلمين، وإليه
تنسب هذه الفرقة.

وهؤلاء يسبون أصحاب رسول الله ﷺ ورضي الله عنهم، وينسبونهم إلى الكفر
والنفاق، ويرءون منهم -نعوذ بالله- ما عدا قلة من الصحابة لا يسبونهم،
ويزعمون أنهم أصل التشيع.

وقد ظهرت هذه الفرقة الضالة في عهد خلافة علي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ولما علم بها الإمام
أعلن براءته منها، وخطب المسلمين عددًا من الخطب في ذم هذه الفرقة والتنفير منها.
وقد روى الإمام يحيى بن حمزة الزيدي عن سويد بن غفلة أنه قال: «مررت بقوم
يتتقصون أبا بكر وعمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، فأخبرت عليًّا رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وقلت: لولا أنهم يرون أنك
تُضمّر ما أعلنوا ما اجترءوا على ذلك، فقال علي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: نعوذ بالله، رحمن الله، ثم قام
فأخذ بيدي فأدخلني المسجد، فصعد المنبر، ثم قبض على لحيته -وهي بيضاء-
فجعلت دموعه تتحادر عليها، وجعل ينظر للقاء، حتى اجتمع الناس، ثم خطب
فقال: ما بال أقوام يذكرون أخوي رسول الله ﷺ ووزيريه، وصاحبيه، وسيدي
قريش، وأبوي المسلمين، وأنا مما يذكرون بريء، وعليه معاقب، صحبا رسول الله ﷺ

(١) السنة، لابن أبي عاصم (١٢١٩).

بالحب والوفاء والجدِّ في أمر الله، يأمران، وينهيان، ويغضبان، ويعاقبان، ولا يرى رسول الله ﷺ كرايها رأياً، ولا يحب كحبها حباً؛ لما يرى من عزمها في أمر الله، فقبض ﷺ وهو عنهما راض، والمسلمون راضون، فما تجاوزا في أمرهما وسيرتهما أمر رسول الله ﷺ ورأيه في حياته وبعد موته، فقبضاً على ذلك رَحِمَهُمَا اللهُ فوالذي فلق الحبة وبرأ النسمة لا يحبها إلا مؤمن صادق، ولا يبغضها إلا شقي مارق، فحبُّها قرابة، وبغضُّها مروق...»^(١)، ثم أرسل إلى ابن سبأ فسيَّره إلى المدائن، وقال: لا تساكني في بلدة أبداً.

الفرقة الرابعة: الشيعة الغلاة:

وهؤلاء هم الذين غلوا في علي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ حتى قالوا باللوهيته - نعوذ بالله من ذلك الكفر والضلال.

والمصائب في هؤلاء درجات:

فمنهم من مصيبتة تفضيل علي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ على كل الخلق، لا يستثنون محمداً ﷺ، فهو عندهم أفضل من محمد، وإنما كان محمداً مَهْدًا له، أو كان هو صاحب الرسالة، ولكنَّ محمداً حجَّجها؛ لخطأ وقع من جبريل، حيث نزل بالرسالة على غير صاحبها - نعوذ بالله من هذا الكفر.

ومنهم من يزعم أنه قد حلَّ فيه جزء إلهي، أي: أن الله - تعالى عما يقولون - قد أفاض على عليٍّ بعض أسرار الألوهية، فصار بها صاحب سلطان إلهي، يخبر عما كان وما يكون إلى يوم القيامة.

(١) انظر في ذلك: تاريخ الطبري، ومقدمة ابن خلدون، والبداية والنهاية لابن كثير، والأعلام للزركلي.

ومنهم من ذهب في الغلو إلى آخر الشوط، فزعم أنه هو الله - نعوذ بالله من هذا الكفر الصراح - إلى آخر هذه الآراء التي يقول بها فرق الغلاة.

وقد أحصى بعض الباحثين الأجلّاء هذه الفرق الغالية، فوصل بعددها إلى عشرين فرقة، كلها مارقة من الإسلام، بريء منها المسلمون.

ومن الرءوس الداعية إلى هذه الآراء الكافرة، صاحب شرح (نهج البلاغة)^(١)، الذي يدعي الاعتدال، ولكنه يتلوّى ويتلّون، وله قصائد سبع شهيرة مليئة كلها بالغلو

في رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، ووصفه بالألوهية، والربوبية، فهو القائل في علي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ:

أَلَا إِنَّمَا الْإِسْلَامُ لَوْلَا حُسَامُهُ كَعَفْطَةِ عَنزٍ أَوْ قَلَامَةِ ظَافِرٍ

ويقول في وصف علي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ:

يَجِلُّ عَنِ الْأَعْرَاضِ وَالْأَيْنِ وَالْمَتَى وَيَكْبُرُ عَنْ تَشْبِيهِهِ بِالْعَنَاصِرِ

وهذه صفات لا تكون إلا لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

ويقول ابن أبي الحديد -أيضا- في وصف علي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ:

تَقَبَّلَتْ أَحْقَاقَ الرُّبُوبِيَّةِ الَّتِي عَدَزَتْ بِهَا مَنْ شَكَ أَنَّكَ مَرْبُوبٌ

(١) ابن أبي الحديد: هو عبد الحميد بن هبة الله بن محمد بن الحسين بن أبي الحديد أبو حامد عز الدين، عالم بالأدب، من أعيان المعتزلة، له شعر جيد واطلاع واسع على التاريخ، ولد في المدائن، وانتقل إلى بغداد، وخدم في الدواوين السلطانية، وبرع في الإنشاء، وكان حظياً عند الوزير ابن العلقمي. له (شرح نهج البلاغة) و(الفلک الدائر على المثل السائر) و(نظم فصيح ثعلب) و(القصائد السبع العلويات) و(العقبى الحسان) في الأدب، و(شرح الآيات البينات للفخر الرازي) و(الاعتبار) على كتاب الذريعة للمرطضى، و(ديوان شعر). توفي ببغداد سنة ٦٥٦ هـ. (الأعلام ٣/ ٢٨٩).

ومثل ابن أبي الحديد في ذلك، الطُّوفِي الرافضي الذي يعقد موازنة بين أبي بكر

وعلي، حيث يقول:

كَمْ بَيْنَ مَنْ شُكَّ فِي خِلَافَتِهِ وَبَيْنَ مَنْ قِيلَ إِنَّهُ اللهُ^(١).

وهذه الأبيات كلها كفر بواح، وفيها وصف صريح لعلي بن أبي طالب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ
بالألوهية والربوبية، وفيها براءة من دين الله الذي جاء به محمد ﷺ، وقائلها
والمعتقد بها فَسَقَ عن الملة الإسلامية جملة وتفصيلاً، وبرئت منه ذمة الله وذمة
رسوله وذمة المؤمنين.



(١) بتصرف من مختصر التحفة الاثني عشرية، لمحمود شكري الألوسي (ص ٣-٨).

عقائد الشيعة

تقوم العقيدة الإيمانية عند الشيعة على أسس خمسة.

يقول صاحب (موسوعة العتبات المقدسة): «إن أصول الدين عند الشيعة خمسة^(١)»:

الأول: التوحيد.

الثاني: النبوة.

الثالث: الإمامة.

الرابع: العدل.

الخامس: المعاد».

هذه هي الأسس التي تقوم عليها العقيدة الإيمانية، أو التي تمثل أصول الدين عند الشيعة.

والناظر في هذه الأسس يجدها تلتقي مع عقيدة أهل السنة في بعض الأسس، وتختلف عنها في البعض الآخر.

فنحن -أهل السنة- نقوم عقيدتنا على أسس ستة هي:

الأول: الإيمان بالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

الثاني: الإيمان بالملائكة.

(١) موسوعة العتبات المقدسة، لجعفر خليلي (ص ٢٦١).

الثالث: الإيمان بالكتب.

الرابع: الإيمان بالرسول.

الخامس: الإيمان باليوم الآخر.

السادس: الإيمان بالقدر.

وقد ورد ذكر هذه الأسس في الكتاب والسنة.

أما الكتاب: فقد ورد ذكرها مجملّة في قول الله تعالى:

﴿ءَاَمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ ءَاَمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَأَتْ بِهِ سَمْعَهُ وَكُنِيَ

وَرُسُلِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥].

فقد ورد في الآية ذكر أسس أربعة، وطوي الأساسان الآخران فيهما، وهما

الإيمان باليوم الآخر، والإيمان بالقدر.

وورد ذكرها مفصّلة في قول الله سبحانه وتعالى:

﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَاَمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ

الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَءَاتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ

وَالْمَسْكِينِ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَءَاتَى الزَّكَاةَ

وَالْمُؤْفُوكَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ

الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٧٧].

وأما السنة فقد ورد فيها ذكر هذه الأسس، في حديث جبريل عليه السلام حين

سأل رسول الله ﷺ عن الإيمان، فقال ﷺ: «الإيمان أن تؤمن بالله، وملائكته،

وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر»^(١).

(١) أخرجه مسلم (٨).

فإذا ما قابلنا هذه الأسس العقديّة عندنا - على ما جاء عند الشيعة، فإننا نجد شبه التقاء في الإيمان بالله سبحانه -، الذي يعبرون عنه بالتوحيد.

ونجد كذلك التقاء في الإيمان بالنبين - وهو المعبر عنهم بالنبوة -، كذلك نلتقي معهم في الإيمان باليوم الآخر، - وهو المعبر عنه عندهم بالمعاد -، ولكننا نفرق فيما عدا ذلك، فهم يؤمنون بالعدل والإمامة، ولا يؤمنون بالقدر.

أما العدل: فهو صفة من صفات الله **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى**، ومن أسماء الله الحسنى تقدست^(١).

وفما يلي سنتكلم - بحول الله تعالى - بشيء من الإيجاز المفيد عن كل ركيزة من هذه الركائز الإيمانية الخمسة لدى الشيعة.

أولاً: التوحيد:

التوحيد هو الأساس الأول من أسس العقيدة عند الشيعة، أو هو الأصل الأول من أصول الدين لديهم، وهو المقابل عند أهل السنة للأصل الأول، وهو الإيمان بالله تعالى.

وقد أثر الشيعة كلمة «التوحيد» بسبب أنهم من النافين للصفات، الذين يقولون بأن صفات الله تعالى هي عين ذاته، فليس لله - سبحانه - صفات زائدة على الذات.

من هنا فقد آثروا التنصيص على التوحيد في عقائدهم؛ لما أنهم يرون أنهم الموحدون بنفيهم الصفات، وأن المثبتين للصفات من طوائف الأمة ليسوا موحدين.

(١) سيأتي بيان السبب - بعون الله تعالى - في جعلهم هذه الصفة ركيزة إيمانية عقديّة.

والتوحيد عندهم له مراتب أربعة:

توحيد الذات، وتوحيد الصفات، وتوحيد الأفعال، وتوحيد الآثار. وقد يعبرون عن هذه الدرجات الأربع، بما يقابلها من أصناف الخلق، فيقولون: توحيد العوام، وتوحيد الخواص، وتوحيد خاص الخواص، وتوحيد أخص الخواص.

فالعوام هم الذين يقتصرون على توحيد الذات، والخواص يوحّدون الذات والصفات، وخواص الخواص يوحّدون الذات، والصفات، والأفعال، وأما أخص الخواص فيمتازون عن الأصناف الثلاثة: أنهم يزيدون على توحيد الذات، والصفات، والأفعال، توحيد -الآثار.

ويقولون بأن المرتبة الأولى هي مدلول كلمة: لا إله إلا الله.

والمرتبة الثانية هي مدلول: لا هو إلا هو.

والمرتبة الثالثة: هي مدلول كلمة: لا حول ولا قوة إلا بالله.

والمرتبة الرابعة هي مدلول كلمة: لا مؤثر في الوجود إلا الله.

وهم يزعمون أن الشيعة -وحدهم- هم الذين يجمعون في التوحيد هذه المراتب الأربعة، بخلاف طوائف المسلمين، فمنهم من يقف عند الدرجة الأولى، ومنهم من يتعدها إلى الثانية، ولكن لا يحصل المرتبة الثالثة والرابعة إلا الشيعة^(١).

الصفات:

وهم يعتقدون بأن صفات الله -تعالى- الثبوتية عين ذاته، ليست زائدة عليها،

(١) عقائد الإمامية الاثني عشرية (١/٢٤).

وليس وجودها إلا وجود الذات، فقدرتة- من حيث الوجود- هي حياته، وحياته قدرته، لا اثنية في صفاته، وكذا في كل سائر صفاته تعالى.

هذا هو الشأن في الصفات الثبوتية الكمالية.

أما الصفات الثبوتية الإضافية مثل: الخالقية، والرازقية، فهي ترجع في حقيقتها إلى صفة هي صفة «القيومية»، وهي صفة واحدة يُنتزع منها عدد من الصفات تبعاً لاختلاف الآثار والملاحظات.

وأما الصفات السلبية التي تسمى بصفات «الجلال» فهي ترجع جميعها إلى سلب واحد، هو «سلب الإمكان».

القضاء والقدر:

يؤمن الشيعة بالقضاء والقدر، بمعنى: أن الله تعالى قد قضى وقدر كل شيء أزلاً.

لكنهم مع ذلك يؤمنون بأن الله- تعالى- يغيّر من قضائه وقدره حسبما يبدو له؛ ولذا فهم يضيفون إلى الإيمان بالقدر الإيمان بالبداء.

والبداء:

يعني أن الله- تعالى- بعد أن قدّر كل شيء أزلاً، يبدو له أن يغير من قدره السابق، فيغير منه حسبما يبدو له تحت اعتبارات الظروف والأحوال.

والشيعة:

يؤكدون على الإيمان بالبداء تأكيداً قوياً، شأن كل العقائد التي خالفوا فيها أهل السنة والجماعة؛ فإنهم في هذه العقائد يؤكدون عليها، ويتشددون فيها، ويُعظمون من شأنها.

لذلك يعظّمون من عقيدة البداء، ومن قواعدهم الدينية: «ما عَظَّم اللهُ بمثل البداء»^(١).

ويروون عن أئمتهم: «ما بعث الله نبياً إلا بتحريم الخمر، وأن يقر الله بالبداء»^(٢).
فالقول بالبداء هو من أفضل العقائد التي يعظّم بها الله سبحانه وتعالى.

لماذا؟

قالوا: لأن في إثبات البداء، إثباتاً لمشيئته -تعالى- واختياره، واستمراراً لإرادته ومشيئته؛ إذ إن نفي البداء هو نفي لإرادته تعالى ومشيئته، حيث قد قضى وقدر كل شيء، ولا يملك بعد ذلك أن يغيّر أو يبدّل، وإذا كان لا يمكن أن يغير أو يبدل من قدره السابق فهو إذن غير مرید، أو هو قد بطلت إرادته، وانتفت مشيئته بعد أن قدر كل شيء أزلًا.

والشيعة عندهم مثال مشهور يوضحون به المراد بالبداء، ويفسرون العلاقة بين القدر والبداء فيقولون: إن الله تعالى: قد قدر عمر زيد أزلًا بسبعين سنة، هذا هو القدر، لكن يبقى الاختيار والمشيئة لله في أن يزيد من ذلك العمر، أو ينقص منه، وهذا هو البداء.

فالبداء يعني أن يبقى لله -تعالى- الاختيار في مرحلة البقاء^(٣).

وإنه لعجيب أمر الشيعة، حين يظنون أنهم بإثباتهم البداء إنما يعظّمون من

(١) الكافي، للكلييني (١/ ١١١).

(٢) الكافي (١/ ١١٥).

(٣) أصول مذهب الشيعة الإمامية الإثني عشرية -عرض ونقد-، لناصر بن عبد الله بن علي القفاري (٢/ ٩٣٧).

شأن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، ويعلّلون ذلك بأنهم إنما يُبقون على صفة الإرادة والمشية لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، زاعمين أن النافين للبداء إنما ينفون عن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى صفة الإرادة والمشية أو يعطلونها.

وقد ضل هؤلاء ضلالاً بعيداً.

فهم بإثباتهم البداء لم يشبوا الله الإرادة؛ فإن الإرادة لله ثابتة، وما نفاها أحد، ولكنهم نفوا عن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى العلم بما يكون؛ ذلك أن قدر الله في الأزل إنما هو مبني على علم الله - سبحانه - بكل ما سيكون، فالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى قد أحاط علمه بكل شيء يكون، وبذلك قدّر كل شيء بناءً على علمه تعالى، فإذا ما بدّله بعد ذلك فإن هذا البداء لا يُفهم إلا بناءً على احتمالين، كلاهما محال بالنسبة لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى:

الأول: أن يكون الله - تعالى عن ذلك - قد قدّر عن جهل، فلما علم الأمر حين وقوعه، بدا له أن يغير من قدره ذلك، وهذا محال.

الثاني: أن يكون الله - تعالى - عالماً بكل شيء، ولكنه يقدر بناءً على علمه تقديرًا لا يتسم بالحكمة، وقد يبدو له أن يغير من تقديره؛ التماسًا لحكمة ومصلحة لم تتحقق في تقديره السابق، وذلك - أيضًا - محال.

وعلى هذا فنحن المؤمنون - أهل السنة والجماعة - حين ننفي البداء لا ننفي إرادة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

كيف وكل شيء في الوجود هو بإرادته ومشيته؟

لكننا ننفي البداء إيماناً بأن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى قد قدّر كل شيء أزلًا؛ بناءً على علمه المحيط بكل شيء، وعلى حكمته التي تبدو في كل صغيرة وكبيرة في هذا الوجود. وليس ذلك نفيًا لإرادة الله - تعالى - أو إبطالًا لمشيته، فكل شيء في الوجود

إنها يتحقق على ما قضت إرادة الله سُبحَانَهُ وَتَعَالَى ومشيئته.

فإرادة الله سُبحَانَهُ وَتَعَالَى تتحقق في كل وقت وأن، تتحقق في كل شيء يوجد، وفي كل شيء يفنى.

وعلم الله سُبحَانَهُ وَتَعَالَى وحكمته صفتان لله أزليتان، فليس علم الله سُبحَانَهُ وَتَعَالَى حادثاً، وليست حكمته حادثة.

وإذا كان الله سُبحَانَهُ وَتَعَالَى قد قَدَّر كل شيء أزلاً، فإن ذلك يعني - بالضرورة - أن الله سُبحَانَهُ وَتَعَالَى قد أراد كل شيء وقَدَّره على مقتضى العلم والحكمة، وأن ذلك قد وقع أزلاً.

والناظر في كتاب الله -تبارك وتعالى- يجد أن الله سُبحَانَهُ وَتَعَالَى قد وصف ذاته بالعلم والحكمة، وأنه سُبحَانَهُ وَتَعَالَى قد وصف ذاته بهما مقترنين في ستة وثلاثين موضعاً، على تصاريف عدة.

منها المقترن بالألف واللام، مثل قوله سُبحَانَهُ وَتَعَالَى:

﴿إِنَّهُ هُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾ [يوسف: ٨٣].

ومنها المجرد من الألف واللام، مثل قوله سُبحَانَهُ وَتَعَالَى:

﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [الحج: ٥٢].

ومنها ما قدم فيه الحكمة على العلم، مثل قوله سُبحَانَهُ وَتَعَالَى:

﴿إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾ [الحج: ٥٢].

وإذا كان الله سُبحَانَهُ وَتَعَالَى قد أراد كل شيء، وقَدَّره أزلاً، فإن البداء بمعنى تغيير ذلك التقدير الأزلي إلى تقدير آخر حادث، يترتب عليه أحد ثلاثة أمور كلها محال بالنسبة إلى الله سُبحَانَهُ وَتَعَالَى.

الأمر الأول: أن يكون التقدير الحادث أفضل من المقدّر أزلًا، فيكون التقدير الأزلي مخالفًا للحكمة، وذلك نقص، وهو محال في حق الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

الأمر الثاني: أن يكون التقدير الأزلي محققًا للحكمة والمصلحة، وليس كذلك التقدير الحادث.

فيكون ترك التقدير الأزلي إلى غيره حُققًا، وهو نقص، والنقص محال على الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

الأمر الثالث: أن يكون التقديران متماثلين في تحقيق الحكمة، وتحقيق المصلحة، فيكون التغيير عبثًا، وهو نقص، والنقص محال بالنسبة إلى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

ويلاحظ أن ثمة احتمالًا رابعًا: بأن يكون التقديران خاليتين من الحكمة، وهذا الاحتمال مرفوض؛ من حيث إنه قد سبق وأثبتنا أن تقدير الله مطابق للحكمة، محقق للمصلحة.

كما يلاحظ أن الاحتمال الثالث هو احتمال فرضي، لا يمكن تحقّقه؛ ذلك أن تقدير الله أمرًا من الأمور لا بد وأن تتحقق فيه الحكمة التي على أساسها كانت إرادة الله إياه، فإذا ما وجد مثل لهذا المقدّر بطلت حكمة الله في اختيار أحد الأمرين دون الآخر -تعالى الله عن كل ذلك علوًا كبيرًا.

من كل ما تقدم يتضح لنا بطلان عقيدة البداء التي يقول بها الشيعة، وأن كل ما ذهبوا إليه -تبريرًا لهذه العقيدة الباطلة، وتأكيّدًا لها-، هو باطل بطلان العقيدة نفسها.

ثانيًا: النبوة:

يعتقد الشيعة أن النبوة وظيفة ربانية، وسفارة إلهية، يضعها الله -تعالى- بين يدي إنسان معيّن من الخلق، يعده الله -تعالى- لهذه المهمة إعدادًا خاصًا، ويمدّه

بملكات وقوى نفسية وجسمية، بها يستعين على أداء مهمته التي اصطفاه الله لها. وهؤلاء الأنبياء والرسل يصطفاهم الله - سبحانه - ليكونوا سفراء بينه وبين خلقه، يبلغوهم تعاليمه وشرائعه، وينشروا تلك الشرائع بين الناس، ويرعوا مصالح الناس ومنافعهم في الدنيا والآخرة.

ويعتقد الشيعة أن الأنبياء أكثر عددًا من الرسل، فالنبي أعم، والرسول أخص، فالرسول صاحب شريعة، والنبي تابع له في ذلك. والأنبياء مائة ألف وأربعة وعشرون ألفًا، والرسل ثلاثمائة وثلاثة عشر، والكتب مائة كتاب وأربعة كتب، كما ورد في الحديث الشريف.

ويعتقد الشيعة بأن الأنبياء معصومون عصمة مطلقة، فهم معصومون من الصغائر والكبائر، والسهو والنسيان، قبل البعثة وبعدها.

حكم إرسال الرسل عند الشيعة:

عقيدة الشيعة أن إرسال الرسل واجب على الله تعالى، ولهم على ذلك أدلة منها:
١- أنه قد ثبت أن الله يجب عليه فعل الأصلاح لعباده، وليس هناك أصلح من إرسال الرسل والأنبياء إلى العباد.

٢- أن القرآن الكريم صريح بوجوب اللطف على الله بالعباد، يقول تعالى:
﴿اللَّهُ لَطِيفٌ بِعِبَادِهِ﴾ [الشورى: ١٩]، وأعلى درجات اللطف هو إرسال الأنبياء والرسل لرعاية مصالح الناس في المعاد والمعاش.

٣- أن الهدف من إيجاد الخلق عبادة الخالق - سبحانه - كما قال تعالى:

﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦].

وهذا الهدف لا يكن أن يتحقق إلا عن طريق إرسال الرسل إلى الخلق،

ليعرّفوهم أوامر الله ونواهيه، وإلا كانت العبادة هنا تكليفاً بما ليس في وسع النفس الإنسانية، ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها.

هذه مجمل أدلتهم التي يثبتون بها وجوب إرسال الرسل على الله - سبحانه وتعالى عما يصفون.

وهي أدلة متهافئة؛ فالله - سبحانه - لا يجب عليه شيء؛ فهو المتفضل المنعم، وكل ما في الوجود إنما هو تفضّل ولطف منه تعالى، والوجوب يعني: الإلزام، وفيه معنى الجبر والقهر والقسر، والله - سبحانه - منزّه عن كل ذلك.

كما أن الوجوب ينافي المشيئة والإرادة المطلقتين، ويجعل مشيئة الله وإرادته محدودتين مقيدتين بحدود ما يجب عليه.

وكل ذلك باطل، نستغفر الله - تعالى - من مثل هذا القول، ونبرأ منه.

ويعتقد الشيعة أن الأنبياء والرسل منزّهون عن كفر الآباء والأمهات والأقارب ذوي الشأن.

فهم يؤمنون بأن أبا إبراهيم الخليل عَلَيْهِ السَّلَامُ كان مؤمناً، وأن أبوي رسول الله ﷺ مؤمنان، وكذلك يؤمنون بأن أبا طالب عم رسول الله ﷺ كان مؤمناً، بل إنه من أولياء الله الصالحين، بل هو رأس الأولياء، وهم يُكفّرُونَ كل من يدعي كفر أبي طالب ويبرءون منه.

والشيعة يثبتون للأئمة كل ما أثبتوه للأنبياء، فالإمام مصطفىً ومختار من الله تعالى، وهو معصوم عن الكبائر والصغائر، والسهو والنسيان، منذ ولادته حتى موته، كما أنه منزّه عن كفر الأبوين؛ ومن هنا نرى السر في ذهاب الشيعة إلى القول بإيمان أبي طالب، فإنهم كما نزهوا الأنبياء عن كفر الوالدين، كذلك نزهوا الأئمة

عن كفر الوالدين، ولما كان أبو طالب هو والد الإمام الأول والوصي الولي علي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قالوا بإيانه، وكفروا من قال فيه غير ذلك.

وسياتي مزيد تفصيل عند الكلام على الإمامة - بحول الله تعالى.

ثالثاً: الإمامة:

الإمامة هي الأصل الثالث من أصول الدين الخمسة، التي تتكون منها عقيدة الشيعة. والاعتقاد في الإمامة كما عند الشيعة، هو أساس الخلاف بين الشيعة وأهل السنة، بل بين الشيعة وكل الطوائف الإسلامية.

تعريف الإمامة:

يعتقد الشيعة أن الإمامة ركن الإسلام الركين، وأصل الدين، وهي رئاسة في الدين والدنيا، ومنصب إلهي لا يتم باختيار الناس، ولكنه يتم باختيار الله تعالى واصطفاء منه.

فالإمامة هي وارثة النبوة، والإمام هو وريث النبي، فكما أن النبي يصطفيه الله ليقوم به أمور الدنيا والدين، ويرعى به مصالح العباد، ويبلغ به دينه، وينشر ذلك الدين، ويحافظ على تعاليمه من التغيير والتبديل، فكذلك الإمام هو مثل للنبي في كل ذلك. فالإمام مصطفى من الله تعالى، ولا اختيار للناس فيه.

والإمام يتولى أمور الدنيا، ويرعى تعاليم الدين وشرائع الله من التغيير والتبديل، ويرعى مصالح المسلمين الشيعة.

والإمام له على الناس حق الطاعة والإذعان، دون مراجعة، أو اعتراض. والإمام يظل إماماً طوال حياته، لا يترك منصبه لسبب من الأسباب، ولا يحل للمسلمين الخروج على أوامره، أو محاولة خلعه من منصبه مهما كانت الدواعي،

والإمام الأول علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ منصوص عليه من رسول الله ﷺ، ثم نص هو علي من يليه، ثم ينص من بعده على الذي يليه، وهكذا، لا يموت إمام حتى ينص على خليفته في الإمامة.

وقد نص الرسول ﷺ على إمامة علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ثم ظل كل إمام ينص على الذي يليه حتى الإمام الحادي عشر، فقد نص على الإمام الثاني عشر، الذي هو الإمام الغائب، المخفي، الحمي، الذي سيخرج من كهفه المغيب فيه، فيملا الأرض عدلاً بعد أن ملئت جوراً، وينتقم من أهل السنة للشيعة.

يقول صاحب (عقائد الإمامية الاثني عشرية): «تعتقد الشيعة الإمامية الاثنا عشرية أن الإمامة رئاسة في الدين والدنيا، ومنصب إلهي يختاره الله تعالى بسابق علمه، ويأمر النبي ﷺ بأن يدل الأمة عليه ويأمرهم باتباعه»^(١).

والإمام حافظ الدين وتعاليمه من التغيير والتبديل والتحريف، وحيث إن الإسلام دين عام خالد كلف به جميع عناصر البشر، وتعاليمه فطرية أبدية، أراد الله بقاءه إلى آخر الدنيا، فلا بد أن ينصب الله إماماً لحفظه في كل عصر وزمان، لكي لا يتوجه نقض الغرض المستحيل على الحكيم تعالى، ومن أجله أمر الله نبيه بأن ينص على علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بقوله: ﴿يَأْتِيهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ﴾، ثم أخذ عشر إماماً من ولد علي - ظاهراً مشهوراً، أو غائباً مستوراً-، وهذه سنة الله في جميع الأزمان، في جميع الأنبياء، من لدن آدم، إلى الخاتم - صلى الله عليهم أجمعين^(٢).

(١) عقائد الإمامية الاثني عشرية (١/٧٢).

(٢) عقائد الإمامية الاثني عشرية (١/٧٢).

المذاهب في الإمامة:

مذهب أهل السنة:

يرى أهل السنة أن الإمامة مصلحة من المصالح العامة، أمرها موكول إلى جماعة المسلمين، يختارون لها من يرونه صالحاً لتوليها.

ويصح أن يتولى الإمامة من المسلمين مَنْ تتوفر فيه رعاية حقوق الله، ومصالح الناس، ومتى توفر هذا في مسلم صح توليه الإمامة دون اعتبارات أخرى.

مذهب الشيعة:

يرى الشيعة أن الإمامة واجبة عقلاً على الله - تعالى الله عما يصفون. فالإمامة عندهم ليست من المصالح العامة التي يوكل أمرها إلى جماعة المسلمين، ولا يصح اختيار المسلمين الإمام، ولا ينصب الإمام بنصبهم واختيارهم.

وهم يرون أن الإمامة هي أصل الدين، وركنه الركين، وهي أخت الرسالة، والإمام مثل الرسول، لا يختاره الناس، وإنما يصطفيه الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وكما أوجبوا على الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى إرسال الرسل، فكذلك أوجبوا عليه اختيار الأئمة، والنص عليهم، فالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أخبر نبيه ﷺ بالإمام الأول الذي سوف يخلفه، ثم يخبر الله كل إمام بالذي يليه، فينص كل إمام على من يليه، ويبينه للناس، ويأخذ العهد على الناس بطاعته، وليس ذلك من اختيار الإمام، ولكنه اصطفاء الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

والشيعة تؤمن بأنه ما من نبي إلا وله من الله وصي، فكل نبي اختاره الله واصطفاه، اختار له وصياً وولياً من بعده؛ ولذلك يؤمن الشيعة بأن عدد الأوصياء مائة ألف وأربعة وعشرون ألفاً، كما جاء في الحديث الشريف.

وللشيعة أدلة كثيرة يستدلون بها على صدق مذهبهم، كلها فاسد متهافت، لا يثبت أمام النظر السليم، من هذه الأدلة ما هو عقلي، وما هو نقلي - بزعمهم.

فمن الأدلة العقلية على أن النص على الإمامة واجب على الله عقلاً:

١- أن اللطف واجب على الله *سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى*، ولا ريب أن وجود الإمام في كل زمانٍ وعصرٍ لطفٌ من الله بعباده.

٢- أنه قد دل العقل والنقل على أنه يجب على الله أن يفعل بعباده ما هو الأصلح لهم، ولا ريب أنه لا يتم انتظام أمر المعاد والمعاش إلا بنصب الإمام.

٣- أنه قد اعترف جمهور المخالفين بجريان عادة الله *سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى* من آدم إلى خاتم الأنبياء، أنه لم يقبض نبياً حتى عين له خليفةً ووصياً.

٤- أن مرتبة الإمامة كمرتبة النبوة، فكما لا يجوز للخلق تعيين نبي، لا يجوز لهم تعيين إمام أو وصي^(١).

هذه أهم أدلتهم التي يزعمون أنها عقلية، وما هي بعقلية، بل هي وهمية تخيلية، فقد خيل لهم هواهم أنها عقلية، ولكنها تحت النظرة الصحيحة يظهر تهافتها.

أما عن الدليل الأول والثاني اللذين يقومان على وجوب فعل اللطف والأصلح للناس على الله *سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى*: فذلك مذهب فاسد، يقول به فريق، ويناقضه آخر، ونحن -أهل السنة- لا نؤمن بوجوب شيء على الله -تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

وأما الدليل الثالث، فمفروض، وهو ادعاء باطل، فليس هناك من يقرر وجوب تعيين وصي على الله *سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى*، ولا من يقرر أن الله *سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى* قد عين وصياً لكل نبي إلا هؤلاء، فهذه دعوى كاذبة.

وأما الدليل الرابع: فمردود مفروض، فإن وضع الإمامة في مرتبة النبوة

(١) نقلنا هذه الأدلة باختصار من كتاب عقائد الإمامية الاثني عشرية (١/ ٧٤-٧٥).

مذهب فاسد، لم يقل به إلا هؤلاء.

وأما أدلتهم النقلية فمنها:

١- قوله سُبحَانَهُ وَتَعَالَى:

﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَمَّمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾ [المائدة: ٣].

قالوا: ولا يكمل الدين، وتمم النعمة إلا بتعيين الوصي والإمام، وقد نزلت

هذه الآية بعد أن عين الرسول ﷺ علياً رضي الله عنه إماماً.

٢- قوله سُبحَانَهُ وَتَعَالَى:

﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ﴾ [القصص: ٦٨].

قالوا: إن الآية تدل على أن الناس لا يحق لهم اختيار الإمام، ولكن اختياره

من الله سُبحَانَهُ وَتَعَالَى.

٣- قوله سُبحَانَهُ وَتَعَالَى:

﴿يَتَأْتِيهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ [المائدة: ٦٧].

قالوا: إنها نزلت في علي، فإن الله سُبحَانَهُ وَتَعَالَى اختاره وصياً، وأبلغ الرسول ﷺ

ذلك، ثم أمر الرسول بأن يبلغ الناس باختيار الله علياً، والشيعة يقرأون الآية

هكذا: (يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك في علي وبنيه، فإن لم تفعل فما

بلغت رسالته).

٤- قوله سُبحَانَهُ وَتَعَالَى:

﴿وَكُلُّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُّبِينٍ﴾ [يس: ١٢].

يزعمون أن المقصود بـ «إمام» هو الإمام من أئمتهم، وأن الله قد أعطى الأئمة

فهم كل شيء والإحاطة بكل شيء.

هذه أهم الآيات التي يستدلون بها على أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى قَد عَيَّنَ الْإِمَامَ عَلِيًّا وَصِيًّا وَوَلِيًّا بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

ومن الواضح أن فهم الآيات خاطئ محرف، وأنهم أولوا الآيات على هواهم، وليس في الآيات آية واحدة تشهد - ولا من بعيد - لما ذهبوا إليه.

الإمام علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

إذا كان الشيعة يعتقدون بوجود النص على الإمامة على الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، فمن هو ذلك الإمام الأول الذي نزل الوحي بالنص على أنه الولي الوصي الإمام؟ إنه الإمام علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كما سبق وذكرنا.

ولقد أورد الشيعة نصوصًا كثيرة تثبت - في نظرهم - أن عليًا هو الإمام بالنص والتعيين والوصية، وهذه النصوص منها ما هو جلي، ومنها ما هو خفي.

١ - فمن النصوص الجلية عندهم قول الله تعالى:

﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾

[المائدة: ٥٥].

يقولون: إنه لم يحدث أن تصدق أحد وهو في الصلاة راکعًا إلا الإمام علي، فقد ثبت أنه تصدق بخاتمه على مسكين وهو يصلي، فالآية نزلت فيه.

٢ - قوله الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى:

﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: ٧].

قالوا: نزلت في النص على أن عليًا هو الوصي، فالرسول ﷺ هو المنذر، والإمام علي هو الهادي، وقد قال الرسول ﷺ عندما نزلت الآية:

﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: ٧] وضع رسول الله ﷺ يده على

صَدْرِهِ وَقَالَ: «أَنَا الْمُنْذِرُ وَأَوْمَأَ بِيَدِهِ إِلَى مَنْكَبِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ: أَنْتَ الْهَادِي يَا عَلِيٌّ بِكَ يَهْتَدِي الْمُهْتَدُونَ مِنْ بَعْدِي»^(١).

٣- ومنها قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى:

﴿وَقَفُّهُمْ إِيَّاهُمْ مَسْئُولُونَ﴾ [الصفات: ٢٤].

يقولون: إنهم مسئولون عن ولاية علي ومشايعته رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

٤- ومنها قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى:

﴿هُوَ الَّذِي أَيْدَكَ بِبَصِيرَةٍ وَبِالْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنفال: ٦٢].

قالوا: نزلت في علي، وقالوا: «مكتوب على ساق العرش: لا إله إلا الله محمد رسول الله، أيده بعلي»^(٢).

٥- ومنها حديث «غدير خم» الذي قال فيه رسول الله ﷺ: «اللهم من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه»^(٣).

وهذا الحديث أخرجه أكثر من ثلاثين صحابياً، وأكثر طرقه صحيحة، ولم تطرد هذه الولاية إلا في علي، ولذلك قال له عمر: «أصبحت مولى كل مؤمن ومؤمنة».

ومن النصوص الجليلة كذلك ما روي من أن النبي ﷺ جاءه رجلان، فقال أحدهما: يا رسول الله إن لي حمارة وإن لهذا بقرة، وإن بقرته قتلت حماري، وقد جئناك لتقضي بيننا، فقال بعض الحاضرين: لا ضمان على البهائم، فقال رسول الله ﷺ:

(١) الدر المنثور، للسيوطي (٨/٣٧٥)، وعزاه لابن جرير، وابن مردويه، وأبي نعيم في المعرفة، والديلمي، وابن عساكر، وابن النجار.

(٢) الدر المنثور (٩/٢١٣)، وعزاه لابن عدي وابن عساكر.

(٣) أخرجه عبد الله بن أحمد في زوائد المسند (٩٥٠).

«اقض بينهما يا علي، فقال علي لهما: أكانت البقرة والحمار مرسلين، أم مشدودين، أم أحدهما مرسلًا والآخر مشدودًا؟ فقالا: كان الحمار مشدودًا والبقرة مرسلًا وصاحبها معها، فقال علي: صاحب البقرة ضامن الحمار، فأقر النبي ﷺ قضاءه وقال: أقضاكم علي»^(١).

ووجه الاستدلال بهذا عند الشيعة أن الإمامة ليس لها معنى إلا القضاء بين العباد بأوامر الله -تبارك وتعالى- وإذا كان علي هو أصوب الناس قضاء، فهو أحقهم بالإمامة.

ومن الجلي كذلك قول رسول الله ﷺ لأصحابه: «مَنْ الذي يبايعني على روجه وهو وصيي وولي هذا الأمر من بعدي»^(٢)، قالوا: ولم يبايعه إلا علي.

أما النصوص الخفية فمنها: «عن علي، قال: لما نزلت عشر آيات من براءة علي النبي ﷺ، دعا النبي ﷺ أبا بكر فبعثه بها ليقراها على أهل مكة، ثم دعاني النبي ﷺ فقال لي: «أدرك أبا بكر، فحيثما لحقته فخذ الكتاب منه، فاذهب به إلى أهل مكة، فاقرأه عليهم، فلحقتهم بالجحفة فأخذت الكتاب منه، ورجع أبو بكر إلى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله، نزل في شيء؟ قال: لا، ولكن جبريل جاءني، فقال: لن يؤدي عنك إلا أنت أو رجل منك»^(٣).

وهذا يدل على تقديم عليّ على أبي بكر وعمر وغيرهم^(٤).

(١) الصواعق المحرقة على أهل الرض والضللال والزندقة، لابن حجر الهيتمي (٢/٣٥٩).

(٢) الملل والنحل، للشهرستاني (١/١٦٣).

(٣) أخرجه عبد الله بن أحمد في زوائد المسند (١٢٩٧).

(٤) مشارق الأنوار في آل البيت الأطهار، لعبد الرحمن بن حسن بن عمر الأجهوري مخطوطة بدار

الكتب - تحت رقم (٤٣٦).

هذه النصوص - جليها وخفيها - وغيرها عند الشيعة كثير، فيها الدليل الذي لا دليل بعده - في رأي الشيعة - على أن رسول الله ﷺ قد أوصى لعلي بالإمامة من بعده، فعلي هو الإمام ليس عن اختيار العامة، ورأي المسلمين، وإنما عن طريق النص والتعيين والوصية من رسول الله؛ ولذلك لُقّب الشيعةُ عليًا بالوصي، أي: وصي رسول الله.

وللشيعة في إثبات الوصايا هذه مخاريق عجيبة، وروايات غريبة، منها ما يرويه الشيعة من أن الوصية بإمامة علي نزلت من عند الله - تبارك وتعالى - على رسول الله ﷺ قبل وفاته، وكانت الوصية عبارة عن كتاب مكتوب بخط إلهي مشاهد مقروء، وعلى الكتاب خواتيم من ذهب، وقد أخذ الرسول ﷺ الكتاب وأعطاه عليًا.

ولكن ما هو ذلك النص الذي نزل به الكتاب؟ وهل نص في الكتاب على عليٍّ بالاسم والشخص، أم بالإشارة والوصف؟ اختلف الشيعة في هذا وذاك، فمنهم من قال: إن الوصية كانت بالاسم والشخص والنسب، وأن النبي ﷺ قد أعلم الصحابة أن عليًا إمامهم من بعده، وأن مكانته منه مكانة هارون من موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ - إلا أنه لا نبي بعدي -، وأنه سيقوم من بعده رجل من ولده من ولد فاطمة بنت محمد ﷺ، الموالي له ناج، والمعادي كافر، والمتخذ من دونه وليجة ضالٌّ مشرئ، وأن الإمامة سارية في عقبه من بعده.

وهذا الفريق يقف من أبي بكر وعمر وعثمان ومن بايعهم ورضي بهم موقف المغالاة، فهم يكفرونهم ويكفرون من بايعهم ورضي عنهم.

وهناك فريق ثان يرى أن النص على إمامة علي لم تكن بالاسم والنسب والعين، وإنما كانت بالوصف فقط، وهذا الفريق يقف من أبي بكر وعمر وعثمان وجماعة المبايعين لهم موقفًا معتدلاً، فهم لا يكفرونهم، ولكنهم يقرون أن جماعة

المسلمين مقصرون؛ حيث لم يتحرّروا الوصف المذكور في الوصية، وهم يعترفون بإمامة أبي بكر وعمر وعثمان؛ لأنهم يميزون إمامة المفضول مع وجود الأفضل.

هذا موقف الشيعة من إمامة علي والنص عليها، مع أننا نلاحظ ما يلي:

أ- أن علياً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حين سمع بالبيعة لأبي بكر بايع له ولم يعترض على بيعته، ولم يثبت أن علياً قد ذكر للصحابة آية أو حديثاً يدل على أنه وصي رسول الله ﷺ ولو ذكر علي شيئاً من ذلك لما وسع الصحابة إلا أن يقرّوا له ويبايعوه، وعدم ذكر علي نصّاً من هذا النوع، يدل على عدم وجود ذلك النص.

ب- أخرج البخاري عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، «أن علياً خرج من عند النبي ﷺ وهو في وجعه الذي توفي فيه، فقال الناس: يا أبا الحسن كيف أصبح رسول الله؟ فقال علي: أصبح - بحمد الله - بارئاً، فأخذ بيده العباس، وقال: أنت والله بعد ثلاث عبد العصا، وإني - والله - لأرى رسول الله ﷺ سيتوفى من وجعه هذا، وإني لأعرف وجوه بني عبد المطلب عند الموت، فاذهب إلى رسول الله فاسأله فيمن هذا الأمر؟ فإن كان فينا علمناه، وإن كان في غيرنا كلّمناه فأوصى بنا، فقال علي: أما والله لئن سألناه فمنعناها لا يعطيناها الناس بعده، وإني لأسأله»^(١).

وواضح من رواية البخاري هذه عن ابن عباس أنه لم يكن هناك

(١) أخرجه البخاري (٤٤٤٧).

نص، ولا وصية، ولا تعيين على إمامة علي.

ج- أن كل النصوص التي يستدل بها الشيعة على إمامة علي هي نصوص لا يعرفها فقهاء الشريعة ولا رجال الحديث عندنا، وهي في حقيقتها إما موضوعة أو مطعون في صحتها، أو بعيدة عن تخريجاتهم الفاسدة وتأويلاتهم الباطلة.

مكانة علي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عند الشيعة:

إن المذهب الشيعي يقوم كله على أساس من مكانة علي الفذة العجيبة، فعلي تارةً أفضل الخلق بعد رسول الله ﷺ، وتارة هو أفضل من النبي نفسه، وتارة حَلَّ فيه الإله أو جزء الإله، إلى آخر هذه الآراء التي تعتدل عند المعتدلين، وتجوهر وتكفر عند المغالين المتطرفين.

يقول ابن أبي الحديد -معبراً عن رأي المعتدلين من الشيعة-: «إن علياً أفضل الخلق في الآخرة وأعلامهم منزلة في الجنة، وأفضل الخلق في الدنيا، وأكثرهم مزايا ومناقب، وكل من حاربه أو عاداه أو أبغضه فهو عدو لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وخالد في النار مع الكفار والمنافقين، إلا إن ثبتت توبته، ومات على تولىه وحُبّه»^(١).

وأما الأفاضل من المهاجرين الذين وُلُّوا الإمامة قبله، فلو أنه أنكر إمامتهم وغضب عليهم، فضلاً عن أن ينشر السيف في وجوههم أو يدعو إلى نفسه، لقلنا إنهم من الهالكين، كما لو غضب عليهم رسول الله ﷺ؛ لأنه قد ثبت عن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أنه قال: نَظَرَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى عَلِيٍّ وَفَاطِمَةَ وَالْحُسَيْنِ، فَقَالَ: «أَنَا حَرْبٌ لِمَنْ

(١) شرح نهج البلاغة (٢/ ٢٢٠).

حَارِبِكُمْ، وَسَلِّمْ لِمَنْ سَأَلَكُمْ»^(١)، وأنه قال: «اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه»^(٢)، وقال له: «لا يجبك إلا مؤمن، ولا يبغضك إلا منافق»^(٣)، ولكننا رأينا رضي بإمامتهم وبايعهم وصلى خلفهم، فلم يكن لنا أن نتعدى فعله ولا نتجاوز ما اشتهر عنه، ألا ترى أنه لما برئ من معاوية برئنا منه، ولما لعنه لعنناه، ولما حكم بضلال أهل الشام ومن كان فيهم من بقايا الصحابة كعمرو بن العاص وعبد الله ابنه وغيرهم، حكمنا أيضاً بضلالهم.

والحاصل أننا لم نجعل بينه وبين النبي ﷺ إلا رتبة النبوة، وأعطينا كل ما عدا ذلك من الفضل المشترك بينه وبينه، ولم نطعن في أكابر الصحابة الذين لم يصح عندنا أنه طعن فيهم، وعاملناهم بما عاملهم هو»^(٤).

وإذا كان ذلك شأن المعتدلين - وقليل ما هم - فإن المغالين قد رفعوا علياً إلى مصاف الأنبياء، بل زادوا فوق ذلك فزعموا أن الإله حلَّ فيه، وبذلك ناقضوا أبسط مبادئ الدين، بل أبسط مبادئ العقل والمنطق، فإمامهم عليٌّ كان من أتباع رسول الله ﷺ، أخرجه محمد من الظلمات إلى النور، ومن الضلال إلى الهدى، وكان علي تابِعاً له، ينهل من علمه، ويستنير بنوره، فكيف يرفعونه فوق مرتبة رسول الله ﷺ؟! وكيف يزعمون أن الله يحلُّ فيه، وهو عبد من عباده؟ وكيف يتحول العبد إلى إله؟ أو يتحول الإله إلى عبد: إن هذا الشيء عجاب!

(١) أخرجه أحمد (٩٦٩٨)، وضعفه الألباني في الضعيفة (٦٠٢٨).

(٢) أخرجه أحمد (١٨٤٧٩) والحاكم (٥٦٦١)، والطبراني (١٦/٤).

(٣) أخرجه أحمد (٧٣١) والترمذي (٣٧٣٦) والسائي (٥٠١٨) وقال الترمذي: حسن صحيح.

(٤) شرح نهج البلاغة (٤/٥٢٠).

وهؤلاء الذين أثبتوا لعلّي هذه المكانة العالية أضفوا عليه من مقتضياتها الشيء الكثير، فقد أثبتوا له خوارق العادات، والباهر من المعجزات، وعلم المغيبات، ورووا عنه قوله: «أسألوني قبل أن تفقدوني، فوالذي نفسي بيده لا تسألوني عن شيء فيما بينكم وبين الساعة، ولا عن فئة تهدي مائة وتضل مائة، إلا أنبأتكم بناعقها وقائدها وسائقها ومناخ ركابها، ومن يُقتل منهم قتلاً ومن يموت موتاً»^(١).

وقد رووا عنه أنه أخبر بقتل الحسين بكر بلاء، وبالخوارج ومصيرهم، وملك بني أمية وسنة انتقاله إلى بني العباس، وماذا يكون في الأخير من أحداث، إلى آخر ما يروون في هذا السبيل من أخبار تكاد تصل إلى قيام الساعة، وقد تأثر هؤلاء بعقيدة الحلول في الأديان الضالة، فما كان منهم إلا أن زعموا بأن علياً قد حلّ فيه جزء إلهي واتّحد به، وبهذا الجزء الإلهي كان يعلم الغيب، ويفعل الخوارق، ويحارب الكفار وينتصر عليهم!

والمطلّع على هذه المكفّرات لا يسعه إلا أن يوجه إلى هؤلاء سؤالاً بسيطاً هو: إذا كان علي على هذا العلم بالمغيبات وفعل المعجزات؛ فكيف عجز عن اكتشاف مؤامرة قتله؟ وكيف عجز عن الإفلات من سيف ابن ملجم؟!

ولما كانت هذه مكانة علي عند الشيعة فقد أخذوا ينظرون في موقف الصحابة منه ومن خلافته، فمن شايح علياً ودعا إليه، وغاضب من أجله كان موضع حبه، ومقرّ وُدّه، ومن بايع للخلفاء قبله كان أهلاً لمقتهم وحرّ بهم. وكان منهم الذين اعتدلوا في موقفهم من الصحابة، فذهبوا إلى أنهم مؤمنون

(١) شرح نهج البلاغة (٤/٥٤١).

ناجون غير أنهم أخطئوا بقبول الخلافة، أو مبايعتهم لمن قبلها، مع أن جميعهم أطبقوا على أن علياً أولى بها وأفضل من كل من تولاها، وهذه الفئة شاذة عن الجماعة وأصول الشيعة، وكان منهم المغالون القاسطون الذين كفروا بأبا بكر وعمر وعثمان ومن بايع لهم ورضي بهم، بل إنهم ليذهبون في هذا الغلو إلى حد أنهم يتقربون إلى الله عقب الصلوات بلعن أجلاء الصحابة، وقد صنعوا في ذلك آثاراً كثيرة منها: «ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا يزيكهم وهم عذاب أليم، من ادعى إمامة ليست له، ومن جحد إماماً من عند الله، ومن زعم أن أبا بكر وعمر لهما نصيب من الإسلام»^(١)، وهؤلاء هم الفئة الغالبة فيهم، إلى حد أن الفئة الأولى تعتبر شذوذاً عن الأصل.

مكانة الأئمة وصفاتهم:

للأئمة عند الشيعة صفات خاصة لا يشركهم فيها غيرهم من الناس، وربما ارتفعوا بأئمتهم في هذه الصفات فوق منزلة الأنبياء والمرسلين، وأهم هذه الصفات ثلاث:

أ- صلة الأئمة بالله:

فالأئمة لهم - في نظر الشيعة - صلة بالله، ليست من جنس صلة الأولياء والصالحين، ولكنها من جنس تلك الصلة الخاصة بالأنبياء والمرسلين. ولهذا كان الأئمة يوحى إليهم كما يوحى إلى الأنبياء والرسل، والأئمة يتلقون الوحي كما يتلقاه الأنبياء، فهم يتلقون الوحي في الرؤى المنامية كإبراهيم الخليل عَلَيْهِ السَّلَام، ويتلقونه عن طريق الملك وساطة بينهم وبين الله، ولكن القاعدة أنهم يتلقون الوحي كفاً، أي: مباشرة من الله دون واسطة، وهم بذلك يَفْضَلُونَ

(١) الكافي (١/٣٧٣).

الأنبياء الذين لا يتلقون الوحي إلا بالواسطة.

وإذا كان الإمام يوحى إليه كالأنبياء، فما الفرق بينه وبين النبي؟

يجيب عن هذا صاحب (أصول الكافي) فيما أخرجهم عن علي الرضا، في الفرق بين النبي والرسول والإمام، فيقول: «إن الرسول هو الذي ينزل عليه جبريل فيراه ويسمع كلامه، وربما رأى في منامه نحو رؤيا إبراهيم، والنبي ربما سمع الكلام وربما رأى الشخص، والإمام هو الذي يسمع الكلام ولا يرى الشخص»^(١).

ب- العصمة:

من الفقرة السابقة عرفنا أن الأئمة يوحى إليهم، ومن هذا المعنى ينتقل الشيعة إلى الخصيصة الثانية من خصائص الأئمة وهي: «العصمة»، فالأئمة ما داموا يتلقون الوحي عن الله *سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فَهَم مَعْصُومُونَ*، والشيعة في هذا المجال يضيفون من العصمة على أئمتهم ما لم يُضِفْهُ المسلمون على الأنبياء والرسل، فالأئمة عندهم معصومون عن ارتكاب الصغائر والكبائر، منزّهون عن الخطأ والسيان. وكتب الشيعة مليئة بالحجج والأدلة التي أقاموها لإثبات عصمة الأئمة، ومن هذه الأدلة التي أقاموها:

١- أن الحاجة دعت إلى نصب الإمام لجواز الخطأ من الأمة، فإذا جاز الخطأ منه احتجنا إلى غيره وهكذا، وهذا مفضٍ إلى التسلسل، وهو باطل.

والرد على هذا الدليل: أن الذي دعا إلى الحاجة إلى الإمام ليس جواز الخطأ من الأمة، ولكن حاجتنا إلى الإمام لدرء المفسد، وإقامة الحدود، والدفاع عن الدين والوطن، وهذه لا تحتاج إلى العصمة، ويكفي فيها سداد

(١) الكافي (١/٢٩٤).

العقل مع الصلاح والاجتهاد.

٢- أن الحاجة إلى الإمام ليكون حافظاً لشرع الله؛ ولذلك لزم أن يكون معصوماً حتى يؤتمن على حفظ شرع الله، فإذا لم يكن معصوماً احتجنا إلى حافظ آخر، ويتسلسل، وهو باطل.

والرد على ذلك بأن الإمام ليس حافظاً للشيعة، وإنما هو منفذ لها، وأما حفظتها فهم العلماء الذين يقول الله فيهم: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾، ولذلك وضع الإسلام واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهذا الواجب جعله الإسلام من الأفراد للأئمة في قمة الواجبات.

ولذلك نرى أبا بكر وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يخاطبان الناس عقب توليتهاما الخلافة ليقول كل منهما للناس: «أَطِيعُونِي مَا أَعْطَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ فَإِذَا عَصَيْتُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَلَا طَاعَةَ لِي عَلَيْكُمْ»^(١)، وهذا اعتراف صريح من الأئمة بأنهم معرضون للخطأ وليسوا معصومين، وإذا كان الشيعة لا يعترفون بإمامة أبي بكر وعمر، فماذا هم قائلون في علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وهو رأس أئمتهم - فيما أخرجه عنه صاحب (الكافي) وهو من أهم مصادر الشيعة؟ حيث روى عن علي قوله -عقب توليه الخلافة-: «لا تكفؤا عني مقالةً بحق، أو مشورةً بعدل؛ فإنني لست آمن أن أخطئ»^(٢)، فهذا القول من علي يدل صراحةً على أنه غير معصوم على الإطلاق، وأن عصمة الأئمة هذه حديث خرافة.

وقد نُقل عن كثير من أئمتهم أنهم كان يخطئ بعضهم بعضاً، كذلك الذي

(١) البداية والنهاية (٥/٢٤٨).

(٢) شرح نهج البلاغة (١١/١٠٢).

روي عن الحسين في تخطئته أخاه الحسن حين تنازل معاوية، وكان الحسين يقول في ذلك: «لو جُدع أنفي كان أحب إلي من تنازل أخي»^(١)، فاختلاف الرأي هذا بين إمامين من أئمة الشيعة يدل بالضرورة على أن أحدهما مصيب، والآخر مخطئ، وبصرف النظر عن شخص المصيب أو المخطئ، فإن ذلك ينفي العصمة قطعاً عن واحد منهما.

ج- علم الأئمة:

وثالث صفات الأئمة التي اقتصوا بها هي العلم، وعلم الأئمة علم من نوع خاص. فهم - في نظر الشيعة - قد أحاطوا بكل شيء علمًا، وقد أطلعهم الله على جميع أسرار الكون منذ خلق الدنيا حتى تقوم الساعة، وهم أحاطوا برسالات الأنبياء السابقين جميعًا، واطلعوا على كتبهم المنزلة على اختلاف ألسنتها وعلومها، هذا بالنسبة للرسالات السابقة.

أما بالنسبة لرسالة محمد ﷺ: فقد أنزل الله على رسوله ﷺ مصحفًا للأمة كلها، واختص عليًا وحده بمصحف آخر، وجعله وقفًا على الأئمة ليس لغيرهم فيه قليل ولا كثير، وهذا المصحف فيه علم ما كان وما يكون منذ أنشأ الله الدنيا حتى تقوم الساعة. وقصة ذلك المصحف أن فاطمة بنت محمد ﷺ بعد وفاة أبيها - وقبل أن تلحق به - لقيت من المصائب والأحزان ما لا يعلمه إلا الله، وفي هذه الفترة ما بين موت أبيها وموتها، كان جبريل عليه السلام ينزل عليها ليواسيها ويسري عنها، وفي أثناء ذلك كان جبريل يحدثها عن كيفية خلق الله تعالى العالم، وماذا حدث فيه، وينقل إليها أخبار الماضين تفصيليًا، ويحدثها عن ذريتها وما سوف يحدث لهم، وينبئها عن أخبار المستقبل.

(١) مختصر التحفة الاثني عشرية (ص ٢٨٣).

كل ذلك وزوجها عليٌّ يسمع ويكتب ويسجل كل ما يسمع، حتى إذا ماتت فاطمة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا كان قد تَكُونُ عند عليٍّ من ذلك مصحفٌ قدر المصحف المحمدي ثلاث مرات، وفي هذا المصحف كل ما كان وما سيكون حتى قيام الساعة. وهذا المصحف خاص بالأئمة، كل إمام يورثه للإمام الذي يأتي من بعده، وكل إمام يُعلم الناس في زمنه من أسرار هذه العلوم القدر الذي يستطيعون فهمه. والإمام يعلم متى يموت، ولا يمكن أن يقع به الموت إلا بمشيئته وإرادته، حتى الأئمة الذين راحوا ضحية الغدر والقتل غيلة، كانوا يعلمون ساعة قتلهم، ويعرفون قتلهم، وراضين بهذا القتل، وهم يروون عن أئمتهم في العلم المخاريق العجيبة، ومما يروونه عن جعفر الصادق قوله: «إني لأعلم ما في الجنة وما في النار، وأعلم كل ما كان وكل ما سيكون، ولو كنت عند موسى والخضر لأخبرتهما أي أعلم منهما، ولأنبأتهما بما ليس لهما»^(١)، ولقد عبر شاعرهم عن هذه العقيدة في علم الأئمة، حين قال:

لَوْ كَانَ عِلْمُكَ بِالْإِلَهِ مُقَسَّمًا فِي النَّاسِ مَا بَعَثَ الْإِلَهُ رَسُولًا

والشيعة يعتقدون أن العلم قسمان: ظاهر وباطن، وأن الأئمة هم الذين يتفردون بهذين النوعين من العلم، وأنهم لا يفعلون شيئاً إلا بوحي من الله تعالى، وأنهم معصومون عن الخطأ.

وإذا نحن ضمنا هذه الثلاثة إلى بعضها خرجنا بالسبب الحقيقي وراء هذه الانحرافات الشنعاء التي وقع فيها طوائف الشيعة، فصِلة الإمام بالله صلة

(١) الكافي (١/ ١١٥-١١٧).

مباشرة، والوحي مستمر عنده، فإذا أضفنا إلى ذلك عصمته عن الوقوع في الخطأ، ثم أضفنا إلى هذين العلم الباطن، أدركنا أن الإمام لا يُسأل عما يفعل، وكل ما يأتيه صواب، حتى لو زنى وشرب الخمر وترك الصلاة؛ ذلك أنه معصوم عن الخطأ من جانب، وعنده علم الباطن من جانب آخر.

ومن هذا الباب دخل إلى الشيعة طوائف الباطنية والحشاشين... إلخ.

ولقد غالى الشيعة في اعتقادهم بضرور وجود الإمام، حتى زعموا أن الأرض لن تخلوا أبداً من إمام عادل من أئمتهم، إن زاد الناس شيئاً رده، وإن نقصوا أتم، وإن ضلوا هداهم، ولو وُجد في الأرض رجلان فقط كان أحدهما هو الإمام المعصوم، والإمام ضروري؛ لأنه نور الله في الأرض الذي يضيء للناس طريقهم، فهو المراد بقول الله تعالى:

﴿وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ﴾ [الأنعام: ١٢٢].

فالنور هو الإمام، وهو الهادي الذي جعله الله في كل قوم ليهديهم إلى الطريق المستقيم، فهو المراد بقول الله سبحانه وتعالى:

﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: ٧].

فالأئمة هم نور الناس وهداتهم وخزنة علم الله والوسطاء والشفعاء، ولن يقرب الجنة إلا محبهم، ولن يدخل النار إلا مبغضوهم، والإيمان بهم جزء من الإيمان، وهو قسيم الإيمان بالله ورسوله.

فمن مات - لا يؤمن بإمام - مات كافراً مهما كان عمله، ومن مات على الإيمان بالأئمة كان ناجياً من النار مهما كان عمله؛ وذلك أن حب الأئمة كافٍ في

محو السيئات، وتكفير الذنوب، ولعل أصدق ما يعبر عن هذا قول شاعرهم:

حُبُّ عَلِيٍّ فِي الْوَرَى جُنَّةٌ فامحُ بِهِ ياربُّ أَوْزَارِي
لَوْ أَنَّ ذَمِّيَّانَوَى حُبَّهُ حُصِّنَ فِي النَّارِ مِنَ النَّارِ^(١)

ولقد درج الشيعة على تقديس أئمتهم، وساروا في هذا الشوط إلى مداه، حتى خلعوا عليهم صفات لا يوصف بها إلا الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وأوضح مثال على ذلك تلك القصيدة التي نظمها ابن هانئ الأندلسي -عليه من الله ما يستحق- في المعز لدين الله الفاطمي، والتي ابتدأها بوصف المعز بأن مشيئته فوق مشيئة الله، وإرادته فوق القدر، وأنه هو الواحد القهار، والقصيدة تعبير حي على المدى الذي وصل إليه الشيعة في تقديس أئمتهم، ولعله من الأفضل أن نقتطف من هذه القصيدة أبياتاً توضح لنا ذلك المعنى الذي أشرنا إليه.

يقول الشاعر - مخاطباً المعز -:

مَا شِئْتَ لَا مَا شَاءَتْ الْأَقْدَارُ فَاحْكُمْ فَأَنْتَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ
هَذَا الَّذِي تُرْجَى النَّجَاةُ بِحُبِّهِ وَبِهِ يُحْطُّ الْإِضْرُّ وَالْأَوْزَارُ
هَذَا الَّذِي تُجْدِي شَفَاعَتُهُ غَدًا حَقًّا وَتَحْمُدُ أَنْ تَرَاهُ النَّارُ^(٢)

إلى أن يصل إلى قوله - مشيراً إلى الأئمة الفاطميين -:

إِنْ قِيلَ مَنْ خَيْرُ الرِّيَّةِ لَمْ يَكُنْ إِلَّا كُمْ خَلَقَ إِلَيْهِ يُشَارُ

(١) مختصر التحفة الاثني عشرية (ص ٣٦).

(٢) مختصر ابن هانئ الأندلسي (ص ١٤١).

لَوْ تَلَمَّسُونَ الصَّخْرَ لَا تَبْجَسَتْ بِهِ وَتَفَجَّرَتْ وَتَدَفَّقَتْ أَنهَارُ
 أَوْ كَانَ مِنْكُمْ لِلرَّفَاةِ مُحَاطِبٌ لَبَّأُوا وَظَنُّوا أَنَّهُ إِنشَارُ
 شَرَفَتْ بِكَ الْآفَاقُ وَأَنْقَسَمَتْ بِكَ الِأَزْرَاقُ وَالْأَجَالُ وَالْأَعْمَارُ^(١)

لكن الذي نلفت إليه فكر القارئ الكريم أن الشعر الذي قرأناه، ونقرأه فنجد على هذه الشاكلة، إنما هو فكر الطائفة الغالية، وليس هو فكر الطوائف المعتدلة، وإذن فنحن هنا نلفت النظر إلى أمور:

الأول: أن هذا الشعر يمثل طائفة الغلاة وليس المعتدلين من الشيعة، فهو لا يمثل فكر المعتدلين.

الثاني: أن كلمة «المعتدلة، والمعتدلين» لا تعني الاعتدال بالنسبة إلى أهل السنة والجماعة أو السلف رَحْمَهُمُ اللهُ، ولكنها تعني أنهم معتدلون بالنسبة إلى طوائف الشيعة الآخرين الذين غلوا في الأئمة حتى أوصلوهم إلى الألوهية - عياداً بالله تعالى -، وهؤلاء هم في أنفسهم طوائف عديدة يتراوحون في الغلو بين ارتفاع وهبوط، بينما يجمعهم الفسوق عن الملة.

الثالث: أن الطوائف الغالية من الشيعة يمثلون القلة منهم، ولا يمثلون الكثرة الغالبة، بينما الكثرة الغالبة هم المعتدلون، ويمثلهم الاثنا عشرية، مع ملاحظة المعنى الذي ذكرناه للاعتدال، وهو اعتدالهم بالنسبة إلى طوائف بعضهم مع بعض.

الرابع: أن الطوائف الغالية كانوا يمثلون شذوذاً بين المعتدلين، حتى إن المعتدلين كانوا يعلنون البراءة منهم صراحة وبوضوح شديد، وعلى سبيل المثال:

(١) المصدر السابق (ص ١٤١).

كانت طائفة الاثنا عشرية تبرأ من الدروز، ومن النصيريين ومن الإسماعيلية، وكان ذلك منهجاً متبعاً ومعروفاً.

الخامس: لم يدم الأمر على ذلك، ولكن عندما جاء الخوميني رفع هذه البراءة من الطوائف الغالية، وقبلهم صفًا واحدًا؛ وذلك بحجة أن الشيعة ينبغي أن يقفوا صفًا واحدًا في مواجهة أهل السنة الذين هم أشد الأعداء للشيعة.

أئمة الشيعة:

للشيعة الإمامية اثنا عشر إمامًا، أولهم علي بن أبي طالب (عَلَيْهِ السَّلَامُ)، وآخرهم: محمد بن الحسن، وهو الإمام الغائب، والمهدي المنتظر عند الشيعة الاثني عشرية. أما الشيعة الجعفرية فتتفق مع الاثني عشرية في الأئمة الأحد عشر، ولكنها تختلف معها في الإمام الثاني عشر، الذي هو المهدي المنتظر عند الاثني عشرية، وترى الشيعة الجعفرية أن الإمام الثاني عشر هو جعفر بن علي، أخو الحسن بن علي، الملقب بالعسكري.

وسياتي مزيد تفصيل لذلك بحول الله - تعالى - عند كلامنا على الإمام الثاني عشر. وما يجدر التنبيه إليه: أن الشيعة فرق كثيرة، واعتقاداتها في الأئمة مختلفة متباينة، وهذا الاختلاف حول الأئمة هو أساس التفرُّق بين هذه الفرق، بجانب اختلافات أخرى أقل شأنًا.

ومن الأمثلة على اختلافهم حول الأئمة: أن بعض هذه الفرق يرى أن الإمام محمد بن علي بن الحسين الملقب بالباقر هو المهدي المنتظر، وإليه تنتهي سلسلة الأئمة، وفرقة ثانية تزعم أن الإمام بعد الباقر هو ابنه زكريا، وأنه هو المهدي المنتظر، وفرقة ثالثة ترى أن الإمام الغائب هو الإمام جعفر الصادق، إلى غير ذلك من الفرق الكثيرة التي تختلف فيما بينها حول سلسلة الأئمة وأشخاصها، ومن هو

الإمام الغائب، أو المهدي المنتظر؟

ورغم هذه الفرق الكثيرة، فإننا لم نهتم في كتاباتنا إلا بالشيعة الاثني عشرية، وهي المقصودة باسم: «الشيعة الإمامية» عند إطلاقها؛ وذلك لأنها الفريق الأكثر عددًا، والأخطر مكانة بين الفرق كلها.

وقد آثرنا كذلك أن نلمح إلى فرقة الشيعة الجعفرية؛ لما لهذه الفرقة من شأن في إيران، حيث عددهم الكثير، وكلمتهم النافذة.

وأئمة الشيعة على الترتيب هم:

الإمام الأول: علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

وقد تقدم الكلام عنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بتفصيل يغني عن التكرار هنا.

الإمام الثاني: الحسن بن علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

وهو الابن الأكبر لفاطمة الزهراء بنت رسول الله ﷺ و رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وقد ولد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بعد الهجرة بستة أشهر، وقيل: بستين، وقيل: بثلاث سنين، وهو الأشهر، وكانت وفاته رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في شهر صفر سنة خمسين من الهجرة، وقيل إنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مات مقتولًا بالسُّم بإيعاز من أعدائه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وكانت سنه سبعمائة وأربعين سنة هجرية.

الإمام الثالث: الحسين بن علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وآله:

ولد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وآله بعد الهجرة بثلاث سنين أو أربع سنين، والمشهور الثاني، خرج رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على بني أمية، واستشهد في واقعة كربلاء المشهورة، في العاشر من المحرم سنة إحدى وستين من الهجرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وآله، وكانت سنه سبعمائة وخمسين سنة هجرية.

الإمام الرابع: علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

وشهرته: علي زين العابدين، وقد ولد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في خلافة جده رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في السنة

الثامنة والثلاثين للهجرة على الأشهر، وكانت وفاته رَحِمَهُ اللهُ فِي شهر المحرم من السنة الخامسة والتسعين للهجرة، ويشتهر عند الشيعة أنه رَحِمَهُ اللهُ مات مقتولاً بالسُّم بإيعاز من الوليد بن عبد الملك، وسنه عند وفاته سبع وخمسون سنة هجرية.

الإمام الخامس: محمد بن علي رَحِمَهُ اللهُ:

وهو: محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ، ولد رَحِمَهُ اللهُ وآله في صَفَر من السنة السابعة والخمسين للهجرة، وكانت وفاته رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وآله في السنة الرابعة عشرة بعد المائة من الهجرة، وسنه سبع وخمسون سنة هجرية.

الإمام السادس: جعفر بن محمد رَحِمَهُ اللهُ:

هو: جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ، ويلقب بالصادق، وقد اشتهر بذلك، حتى غلب على اسمه ونسبه، فقليل: جعفر الصادق، وإلى جعفر الصادق رَحِمَهُ اللهُ تنتهي علوم الشيعة وأصول مذهبهم - أو هكذا يزعمون - فينسبون أصول المذهب، بل وفروعه إلى جعفر الصادق، وهم يذكرونه بلقبه وليس باسمه، فيقولون: «روى الصادق»، و«قال الصادق» و«عن الصادق»، ونعتقد أن جُلَّ ما نسبوه إليه رَحِمَهُ اللهُ افتراء عليه، فلقد كان رَحِمَهُ اللهُ عالماً ورعاً، زاهداً، عارفاً بسنة رسول الله ﷺ ملتزماً بها، ومثله - لا شك - بريء من كل محدثات الشيعة.

والثابت أنه رَحِمَهُ اللهُ كان عالماً بالكيمياء وعلوم الطبيعة، مشتغلاً بها، وكان من

تلامذته في هذه العلوم جابر بن حيان الكيمائي العربي الأشهر.

ولد رَحِمَهُ اللهُ في عام ثمانين، أو ثلاثة وثمانين من الهجرة، وكانت وفاته رَضِيَ اللهُ عَنْهُ

عام ثمانية وأربعين بعد المائة، قيل: إنه قُتل بالسُّم، بإيعاز من المنصور، وكانت سنه

حين وفاته حول الخامسة والستين رَحِمَهُ اللهُ.

الإمام السابع: موسى بن جعفر رَحِمَهُ اللهُ:

هو: موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ، ولد رَحِمَهُ اللهُ في شهر صفر في السنة الثامنة والعشرين بعد المائة من الهجرة، وكانت وفاته رَحِمَهُ اللهُ في شهر رجب من السنة الثالثة والثمانين بعد المائة من الهجرة، وكانت سنه عند وفاته خمسًا وخمسين سنة هجرية.

الإمام الثامن: علي بن موسى رَحِمَهُ اللهُ:

وشهرته: «الرضا» فيقال: علي الرضا.

وكان مولده في شهر ذي القعدة من العام الثامن والأربعين بعد المائة من الهجرة، أما وفاته فكانت في شهر صفر من السنة الثالثة بعد المائتين من الهجرة، والشيعة - كشأنهم بالنسبة إلى أئمتهم - يزعمون أنه مات مقتولًا بالسُّم، وأن الذي قتله هو المأمون، حيث كان عقد له الخلافة من بعده، ثم حقد عليه، وأمر أعوانه فدسوا له السُّم، وكانت سنه عند وفاته خمسًا وخمسين سنة هجرية.

الإمام التاسع: محمد بن علي رَحِمَهُ اللهُ:

هو: محمد بن علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ، وشهرته: «الجواد» ويعرف عند الشيعة بـ: «محمد الجواد». ولد في السنة الخامسة والتسعين بعد المائة، وكانت وفاته في شهر ذي القعدة من السنة العشرين بعد المائتين، وله من العمر خمس وعشرون سنة وبضعة أشهر. ويروي الشيعة أن الخليفة المعتصم قد دَسَّ له السُّم، وأن موته كان بذلك السبب.

الإمام العاشر: علي بن محمد رَحِمَهُ اللهُ.

هو: علي بن محمد بن علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن

علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وشهرته عند الشيعة: الهادي.

وُلد في السنة الثانية عشرة بعد المائتين، وكانت وفاته في السنة الرابعة والخمسين بعد المائتين، ويرى الشيعة أنه مات مسمومًا بإيعاز من المعتمد، أو المعتز بالله ابن المتوكل، وكانت سنه حين وفاته حول الثانية والأربعين هجرية.

الإمام الحادي عشر: الحسن بن علي رَضِيَ اللَّهُ.

هو: الحسن بن علي بن محمد بن علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ويشتهر بلقب: العسكري، فيقال: الحسن العسكري، وُلد سنة اثنتين وثلاثين ومائتين من الهجرة، وكانت وفاته سنة ستين ومائتين من الهجرة، ويعتقد الشيعة أنه مات مسمومًا بفعل المعتمد بن المتوكل، وكان سنه حين وفاته ثمانية وعشرين عامًا من الهجرة النبوية.

الإمام الثاني عشر: محمد بن الحسن:

هو: محمد بن الحسن بن علي بن محمد بن علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ومحمد بن الحسن هذا هو المهدي المنتظر عند الشيعة الاثني عشرية. ومن ألقابه التي يعرف بها عندهم: الإمام الحجة، بقية الله الحجة، صاحب الزمان، صاحب الغيبة.

وكان مولده في شهر شعبان من السنة الخامسة والخمسين بعد المائتين من الهجرة، الموافق لسنة ثمان وستين وثمانمائة للميلاد.

ويعتقد الشيعة الاثني عشرية أن محمد بن الحسن هذا لم يمّت، بل هو حي باق، ولكنه غائب عن الناس، مخبوء في كهف لا يراه أحد، ولا صلة بينه وبين

الخلق، وأنه يظل كذلك حتى يأذن الله له بالخروج من كهفه، ولا يأذن الله له بذلك حتى تمتلئ الأرض ظلمًا وجورًا وكفرًا، ولا يبقى من الإسلام إلا اسمه، ويصل ظلم الناس للشيعة مداه، هنالك يأذن الله للحجة صاحب الزمان الغائب، المهدي المنتظر، بالخروج، فيخرج ليملاً الأرض عدلاً، بعد أن مُلئت ظلمًا وجورًا، ويتقم للشيعة ممن ظلموهم وآذوهم، ثم يملك الأرض شرقًا وغربًا.

ويعتقد الشيعة أن لمحمد بن الحسن - أو المهدي المنتظر - غيبتين:

الغيبة الصغرى، ويطلق عليها: «الغيبة الأولى»:

وتبدأ منذ مولده، أي: منذ عام خمسة وخمسين ومائتين، أو منذ وفاة أبيه الحسن العسكري، أي: ستة ومائتين.

أما نهاية الغيبة الصغرى ففي عام تسعة وعشرين وثلاثمائة، وعلى ذلك تكون الغيبة الصغرى قد استغرقت زمنًا مقداره أربعة وسبعون عامًا إذا كانت بدايتها مولد المهدي، أو تسعة وستون عامًا إذا كانت بدايتها وفاة أبيه.

الغيبة الكبرى، أو «الغيبة الثانية»:

وتبدأ بانتهاء الغيبة الصغرى، أي: بعام تسعة وعشرين وثلاثمائة، وأما نهايتها، فلا يعلم ذلك إلا الله **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى**، ولكن لنهايتها علامات، أشرنا إلى بعضها أو أهمها في آخر سابقا.

والمهدي في غيبته الصغرى لم يكن منقطعًا عن الناس كلية، ولكن كان له سفراء ووسطاء يعرفهم ويعرفونه، وكانوا يعرفون بالأبواب، وأحدهم يسمى الباب، وكان وجود الأبواب سنة متبعة عند الأئمة جميعًا، وكان الإمام يلقي إليهم بأوامره وتعليماته، ويفتيهم حين يسألونه، ويبيّن لهم ما يجهلون، من أمور الدنيا

والدين وشئون الشيعة.

وقد كانت أوامره تصدره إلى وكلائه - أو السفراء بينه وبين الشيعة - مكتوبةً، وعليها توقيعه وخاتمه، وكان الخواص من شيعته يعرفون خطّه، وكان من له حاجة إلى المهدي في أثناء غيبته الصغرى يذهب إلى وكلائه ويبلغهم بها، وهم يتصلون به ويقضونها.

وحين انتهت الغيبة الصغرى ابتدأت الغيبة الكبرى، وفيها انقطع المهدي عن الخلق، فلا صلة لأحد به، حتى يؤذن له بالخروج.

والسبب الذي من أجله قَسَمَ الشيعةُ الاثنا عشرية غيبةً إمامهم الثاني عشر ومهديهم المنتظر، إلى غيبتين: صغرى، وكبرى، أن إمامهم الثاني عشر - الذي هو محمد بن الحسن - قد اختفى منذ ولادته، فلم يظهر بين الناس، حتى أنكر الكثيرون وجود إنسان بهذا الاسم، وآخرون قالوا: إنه مات، أو قتل وليدًا.

وكان من نتائج ذلك: أن جعفر بن علي أخا الحسن بن علي الإمام الحادي عشر ادّعى الإمامة بعد أخيه الحسن بن علي، وزعم أنه الإمام الثاني عشر، وأن أخاه الحسن لم يخلف من يتولى الإمامة؛ ومن ثم فقد نشأ عن ذلك فرقة من الشيعة بايعت لجعفر بالإمامة، وسموا: «الشيعة الجعفرية»، أما الشيعة الاثنا عشرية فيسبّون جعفرًا هذا، ويسمونّه بالكذاب!

ولأن محمد بن الحسن الإمام الثاني عشر - والمهدي المنتظر عندهم - قد اختفى منذ صغره، فقد أطلق الشيعة على هذه الفترة مصطلح: «الغيبة الصغرى». وقد سبق أن ذكرنا أنه كان هناك من الشيعة من يزعم أنه باب أو وكيل وسفير للإمام المهدي في زمن تلك الغيبة، وأنهم يلقونه وينقلون إليه، وينقلون

عنه، وعندما انتهى أمر هؤلاء الوكلاء - إما بموتهم، أو بانقطاع أخبارهم - ولم يكن هناك من يتصل بالإمام الغائب، ابتداءً منذ ذلك زمان الغيبة الكبرى.

المهدي المنتظر:

وكلمة: «مهدي» اسم مفعول من: هدى، وهي تعني في معناها اللغوي: رجلاً هداه الله فاهتدى، فهو: مهدي.

ولفظه «المهدي» لم يرد ذكرها في القرآن الكريم، وإنما ورد في القرآن الكريم كلمة: «هاد» في خمسة مواضع، منها قوله تعالى:

﴿وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَهَالِكٌ مِنْ هَادٍ﴾ [الرعد: ٣٣].

كذلك ورد في القرآن الكريم لفظ: «المهتدي» في قوله تعالى:

﴿يَهْدِي اللَّهُ فَبِهِدَى﴾ [الأعراف: ١٧٨].

ولكن هذه اللفظة: «المهدي» وردت وصفاً لرسول الله ﷺ من شعر حسان بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهو يرثيه ﷺ، وذلك في قوله:

مَا بَالُ عَيْنِي لَا تَنَامُ كَأَنَّمَا كُجِلَتْ مَا قِيهَا بِكُحْلِ الْإِثْمِدِ

جَزَعًا عَلَى الْمَهْدِيِّ أَصْبَحَ ثَاوِيًا يَا خَيْرَ مَنْ وَطِئَ الْحَصَى لَا تَبْعُدِ^(١)

ولكن الشيعة أخذت هذه اللفظة واستحدثت لها معنى آخر، وهو إمام اختفى عن الناس، وهو حي لم يموت، يظهر في آخر الزمان ليحارب أعداء الشيعة، ويرفع الظلم عنهم، ويعيد الملك إليهم، ويملا الأرض عدلاً بعد أن ملئت جوراً وظلماً، والعدل الذي يقصده الشيعة هنا، هو محاربة أعدائهم من الكفار وأهل

(١) ديوان حسان بن ثابت (ص ٢٦٩).

السنة، وتقتيلهم والانتقام منهم، ونصرة الشيعة عليهم.

وهذه الفكرة مستحدثة في شكلها، أما مضمونها فهو قديم قدم الأديان والمذاهب، فأنت لا تنظر في دين من الأديان القديمة إلا وتجد فيها ذلك الشخص المنتظر الذي يأتي فيحارب أعداء هذا الدين ويتنصر لأنصاره.

لهذا كانت هذه العقيدة لا تزدهر وتنتشر إلا عند المضطهدين المغلوبين على أمرهم، وأشهر هؤلاء في الأديان هم اليهود، فقد كانت هذه العقيدة ظاهرة عندهم على مدى تاريخهم كله، وكانت تقوى وتتضح كلما كثر اضطهادهم، ولقد كان اليهود يستفتحون بذلك المنتظر على العرب كلما حاربهم العرب وانتصروا عليهم، فلما جاء رسول الله ﷺ لم يؤمنوا به؛ لأنه - وإن كانت فيه الأوصاف المذكورة في توراتهم - لم تكن فيه الصفات التي تحقق مطامعهم العنصرية، والتي هي محاربة جميع الأمم والانتصار لشعب الله المختار، وإرجاع ملك الأرض إلى يهود، كما أنه كان من العرب، واليهود كانوا ينتظرونه منهم، ولأنه لم يكن منهم رفضوه.

ولقد اقتبس الشيعة هذه العقيدة من اليهود، ثم حوَّروا فيها من حيث الشكل - وإن كان المضمون لم يتغير - ولقد وجدت هذه العقيدة أرضاً خصبة عند الشيعة؛ نظرًا للاضطهادات التي كانت تقع عليهم من الخلفاء والحكام، وكان زعماءهم يعملون على تقوية هذه العقيدة في نفوس العامة؛ خشية أن يدب اليأس في قلوبهم، ويفقدوا الأمل في عودة سلطانهم.

ومن العجيب أن هذه العقيدة رغم أنها حديث خرافة، فإن لها في تاريخ المسلمين السياسي والاجتماعي أثرًا قويًا، فلقد كان يخرج في كل عصر من يدعي أنه المهدي المنتظر، فيلتف حوله الجهال والعوام وذوو الأغراض والأطماع، فتشتعل

الفتن، وتنتشر المحن، ثم يتجلى الأمر وتفتضح الكذبة الكبيرة، ومن هؤلاء رأس الدولة الفاطمية في مصر، ورأس الفرقة البابية، ورأس المهديين في السودان.

رابعاً: العدل؛

والعدل هو الركن الرابع من أركان العقيدة الإيمانية، أو الأصل الرابع من أصول الدين عند الشيعة.

وعقيدة الشيعة في «العدل»، وحديثهم عن هذا الأصل، يدلنا على الصلة الوثيقة بين الشيعة والمعتزلة في العقائد، ولا ينكر منكر - حتى من الشيعة أنفسهم - هذه الصلة؛ فإن الواقع يؤكد أن الشيعة عيال على المعتزلة في الأعم من عقائدهم - سوى القول بالإمامة.

والأصل في «العدل» أنه مبدأ من مبادئ الاعتزال، فقد أقام المعتزلة مذهبهم على مبادئ خمسة، منها هذا المبدأ: «العدل».

وقد جاء الشيعة فأخذوا الكثير من عقائدهم عن المعتزلة، ومنها القول بالعدل.

والقول بالعدل يترتب عليه أمور عقديّة منها:

- ١ - أنه يجب على الله - تعالى الله عن ذلك - إرسال الرسل.
- ٢ - أنه يجب على الله - تعالى الله عن ذلك - النص على الأئمة، وهذا خاص بالشيعة.
- ٣ - أنه يجب على الله - تعالى الله عن ذلك - فعل الصلاح والأصلح.
- ٤ - أنه يجب على الله - تعالى الله عن ذلك - اللطف بالعباد.
- ٥ - أنه يجب على الله - تعالى الله عن ذلك - الأعواض للعباد عما يلحقهم من آلام.
- ٦ - أنه يجب على الله - تعالى الله عن ذلك - إثابة المطيع، وعقاب العاصي.
- ٧ - أن العبد مستقل بأفعاله الاختيارية، يفعلها بنفسه، دون أن يكون لله -

سبحانه - تأثير في ذلك، قليلاً أو كثيراً.

وهذه الأمور كلها أخذها الشيعة عن المعتزلة، حينما أخذوا عنهم مبدأ «العدل»، وبجانب هذه الأمور أخذ الشيعة عن المعتزلة أموراً أخرى أهمها:

١- أن معرفة الله - تعالى - واجبة على العباد بالعقل، وليس بالشرع.

٢- أن الحسن والقبح عقليان.

٣- أن الصفات عين الذات، أو أن الصفات ليست زائدة على الذات.

٤- إنكارهم رؤية الله - تعالى - في الآخرة، وإنكارهم أن ذلك وقع لرسول الله ﷺ في الدنيا في حادثة المعراج.

هذه عقيدة الشيعة في الركن الرابع من أركان عقيدتهم، وقد اتضح لنا أنهم أخذوه عن المعتزلة ضمن عقائد كثيرة أخذوها عنهم.

ولسنا نريد أن نطيل الحديث معهم بالرد على كل هذه العقائد التي أشرنا إليها، والتي تفرعت أساساً عن القول بالعدل، ولكننا نكتفي بأن نشير إلى أن القول بالوجوب على الله - سبحانه وتعالى - عما يصفون - بجانب أنه يدل على فهم سقيم فإنه يدل على سوء الأدب بجانب الله - تبارك وتعالى -؛ فإن الوجوب يعني الإلزام والإلجاء.

ومن ذلك الذي يلزم الله تعالى عن ذلك بأن يفعل كذا، أو يترك كذا؟ ومن

ذلك الذي يلجئ الحق سبحانه وتعالى إلى فعل شيء أو ترك آخر؟

ثم إن الوجوب يعني قيدياً على الإرادة والمشيئة، فلا يكون الله - سبحانه -

فاعلاً لما يشاء، أو تاركاً لما يشاء، وإنما يكون فاعلاً لما يجب عليه فعله، تاركاً لما

يجب عليه تركه، وذلك - لعمري - والجبر سوا.

وفي ذلك نقض لما يجب لله من كمال، ورفض لما ورد عن الله - سبحانه - في كتابه الكريم، وعن رسوله ﷺ في سنته الشريفة، من أن الله تعالى يفعل ما يشاء، له الإرادة المطلقة، والمشئة الكاملة.

يقول الله تبارك وتعالى:

﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [المائدة: ١٧].

ويقول الله ﷻ: ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧].

ويقول ﷻ: «ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن»^(١).

خامساً: المعاد:

المعاد هو الركن الخامس من أركان العقيدة الدينية عند الشيعة، أو هو الأصل الخامس من أصول الدين عندهم.

ويراد به أنه يجب على المسلم أن يعتقد بأن الله - تعالى - سوف ينشر الأجساد بعد فنائها وتفرق أجزائها، ثم يعيد لكل جسد نفسه التي فارقه عند الموت في الدنيا، وأن ذلك سوف يكون عند قيام الساعة؛ ليحاسب كل إنسان على ما قدمت يدها، فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره، ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره.

والمعاد يطلق ويراد به معان ثلاثة:

الأول: المعنى المصدرى من العود، أو هو ما يسمى بالمصدر الميمي.

الثاني: زمان العود.

(١) أخرجه أبو داود (٥٠٧٥).

الثالث: مكان العود.

والمراد بالمعاد الذي يجب على المؤمن اعتقاده ليس المعنى المصدرى، أي: مجرد العود إلى اجتماع النفس والجسد في حياة ثانية، ولكن المراد: اعتقاد ذلك بجانب الاعتقاد بأمور أخرى تتصل بهذا المعاد، أو بهذه الحياة الآخرة، وذلك: كزمانها، وأن ذلك يكون بعد فناء هذه الدار، وقيام الساعة، ومكانها، أو هيئة مكانها، وأن ذلك يكون في مكان يسع الخلائق جميعاً، ويُحشدون فيه على هيئة معينة.

فليس المعاد مجرد عود إلى حياة بعد الموت، ولكنه عود على هيئات زمانية، وإنسانية معينة، ورد بها الكتاب والسنة، فوجب استصحابها ضمن الاعتقاد في المعاد.

والأقوال في المعاد أربعة:

الأول: فريق يقول بأن المعاد إنما يكون للجسم أو للبدن فقط، وهؤلاء لا يقولون بوجود النفس الناطقة المجردة، بل يقصرون الوجود المجرد على الله - سبحانه - وحده، ويرون أن كل ما في الوجود بعد الله - سبحانه - أجسام، وتمايز هذه الأجسام بأن بعضها لطيف، وبعضها كثيف^(١).

الثاني: وفريق آخر يقول بأن المعاد لا يكون إلا للنفس، أما البدن فيفنى ويتحلل وتتحد عناصره بعناصر الكون، وتدخل تلك العناصر المتحللة في بناء أجسام وأبدان أخرى، ومن هنا كان التمايز بين الأبدان محالاً، بسبب اتحادها،

(١) وهذا رأي فريق من أهل الإسلام، وكثير من المؤلفين يثبتونه، ويدرس بكلية أصول الدين في كتاب (المواقف والمقاصد)، وقد أثبتناه تكملة للكلام عن الموضوع، لكننا لا نؤمن به ولا نحبه، ولو كان الأمر بأيدينا لما كتبناه أصلاً.

واختلاطها، وتمازج عناصرها؛ ومن ثمَّ فقد استحال أن تبعث أو تُعاد، أما النفوس المجردة فهي متميزة، لا يحدث بينها مزج أو اختلاط، ومن ثمَّ فقد صارت كل نفس مرتبطة إلى ما قدمت من عمل، لا تختلط بغيرها، ولا تتحمل سوى تبعاتها، فصار المعاد لا يقع إلا للنفوس فقط.

وهذا قول الفلاسفة، وقد أولوا نعيم الجنة وعذاب النار بما يتفق مع أحوال النفوس المجردة، فذهبوا إلى أنه نعيم مجرد، وعذاب مجرد.

ومنهم من ذهب إلى أن النعيم والجحيم يتمثل في قرب النفس من خالقها أو بعدها عنه، وهذا الرأي يرفضه الإسلام، ولا يدين به المسلمون.

الثالث: وفريق ثالث يؤمن بأن المعاد إنما هو للنفس والبدن جميعًا، وهذا قول المسلمين جميعًا، لا يخالف منهم إلا أصحاب الرأي الأول، وهم قلة لا وزن لهم، ولا رأي يؤخذ عنهم.

الرابع: وهناك فريق رابع نفى المعاد عن الأمرين جميعًا، فلم يثبت المعاد لا للنفس ولا للبدن، وكفر به، وهؤلاء هم الماديون الملاحدة في كل عصر.

والشيعة يؤمنون بالمعاد كما نؤمن به نحن - أهل السنة والجماعة -، فيثبتون المعاد للنفس والبدن.



موقف الشيعة من الصحابة

أثبتنا - فيما سبق - ما كتبه الشيعة عن موقفهم من صحابة رسول الله ﷺ ورضي الله عنهم، وكان أوضح ما ورد في ذلك ما نقلناه عن ابن أبي الحديد من سطور زعم فيها أن الشيعة الإمامية الاثني عشرية يقرّون بفضل الصحابة، ولا ينكرون خلافة أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم، فضلاً عن أن يطعنوا فيهم أو يكفروهم، مستنداً على ذلك بأن علياً رضي الله عنه رضي عن خلافتهم، وصلّى وراءهم، وحارب تحت إمرتهم.

والواقع أن هذا زعم باطل، ودعوى كاذبة زائفة، وأن أمرهم على خلاف ذلك تماماً. فهم ما رضوا عن خلافة السابقين على علي رضي الله عنه، ولا اعترفوا لهم بفضل، ولا كفّوا عنهم سموم حقدهم إذ لم يعترفوا لهم، وإن موقفهم من أبي بكر وعمر وكبار الصحابة ممن بايعهما ورضي بخلافتها موقف يقوم على الحقد والبغض والمقت والكرهية، وهم يرفضون خلافتها ويرمونها ومن شايعتها من الصحابة بالنفاق والكفر، والعياذ بالله من الفسوق بعد الإيمان.

وأما ما يدّعيه ابن أبي الحديد وأمثاله، فهو كذب صراح، وهو من باب التقية التي يتعاطونها جميعاً، فيظهرون خلاف ما يبتنون؛ كيداً لأهل السنة والجماعة، حتى ينخدع بهم السذج من طلاب العلم والباحثين والقارئین.

وهذا شأنهم في كل ما يكتبون أو يظهرون من عقائدهم ودخائلهم لأهل السنة، يظهرون الاتفاق ويبطنون الاختلاف، يبدون الحب والود وينطون على

الحقد والبغض.

ونحن حين نترك المزخرف من كلامهم، ونبحث عن حقيقة دخائلهم فإننا نطلع منهم على باطن يخالف تمام المخالفة ما يظهرون، ويتضح لنا أنهم يرمون أصحاب رسول الله ﷺ ورضي الله عنهم بالكفر، والنفاق، والخروج على طاعة الله ورسوله - نعوذ بالله.

وحسبنا أن نستشهد على كلامنا بنصوص من أحد أشهر الكتب عندهم، وهو كتاب بلغ من مكانته عندهم أنه اكتسب فوق القيمة العلمية قدرًا كبيرًا من القدسية، هذا الكتاب هو: كتاب (المراجعات)، لمؤلفه الإمام عبد الحسين شرف الدين الموسوي^(١).

سئل المؤلف عن سكوت علي رضي الله عنه عن حقه، وعدم معارضته لبيعة أبي بكر

(١) كتاب المراجعات لمؤلفه الإمام عبد الحسين شرف الدين الموسوي من أشهر الكتب، وأخطرها لدى الشيعة الاثني عشرية، إلى حد أنه اكتسب لديهم قدرًا من القدسية - كما يقول ناشره - وهذا الكتاب سماه صاحبه بالمراجعات؛ لأنه يزعم أنه أقيم على هيئة مراجعات بينه وبين الشيخ سليم البشري شيخ الأزهر الأسبق، فالمؤلف يزعم أنه اتفق مع الشيخ سليم البشري على محاولة توضيح العقائد الشيعية لأهل السنة، على أن يكون المتبع في ذلك أن يكتب الشيخ سليم البشري أسئلته، واستفساراته واعتراضاته ونقوده على المذهب الشيعي، ويبحث بذلك إلى المؤلف، ثم يجيب عليها المؤلف شارحًا موقف الشيعة من هذه الاعتراضات والنقود، وقد أقام المؤلف كتابه على اثنتي عشرة ومائة مراجعة، أي: سؤال من الشيخ سليم البشري، وإجابة من عبد الحسين شرف الدين الموسوي، وقد رمز المؤلف لاسم الشيخ سليم بحرف «س» ولاسمة هو بحرف «ش» إشارة إلى أن الشيخ اسمه سليم، وأنه سني، وإلى أن اسم المؤلف شرف، وأنه شيعي، وقد ذكر المؤلف في آخر الكتاب في إحدى المراجعات أن الشيخ سليم قد سلم له وآمن بها عليه الشيعة، ونحن لا نبالغنا شك في أن المؤلف قد كذب وافترى على الشيخ سليم البشري، وأن هذه المراجعات من نسج خيال المؤلف من أولها إلى آخرها.

رَضِيَ اللهُ عَنْهُ والخروج على خلافته، ولو أنه كانت توجد نصوص في خلافة علي، ولو أن رسول الله ﷺ كان قد عهد إلى علي بالخلافة والإمامة بعده ما سكت عنها علي، ولطألب بها، إن لم يكن انتصافاً لنفسه، فطاعةً لرسول الله، وتنفيذاً لأمره، ولكن سكوت علي ورضاه بخلافة أبي بكر دليل واضح على أنه ما كان هناك نص، ولا وصية ولا إمامة في علي وذريته.

يقول المؤلف - إجابةً على ذلك -: «أفادتنا سيرة كثير من الصحابة أنهم إنما كانوا يتعبدون بالنصوص إذا كانت متمحصّة للدين، مختصةً بالشئون الأخروية، كنصه ﷺ على صيام شهر رمضان دون غيره، أما ما كان منها متعلقاً بالسياسة كالولاية والإمارة وتدبير قواعد الدولة، فكانوا إذا رأوا في مخالفة رسول الله ﷺ رفعاً لكيانهم، أو نفعاً في سلطانهم فعلوا ذلك»^(١).

فانظر- أيها القارئ الكريم- كيف هي عقيدة المؤلف في صحابة

رسول الله ﷺ ورضي الله عنه؟

إنه يصفهم في هذه السطور بأنهم كانوا لا يطيعون رسول الله ﷺ إلا في الأمور التي تختص بالآخرة فقط؛ كالصلاة والصيام وغيرها، أما الأمور التي تتصل بشئون الدنيا؛ كالولايات والإمارات، والتي ترفع كيانهم، وتنفع سلطانهم، فإنهم كانوا يخالفون فيها رسول الله ﷺ وينقضون وصاياه وأوامره.

فأي طعن في دين صحابة رسول الله ﷺ ورضي الله عنه وخلقهم هو أكثر شناعة

من ذلك الذي يفتره الرجل؟

(١) المراجعات، لعبد الحسين الموسوي، المراجعة رقم (٦).

ويضيف الرجل: «وأيضًا؛ فإن قريشًا خاصة، والعرب عامة كانت تنقم من شدة وطأته على أعداء الله، ونكال وقعته فيمن يتعدى حدود الله، وكانت ترهب من أمره بالمعروف ونهيه عن المنكر، وتحشى عدله في الرعية ومساواته بين الناس في كل قضية»^(١).

فانظر كيف عبّر الرجل عن أصحاب رسول الله ﷺ ورضي الله عنهم بلفظ: «قريش والعرب»؟ وكيف جعلهم يخافون من عليّ عدله، ومساواته بين الناس، وأمره بالمعروف، ونهيه عن المنكر؟ ولا يمكن أن يخالف ذلك إلا ضال يهجر المعروف ويفعل المنكر، وإنها لكبيرة الكبائر أن يظن بأصحاب رسول الله ذلك.

ويضيف المؤلف: «وأيضًا فإن قريشًا وسائر العرب، كانوا يحسدونه على ما آتاه الله من فضله، حيث نال من الله ورسوله بسوابقه وخصائصه منزلةً تشرئبُ إليها الأعناق، وبذلك دبّت عقارب الحسد له في قلوب المنافقين، واجتمعت على نقض عهده كلمة الفاسقين والناكثين، والقاسطين، والمارقين، فاتخذوا النصّ ظهريًا، وكان لديهم نسيًا منسيًا»^(٢).

فانظر تلك الأوصاف التي خلعتها الرجل على صحابة رسول الله ﷺ ورضي الله عنهم من تلك الصفات التي يصف المؤلف بها أبا بكر وعمر وعثمان وكل من رضي بيعتهم من أصحاب رسول الله، وماذا بعد أن يصف الرجل هؤلاء جميعًا بأنهم: منافقون، فاسقون، ناكثون، قاسطون، مارقون؟

ليس ذلك فحسب، وإنما يضيف المؤلف - الذي هو إمام من أئمتهم -:

(١) المراجعات، المراجعة رقم (٨٤).

(٢) المصدر السابق، المراجعة رقم (٨٤).

«وأيضاً فإن قريشاً وسائر العرب كانوا قد تشوّفوا إلى تداول الخلافة في قبائلهم، وشرّبت إلى ذلك أطعامهم، فأمضوا نياتهم على نكث العهد، ووجهوا عزائمهم إلى نقض العقد، وتصافقوا على تناسي النص....»^(١).

فالرجل يصف أصحاب رسول الله بأنهم ناكثو العهد، ناقضو العقد، وأنهم اتفقوا على ذلك عامدين طلباً للدنيا والرياسة، وأي عهد نكثوه؟ وأي عقد نقضوه؟ إنه عهد وعقد رسول الله ﷺ، وإذا كانوا قد نقضوا عهد رسول الله، فأبي خير فيهم؟

ثم يضيف الإمام المؤلف: «وأيضاً؛ فإن من ألمّ بتاريخ قريش والعرب في صدر الإسلام يعلم أنهم لم يخضعوا للنبوّة الهاشمية إلا بعد أن تهشّموا، ولم يبق فيهم من قوة، فكيف يرضون باجتماع النبوّة والخلافة في بني هاشم؟ وقد قال ذلك عمر ابن الخطاب لابن عباس في كلامٍ دار بينهما: إن قريشاً كرهت أن تجتمع فيكم النبوّة والخلافة فتجحفون على الناس»^(٢).

والمؤلف هنا يضيف إلى ضلالاته ضلالة أخرى، فهو يزعم بأن الصحابة لم يؤمنوا لرسول الله ﷺ ورضي الله عنهم، ولم يتبعوه اعتقاداً وإيماناً، وإنما هم آمنوا به وأسلموا له خوفاً ورهبة بعد أن أذهم وهشمهم.

وهذا كلام لا يقوله مخبول!

فأية سطوة كانت لرسول الله ﷺ يوم أن آمن به أبو بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم أجمعين؟ وكيف خاف هؤلاء من بين هاشم أن يهشمهم؟ والمسلمون كانوا يتوارون

(١) المصدر السابق، المراجعة رقم (٨٤).

(٢) هذه الفقرة مأخوذة من المراجعة رقم (٨٤).

خوفًا من الكفار، ورسول الله ﷺ كان يلتقي بأصحابه في بيت من بيوت مكة المتطرفة، وكيف خاف عمر من أن يهشمه بنو هاشم، وهو الذي أعز الله به الإسلام وفرّق به بين ضعف التخفي وعزة الظهور والجهر بالدعوة على رؤوس المشركين؟ ثم كيف يكون أصحاب رسول الله ﷺ ورضي الله عنهم، فاسقين منافقين، ناكثين، قاسطين مارقين، ثم يصلي خلفهم علي رضي الله عنه، ويأتمر بأمرهم، ويخضع لولايتهم؟ إن هذا لشيء عجاب!

ومع ذلك يحاول الرجل أن يجيب على ذلك بأن عليًا إنما رضي بإمامتهم، وقبّل رئاستهم؛ إثارةً لصالح الأمة على مصلحته هو، فهو قد آثر المصلحة العامة التي هي مصلحة الأمة، على المصلحة الخاصة التي هي مصلحته هو، ومن أجل ذلك ضحّى بحقه في الخلافة وتركه لغيره.

يقول المؤلف: «.... فدعاه النظر للدين إلى الكف عن طلب الخلافة، والتجافي عن الأمور، علمًا منه أن طلبها والحال هذه - يشير إلى الخلاف الذي وقع بين الأنصار والمهاجرين في اختيار الخليفة الأول - يستوجب الخطر بالأمة، والتضحية بالدين، فاختر الكفّ إثارةً للإسلام، وتقديماً للصالح العام، وتفضيلاً للآجلة على العاجلة»^(١).

فالرجل هنا يعترف أن ترك التمسك بالإمامة، والتنازل عن ادعاء الحق فيها أفضل وأولى، وذلك كما فعل الإمام الوصي علي رضي الله عنه. وإذن فطلب الخلافة هو مصلحة شخصية خاصة، وتركها لاختيار جماعة المسلمين هو تحقيق للمصلحة العامة.

(١) المراجعة رقم (٤٨).

وقد بين لهم علي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أن التضحية بالمصلحة الشخصية من أجل المصلحة العامة أفضل، وسيرته مثال ودليل على ذلك.

وإذا كان الإمام الأول قد أثر المصلحة العامة، وهي جمع شمل المسلمين وذلك بتنازله عن حقه، ورضاه بسلوك طريق الجماعة، أفلا يكون أولى بشيئته أن ينهجوا نهجه، ويسلكوا سبيل الجماعة، ويتركوا ذلك الشذوذ الذي تسبب في تفريق الجماعة؟

والسؤال الموجه إليه هنا: هل هم الآن موافقون لمنهج الإمام الأول، أم هم مخالفون؟

والجواب: أنهم مخالفون له، فهو قد التزم الجماعة، وهم فرَّقوا تلك الجماعة.

فاعجب: كيف يدَّعون حبه، وهم مخالفون له؟!

وليس ذلك بعجيب من إمامهم الذي ألف المراجعات وكذب على الشيخ سليم البشري، وافترى حين زعم أن الشيخ في آخر المراجعات التي دارت بينها أسلم أمره للشيعة، واعتنق آراءهم الباطنة.

نقول: ليس ذلك بعجيب من المؤلف، فكلهم ذلك الرجل في الكذب والتدليس، وإن كانوا قد استباحوا الكذب على الله ورسوله، أفلا يستبيحونه على الرجال من أهل السنة؟

فالمؤلف وأمثاله من رجالات الشيعة تربوا على علوم الشيعة التي لا تحوي إلا الكذب على الله ورسوله، والطعن في الصحابة الذين كانوا الحراس لدين الله، الناشرين له في كل الأصقاع.

والمؤلف حين كتب مراجعاته كان يكتبها وفي حسابانه أن أهل السنة سيطلعون عليها، ومن هنا كان مهذب العبارة - نسيباً - على قدر ما استطاع.

ولكننا إذا ما انتقلنا إلى مؤلفاتهم ومراجعهم الأصلية التي يأخذون منها علومهم وعقائدهم، فإننا نرى عجباً من الجرأة على الله ورسوله والصحابة.

فهذا هو إمامهم «الكشّي» أول من ألف عندهم في رجال الحديث، وكتب في الجرح والتعديل، ولم يكن لهم قبله معرفة بالرجال، فجاء الكشّي في حوالي عام أربعمئة من الهجرة، فكتب في الجرح والتعديل، ورجال الحديث، من هنا كان قدوتهم وكبيرهم وصاحب الكلمة المسموعة في هذا المجال.

فماذا يقول الكشّي هذا في صحابة رسول الله ﷺ ورضي الله عنهم؟

في أبي بكر رضي الله عنه:

يروى الكشّي عن إمامهم جعفر الصادق: «أن محمد بن أبي بكر ذكر عند أبي عبد الله -جعفر الصادق- فقال أبو عبد الله -رحمة الله عليه-: إن محمد بن أبي بكر قال لأمر المؤمنين علي بن أبي طالب: ابسط يدك أبايعك، فبسط علي رضي الله عنه يده، فقال محمد بن أبي بكر: أشهدك أنك إمام واجب الطاعة، وأن أبي في النار»^(١).

فالإمام الكشّي ينقل عن جعفر الصادق قوله: «إن محمد بن أبي بكر بايع علياً، وشهد أن أباه أبا بكر في النار»^(٢) ونعوذ بالله.

وينقل الكشّي أيضاً عن الباقر أبي جعفر الصادق قوله: «إن محمد بن أبي بكر بايع علياً عليه السلام على البراءة من أبيه»^(٣).

وينقل الكشّي أيضاً عن جعفر الصادق قوله: «ما من أهل بيت إلا وفيهم

(١) رجال الكشّي، ترجمة محمد بن أبي بكر (ص ٦٠-٦١).

(٢) رجال الكشّي (ص ٦٧).

(٣) المصدر السابق (ص ٦٧).

نجيب من أنفسهم، وأنجب النجباء من أهل بيت سوء محمد بن أبي بكر»^(١).

في عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

يروى الكشي عن الإمام الباقر قوله: «بايع محمد بن أبي بكر على البراءة من الثاني»^(٢) يعني: عمر بن الخطاب.

ويروى الكشي أيضاً عن جعفر الصادق قوله: «كان صهيب عبد سوء يبكي على عمر»^(٣).

وهذا هو علي بن إبراهيم القمي الذي هو عندهم: ثقة في الحديث، ثبت، معتمد، صحيح المذهب، يقول- في تفسيره، تحت قوله تعالى:-

﴿ وَيَوْمَ يَعْضُ الظَّالِمُ عَلَى يَدَيْهِ يَقُولُ يَلَيْتَنِي أَخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَيْلًا ﴾ [الفرقان: ٢٧].

«قال أبو جعفر: الظالم هو أبو بكر، يقول: يا ليتني اتخذت مع الرسول علياً ولياً، ولم أتخذ فلاناً خليلاً، يعني: عمر»^(٤).

ويروي الكشي عن الإمام الباقر قوله: «ما أهرق في الإسلام محجماً من دم، ولا اكتسب مالاً من غير حله، ولا نكح فرج حراماً، إلا وذلك في أعناقهما إلى يوم يقوم قائمنا، ونحن- معاشر بني هاشم- نأمر كبارنا وصغارنا بسبها والبراءة منها»^(٥).

في عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

«وعثمان بن عفان: الجواد، ذو النورين، الذي حباه الرسول ﷺ بابتتيه، وقال

(١) المصدر السابق (ص ٦٧).

(٢) المصدر السابق (ص ٦٧).

(٣) المصدر السابق (ص ٤٥).

(٤) تفسير القمي (٢/ ١١٣).

(٥) رجال الكشي، (ص ١٨٠).

له: «زوجوا عثمان لو كان لي ثلاثة لزوجته، وما زوجته إلا بالوحي من الله ﷺ»^(١)، هذا الصحابي الجليل لم ينج من خبثهم وبغضهم، وحقدهم، فرموه بما رموا به صاحبيه من قبله.

يروى الكشي عن أبي عبد الله جعفر الصادق أنه قال: «كان رسول الله ﷺ وعلي وعمار يعملون مسجداً، فمر عثمان في بزة له يخطر، فقال أمير المؤمنين - يعني علياً -: أرجز به يا عمار، فقال عمار:

لا يَسْتَوِي مَنْ يَعْمُرُ الْمَسَاجِدَ يَظَلُّ فِيهَا رَاكِعًا وَسَاجِدًا
وَمَنْ تَرَاهُ عَانِدًا مُعَانِدًا عَنِ الْغَبَارِ لَا يَزَالُ حَائِدًا

قال: فأتى عثمان النبي ﷺ فقال: ما أسلمنا لتشتم أعراضنا وأنفسنا، فقال رسول الله ﷺ: أفتحب أن يقال بذلك؟ فنزلت الآية:

﴿يَمُنُونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قُلْ لَا تَمُنُوا عَلَيَّ إِسْلَمَكُمْ بَلِ اللَّهُ يَمُنُ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ لِلْإِيمَانِ
إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الحجرات: ١٧].

فقال النبي ﷺ لعلي: اكتب هذا في صاحبك»^(٢).

فالكشي والضاؤون من بعده يرون أن هذه الآية إنما نزلت في عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - نستغفر الله.

في الصحابة جميعاً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ:

ولا يقف الأمر عند حد أفراد من الصحابة بأعيانهم؛ فإن القوم كفروا جميع أصحاب رسول الله ﷺ ورضي الله عنهم، ولم يستثنوا إلا رهطاً لا يصلون إلى عدد

(١) أخرجه الطبراني (١٧/١٨٤).

(٢) رجال الكشي (ص ٣٩).

أصابع اليد الواحدة، وإنما عيننا بذكر الثلاثة الأمراء: أبي بكر وعمر وعثمان رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ؛ لما أن القوم يخصوصهم بمزيد حقد وحسد وضغينة ومقت، وإلا فإن أصحاب رسول الله لم يبق منهم مؤمن واحد في عقيدة هؤلاء إلا ثلاثة.

يروى الكشي - رأس أئمتهم في الحديث ورجاله - عن الإمام الباقر أبي جعفر أنه قال: «كان الناس أهل رِدَّة بعد النبي إلا ثلاثة، فقلت: ومن الثلاثة؟ قال: المقداد بن الأسود، وأبو ذر الغفاري، وسلمان الفارسي، وذلك قول الله ﷻ: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإَيْنَ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٤٤]»^(١).

فالقوم يعتقدون أن هذه الآية نزلت في الصحابة - رضوان الله عليهم - تصف حالهم بعد رسول الله ﷺ، وتخبر بأنهم سوف ينقلبون على أعقابهم كفارًا بعد موته - نستغفر الله العظيم.

أزواج النبي ﷺ أمهات المؤمنين:

وحتى أزواج النبي ﷺ ورضي الله عنهن لم يسلمن من حقدهم وخبثهم، فقد رموا من بقي منهم بعد رسول الله ﷺ بالكفر، ولكن السيدة عائشة - رَضِيَ اللهُ عَنْهَا وأرضاها - قد نالت من ذلك الحظ الأكبر؛ لما أنها وقفت في صف معاوية رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وحاربت علياً رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في موقعة الجمل الشهيرة.

وكلامهم في أزواج النبي كلام يثير العجب، وهو ليس بغريب من قوم عرفنا عنهم على الصفحات السابقة ما عرفناه، لكن العجب من هؤلاء لا ينقضي، وأعجب ما تسمعه عنهم في أزواج النبي ﷺ أن خُبث هؤلاء يصل إلى حد أن يقولوا: إن رسول الله قد جعل أمر نساءه بعد وفاته في يد علي.

(١) رجال الكشي (ص ١٨).

وقد نفهم أن الرسول جعل أمر نسائه بعد وفاته في يد علي، على معنى أنه أوصاه برعايتهن، والقيام على شئونهن، وتكريمهن، حتى لا يناهن أذى بعد وفاته ﷺ، فهن أزواجه وأمهات المؤمنين الذين منهم علي.

قد يكون ذلك هو المقبول من كون الرسول قد جعل أمر نسائه في يد علي، لكن هذا ليس مقصد القوم، ولا يمكن أن يكون مقصدهم، وإلا فكيف يخالفون الجماعة؟ وكيف ينفثون عن حقدهم على الإسلام والمسلمين؟ ثم كيف يكونون هم الشيعة إذا لم يخالفوا الجماعة، ويمزقوا بسهام حقدهم جسد الأمة، ويرزءوها في أعز ما لديها، في أشخاص الصحابة وفي أمهاتهم من أزواج رسولهم ﷺ؟ إن القوم يقصدون من جعل أمر نساء النبي بعد وفاته إلى علي؛ أن أمر الإبقاء على زواجهن من رسول الله، أو فصم عرى ذلك الزواج بتطليقهن من رسول الله بعد وفاته - ويا للعجب - موكول إلى علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

يروى الطبرسي - وهو أحد صناديدهم - عن الإمام الباقر، أن الإمام الباقر قال: «لما كان يوم الجمل، وقد رُشِق هودج عائشة بالنبل، قال أمير المؤمنين علي عَلَيْهِ السَّلَامُ: والله ما أراني إلا مطلقها، فَأَنْشُدُ الله رجلاً سمع رسول الله ﷺ يقول: يا علي أمر نسائي بيدك من بعدي، فقام ثلاثة عشر رجلاً فيهم بدریان، فشهدوا أنهم سمعوا رسول الله ﷺ يقول لعلي بن أبي طالب: يا علي أمر نسائي بيدك من بعدي قال: فبكت عائشة عند ذلك حتى سمعوا بكاءها»^(١).

وهذه حال القوم مع أصحاب رسول الله ﷺ وَرَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ في مصادرهم، وعند أئمتهم الذين يرجعون إليهم، ويأخذون عنهم عقائدهم؛ لذلك لا تعجب إذا رأيتهم

(١) الاحتجاج للطبرسي، (ص ٨٢)، وقد استفدنا في هذه الأخبار بكتاب الشيعة والسنة (ص ٢٨)، (٣٣-٣٤)، وهو مؤلف قيم لصاحبه إحسان إلهي ظهير.

يتشاءمون حتى من اسمي الشيخين رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، فلا يسمون أبا بكر أو عمر، وكذا عثمان، بل إنهم ليظهرون الشبابة والفرح والسرور بمقتل عمر العادل رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، فيصنعون تمثالاً من دقيق، ويملاؤنه عسلاً، ثم يمثلون حادثة قتله، ويشربون ما في جوف التمثال من عسل؛ زاعمين أنهم يتقمون من عمر بشرب دمه.

ومن أوهامهم أنهم - لمزيد حقدهم - يتشاءمون من عدد الاثني عشر؛ لأنه يذكرهم بالآية:

﴿ثَانِيَةَ اثْنَيْنِ﴾.

حيث نزلت في أبي بكر، وصحبته لرسول الله ﷺ، ويتشاءمون من عدد الأربعة، حتى لا يذهب الوهم إلى أن الخلفاء أربعة، ويغالون مغالاة شديدة في ذكر وتمثُّل عدد الاثني عشر؛ لأنه يمثل عدد أئمتهم، ومن ضلالتهم أنهم يرون أن لعن الشيخين - نعوذ بالله ونستغفره - يوجب الثواب الجزيل عند الله، وأن لعنها في كل صباح ومساء يوجب سبعين أجراً^(١)، وأن الابتداء في كل أمر ذي بال بلعن الشيخين أفضل من البسمة^(٢).



(١) وللشيعة كتاب اسمه: (مفتاح الجنان)، يشبه كتاب (دلائل الخيرات) عند الصوفية، فيه أدعية كثيرة لهم، ومنها دعاء يسمى دعاء: «صنمي قريش»، يريدون بذلك خليفتي رسول الله ﷺ، ورضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، ويزعمون أن هذا الدعاء من كلام أمير المؤمنين علي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، ويبدأ هذا الدعاء بقوله: «اللهم صل على محمد وآل محمد، والعن صنمي قريش وجبتيهما، وطاغوتيها... إلخ».

(٢) مختصر التحفة الاثني عشرية، (ص ٢٨٥).

موقف الشيعة من القرآن العظيم

إن الأمة المسلمة، أمة رسول الله ﷺ تعرّف القرآن العظيم بأنه: كلام الله تعالى، المنزل على محمد بن عبد الله ﷺ، المتعبّد بتلاوته، المتحدّى بأقصر سور منه، المبدوء بسورة الفاتحة، المختوم بسورة الناس، المسطور بين دفتي المصحف الذي توجد نسخه بين أيدي المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها^(١).

هذا الأمر هو من الأمور الكثيرة- والله الحمد والمنة- التي أجمعت واجتمعت عليها أمة الإسلام، ولم تفترق في شأنها، منذ أن ترك رسول الله ﷺ دنيا الناس ولحق بربه سبحانه، ومنذ وفقّ الله تعالى أصحاب رسول الله ﷺ- وعلى رأسهم أبو بكر وعثمان رَضِيَ اللهُ عَنْهُمُ أجمعين- إلى جمع كلامه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فِي مَصْحَفٍ وَاحِدٍ، ونشره في الأمصار المسلمة.

ولكن الشيعة- كشأنهم- خالفوا أمة المسلمين في ذلك، زاعمين أن القرآن العظيم ليس هو المسطور في المصاحف، وأن الصحابة- حاشاهم- قد غيروا كلام الله وحرّفوه عن مواضعه، وأن ما بين دفتي المصحف ليس كلام الله، بل هو محرف.

(١) انظر: المحرر في علوم القرآن، لمساعد الطيار (ص ٢٢)، والواضح في علوم القرآن، لمصطفى البغا ومحبي مستو (ص ١٥).

وهذا الافتراء من الشيعة خروج على جماعة المسلمين، وانتقاض على إجماع الأمة، وهو إجماع لم يكن في عهد دون عهد، ولكنه إجماع بدأ منذ عهد الرسول ﷺ وما يزال، حتى يلقي الناس ربهم، والله الحمد والمنة.

أسباب القول بالتحريف:

وقد ذهب الشيعة إلى فريتهم الشنعاء، لأسباب كثيرة أهمها:

أولاً: ما درجوا عليه من مخالفة أهل السنة والجماعة، بل لكل طوائف المسلمين، فقد بدأ شأنهم في مخالفة المسلمين منذ رَسَم لهم الطريقَ اليهوديُّ الحاقدُ: «عبد الشيطان ابن سبأ» ثم درجوا على ذلك، لا يجدون أنفسهم إلا في مخالفة الجماعة، ولا يحققون ذواتهم إلا في الخروج على إجماع الأمة.

وإذا كان خروجهم على الأمة المسلمة يداوي حقدهم، ويشفي غيظ قلوبهم، فإنهم لن يجدوا ذلك في مثل الخلاف على القرآن العظيم، المصدر الأول، والركن الأعظم، والأساس الأظهر والأخطر لدين الله.

ثانياً: أن دعوى تحريف القرآن تتيح لهم الادعاء بأن الله تعالى أنزل في أئمتهم آيات وسوراً في كتابه الكريم، ولكن الصحابة غيرَها وبدّلوها.

فالشيعة يجعلون الإمامة ركيزة من أهم الركائز التي تقوم عليها العقيدة الإيمانية عندهم، بل إنها أهم تلك الركائز على الإطلاق.

وهم يؤكدون هذه المكانة الخطيرة لعقيدة الإمامة بالروايات العديدة عن أئمتهم وعلمائهم، حتى يجلّونها مكانةً دونها الإيمان بالله ورسوله - نستغفر الله.

من هذه الروايات ما أخرجه الكليني، صاحب (الكافي) عن جعفر الصادق أنه قال: «نحن الذين فرض الله طاعتنا، لا يسع الناس إلا معرفتنا، ولا يُعذر الناس

بجهالتنا، مَنْ عرفنا كان مؤمناً، ومن أنكرنا كان كافراً، ومن لم يعرفنا ولم ينكرنا كان ضالاً حتى يرجع إلى الهدى الذي افترضه الله عليه من طاعتنا الواجبة»^(١).

ومن هذه الروايات ما تجعل الإمامة أهم ركيزة من ركائز هذا الدين على الإطلاق، لا ياتلها أو يدانيها شيء.

فمن ذلك ما يرويه الكليني عن زُرارة عن أبي جعفر قال: «بُني الإسلام على خمسة أشياء: على الصلاة، والزكاة، والحج، والصوم، والولاية، قال زرارة: قلت: وأي شيء من ذلك أفضل، قال: الولاية أفضل»^(٢).

فانظر أولاً: كيف عارض بتلك الرواية عن إمامهم الباقر أبي جعفر حديث رسول الله ﷺ الذي ورد في كتب الأحاديث، والذي يقول فيه ﷺ: «بُني الإسلام على خمس: شهادة ألا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت لمن استطاع إليه سبيلاً»^(٣).

ثم انظر ثانياً: هذا التغيير الخبيث الذي لجؤوا إليه في حديث رسول الله ﷺ، حيث رفعوا من حديث رسول الله ﷺ الشهادتين، ثم وضعوا بديلاً لها لفظة: الولاية، أي: أنهم استبدلوا الإيمان بالولاية بالإيمان بالله ورسوله، وهذه كبيرة الكبائر في خبيثهم.

ثم انظر ثالثاً: كيف نصت الرواية على أن الولاية أفضل من الصلاة والصيام والزكاة والحج؟ وليس ذلك بعجيب، فإذا كانت الولاية أفضل من شهادة ألا إله

(١) الكافي (١/١٨٧).

(٢) الكافي (١/٣٦٨).

(٣) أخرجه البخاري (٨) ومسلم (١٦).

إلا الله وأن محمداً رسول الله؛ أو يكون عجيباً أن تفضل الفرائض والواجبات؟! وفي رواية أخرى من روايات الكليني عن الباقر يقول: «عن أبي جعفر عَلَيْهِ السَّلَامُ، قال: بُني الإسلام على خمس: الصلاة، والزكاة، والصوم، والحج، والولاية، ولم ينادَ بشيء ما نودي بالولاية يوم الغدير»^(١).

من أجل ذلك لم يكن غريباً -أيضاً- أن يقرنوا معرفة الإمام من أئمتهم بمعرفة الله ﷻ، فيجعلون هذه بمنزلة تلك، دون أن يشيروا -ولو من بعيد- إلى معرفة الرسول ﷺ، وبذلك جعلوا معرفة الإمام أهم من معرفة رسول الله ﷺ. يروي الكليني عن الإمام الباقر أنه قال: «إنما يعرف الله ويعبده مَنْ عرف الله، وعرف إمامه منا أهل البيت، ومن لم يعرف الله ولم يعرف الإمامَ مِنَّا أهل البيت، فإنما يعرف ويعبد غير الله»^(٢).

وهم لا يكتفون بذلك، بل يخلطون أحاديث عن رسول الله ﷺ افتراءً عليه، ويزعمونها في كتب السنة المشهورة بين الناس ترويحاً لها، يقرنون فيها بين علي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ورسول الله ﷺ في موازنةٍ يتضح منها في النهاية أن رسول الله ﷺ لا يفضل علياً في شيء، وإنما هما في منزلة واحدة، وفي كفتين متكافئتين.

يقول ابن أبي الحديد: «روى أحمد في فضائل الصحابة عن رسول الله أنه قال: كنت أنا وعلي بن أبي طالب نوراً بين يدي الله قبل أن يُخلق آدم بأربعة عشر ألف عام، فلما خلق الله تعالى آدم قَسَمَ ذلك النور جزأين، جزء أنا، وجزء علي»^(٣).

(١) الكافي (١/٣٦٨).

(٢) المصدر السابق (١/١٨١).

(٣) أخرجه أحمد في فضائل الصحابة (١١٣٠).

في رواية أخرى: «فلما خلق الله آدم كتب ذلك النور في صلبه، فلم يزل في نبي واحد، حتى افترقنا في صلب عبد المطلب، ففي النبوة، وفي عليّ الخلافة».

وفي رواية أخرى: «حتى قسمها جزأين، جزء في صلب عبد الله، وجزء في صلب أبي طالب، فأخرجني نبياً، وأخرج عليّاً وصياً»^(١).

وإذا كانت الإمامة بهذه المنزلة، وهي منزلة الصلاة والصيام والزكاة والحج، بل دونها منزلة كل فرائض الدين أصولاً وفروعاً، فكيف لم ينزل فيها القرآن؟ وكيف ينزل القرآن فيما هو دونها منزلة كالصلاة والزكاة، ولا ينزل فيها- وهي أهم من ذلك وأخطر-؟ ذلك أمر غريب وغير مستساغ.

لذلك لجأ الشيعة إلى طريقتين يثبتون بهما أن الوحي نزل بآيات كثيرة تثبت الإمامة، وتبين منزلتها الخطيرة، وتحصرها في علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ والأئمة الأحد عشر بعده.

الطريقة الأولى:

أنهم لجؤوا إلى تأويل كثير من الآيات القرآنية المحكمة، مدّعين أنها نزلت في الإمامة، أو في إمامة علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ والأئمة بعده.

من ذلك ادّعاؤهم أن من الآيات الصريحة التي تحصر الولاية في علي وأبنائه قوله تعالى:

﴿ إِنَّمَا وَرِثَكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُدُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ ﴾

[المائدة: ٥٥].

فقد زعموا أنها نزلت خاصة في علي، وأن المراد بالذين آمنوا إنما هو علي

(١) شرح نهج البلاغة (٢/٥٠).

وحده، فصار معنى الآية، إنما وليكم الله، ورسوله، وعلي بن أبي طالب، وحيث إن كلمة: «إنما» للحرص، فقد امتنع على المسلمين أن يوالوا أحدًا بعد الله ورسوله سوى علي بن أبي طالب، ومن هنا فقد خالف هذه الآية كل من بايع لأبي بكر وعمر وعثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بالخلافة، أو رضي عن ذلك.

ومن ذلك ادعاؤهم بأن المراد بالآية الكريمة:

﴿وَكُلُّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُّبِينٍ﴾ [يس: ١٢].

إنما هم أئمتهم، وأن كلمة: «إمام» في الآية يراد بها الإمام من أئمتهم، ومن ذلك زعموا أن من بين ما نزل في أئمتهم قول الله تعالى:

﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: ٧].

قالوا: إن الرسول هو المنذر، وأما المهادي فهو الإمام.

إلى غير ذلك من الآيات التي تأولوها وأنزلوها على مقتضى أهوائهم، وهي

كثيرة، أوصلها علماءهم إلى ما ينيف على ثلاثمائة آية.

وطريقتهم هذه ليست مرادهم الأصلي في هذا الباب؛ فإن القرآن الذي يزعمونه

خاصًا بهم فيه الآيات والسور الصريحة التي لا يحتاجون معها إلى تأويل أو تكلف.

ولكن هذه الطريقة لجؤوا إليها من باب الاحتجاج على الخصم بما هو مسلم

لديه، فهم يحاجوننا بالقرآن الذي بين أيدينا احتجاجًا علينا بما هو مسلم عندنا.

الطريقة الثانية: تتمثل في دعوى تحريف القرآن.

وتلك هي عقيدتهم، وذلك إيمانهم لا يجيدون عن تلك العقيدة، ولا يشكرون

في ذلك الإبان.

وتلك عقيدة أسسها لهم طواغيتهم الذين جُبلوا على مقت الإسلام، والكيد

للمسلمين، والشذوذ على الأمة، ومخالفة الجماعة.

وهذه الطريقة الثانية تمكنهم من وضع الآيات والسور ودسّها على كتاب الله افتراءً عليه، بحيث يمكنون لعقيدتهم في الإمامة والأئمة بكلام صريح واضح في الإمام والأئمة، يلفّقونه مع آيات الله، ويدسّونه في كتابه، مدّعين أنه كلام الله، وأنه هكذا أنزل، ولكن الصحابة حرفوه من بعد مواضعه.

وسنوضح ذلك بأمثلة كثيرة في نهاية الفقرة - بحول الله تعالى.

ثالثاً: أن الشيعة ذهبوا إلى القول بتحريف القرآن؛ حقداً على الأفاضل من أصحاب رسول الله ﷺ ورضي الله عنهم، وكلهم فاضل.

فقد استثار كوامنَ حقدهم أن ينزل القرآن الكريم منوهاً بفصل الصحابة رضي الله عنهم في الجملة تارة، وذاكراً بالفضل طائفة منهم تارة أخرى، ومُثنيًا على أشخاص بأعيانهم تارة ثالثة، وبخاصة وأن شيوخ الصحابة ممن يحقد عليهم الشيعة أشد الحقد هم على رأس هؤلاء، وأولئك ممن ذكر الله في كتابه بالثناء والتكريم.

وقد زاد من حقدهم أن يُذكر هؤلاء في القرآن الكريم في مواضع التكريم، ولا يرد ذكر لأئمتهم في القرآن، لا تصريحاً ولا تلميحاً.

من أجل ذلك ذهبوا إلى القول بأن القرآن المجيد محرّف؛ كي يطمسوا أي أثر لآيات الله البينات التي تناولت بالثناء والتكريم أصحاب رسول الله ﷺ ورضي الله عنهم.

من تلك الآيات التي وردت في ذلك الصحابة جملةً قوله تعالى:

﴿فَالَّذِينَ ءَامَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنزِلَ مَعَهُ ۗ أُولَٰئِكَ

هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿ [الأعراف: ١٥٧].

ومن ذلك قوله الله - سبحانه - في المهاجرين والأنصار والتابعين لهم

ياحسان:-

﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَئِكَ الْمُقَدَّمُونَ وَالَّذِينَ آمَنُوا بِحُسْنٍ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠].

وفي تفصيل السابقين إلى الإيمان قبل الفتح على المؤمنين بعده، مع الشناء على

الجميع، جاء قول الله تعالى:

﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتْلٍ أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدِ وَقَتْلُوا وَكَلَّا وَعَدَّ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾ [الحديد: ١٠].

وفي فضل أصحاب بيعة الرضوان جاء قوله ﷺ:

﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا﴾ [الفتح: ١٨].

وجاء في التنويه بذكر الصديق أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قوله تعالى:

﴿إِلَّا نَضْرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْفَارِ إِذِ يَقُولُ لِصَدِّيقِهِ لَا تَخَزَنَ إِنَّكَ اللَّهُ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠].

إلى غير ذلك من الآيات الواردة في فضل أصحاب رسول الله ﷺ و رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

وهذه الآيات قدى في أعين الشيعة الحاقدين على الصحابة، الناقمين عليهم،

الطاعنين فيهم بالكفر - عيادًا بالله.

وليس أمام هؤلاء إلا القول بتحريف القرآن، ثم ينفذون مخططهم في رفع

الآيات التي ينسبها الله فيها على الصحابة، ويدسّون بدلاً منها تلك الآيات المفتراة التي زعموها أنزلت في الإمامة وفي أئمتهم.

رابعاً: أن الشيعة ادّعوا تحريف القرآن؛ إنكاراً لفضل الصحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ في جمعه، والحفاظ عليه - بتوفيق من الله تعالى.

المعروف أن رسول الله ﷺ قد لقي ربه والقرآن مودع في قلوب المسلمين حفظاً، وفي الرقاع من الجلود والعظام كتابةً.

ولأن الله - سبحانه - قد تعهد بحفظ كتابه الكريم في قوله تعالى:

﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩]، فقد وفق الله - تبارك

وتعالى - أصحاب رسول الله ﷺ لجمع هذه الرقاع التي كتب فيها القرآن الكريم، ثم طابقوها على المحفوظ في صدور المسلمين، وبذلك تم جمع سور القرآن وآياته، وترتيبها على ما أراد الله ورسوله، وشُدَّتْ إلى بعضها، ووُضعت في حوزة الخليفة الأول أبي بكر الصديق رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وكان ذلك العمل العظيم بمشورة ونصيحة من الخليفة الملهَم عمر بن الخطاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

ولقد ظل القرآن الكريم محفوظاً في هذه الرقاع المشدودة إلى بعضها، حتى ولي عثمان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أمر المسلمين، وحدث في عهده أن كثر اختلاف المسلمين حول بعض آيات القرآن التي أنزلت على أكثر من حرف، أي: أنزلت على رسول الله ﷺ على قراءات عدة، وذكر لنا رسول الله ﷺ ذلك في حديثه الشريف: «إن القرآن أنزل على سبعة أحرف»^(١).

(١) أخرجه البخاري (٢٤١٨).

لما رأى الخليفة المبارك عثمان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ هذا الاختلاف بين المسلمين على القرآن، اقترح على أصحاب رسول الله ﷺ ورضي الله عنهم أن ينسخوا ما في الرقاع في عدد من المصاحف، ثم يبعثوا إلى كل إقليم من الأقاليم المسلمة بمصحف، وأن تكون تلك المصاحف كلها في قراءة واحدة هي لغة قريش، وأجمع الصحابة على ذلك، ونفذه الخليفة المبارك.

وكانت خطوة من الخطوات التي حفظ الله بها كتابه، وجمعت الناس على كتاب واحد، وقضت على فتنة الاختلاف التي كانت تطل برأسها، يغذيها الحادقون والناقمون.

من هنا يصير واضحاً فضل أصحاب رسول الله ﷺ ورضي الله عنهم في الحفاظ على كتاب الله تعالى، والعناية به، وقتل الفتن التي كانت تستهدفه في مهدها، وما كان ذلك إلا بتوفيق من الله - سبحانه - كما ذكرنا.

وفضل الصحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ في ذلك إنما هو خيرٌ عمّ الأمة المسلمة حتى تلقى الله؛ لأنه حفظ الكتاب الذي هو المصدر الأساسي الذي يقوم عليه دين الله، من أجل ذلك كان ثواب هذا العمل غيئاً من رحمت الله وبركاته ينزل على هؤلاء الأفاضل - ما دام يعمل بهذا الكتاب الكريم مسلم مؤمن.

هذا الفضل العظيم الذي لا يدانيه فضل أحرق القلوب الحاقدة على هؤلاء الأفاضل، فأرادوا أن يجردوهم من هذا الفضل، ليس ذلك فقط، بل ويلحقوا بهم جريمة تبديل كتاب الله وتحريفه، وبذلك لا يكونون قد جرّدوا الصحابة من فضل جمع المصحف والحفاظ على كلام الله فقط، بل يكونون قد ألحقوا بهم - بجانب ذلك - جريمة التحريف والتغيير، ويكونون بهذا قد قلبوا النعمة إلى نقمة،

والفضيلة إلى رذيلة.

وإذا ما سأل سائل: وأين إذن كتاب الله المحفوظ؟

أجاب الشيعة: إنه بين أيدي أئمتنا، احتفظ به الأئمة، يسلمه السابق إلى اللاحق، ثم يعطيه اللاحق لمن يأتي بعده، حتى استقر أخيراً مع الإمام الثاني عشر المغيّب في الكهف، فالقرآن الآن مغيّب عند الإمام المغيّب!

وبذلك يستلب الشيعة فضل حفظ القرآن من الصحاب، ويسندون ذلك الفضل إلى أئمتهم، ولكن الله تعالى متمُّ نوره ولو كره هؤلاء الحاقدون الظالمون.

خامساً: ويأتي في آخر المطاف السبب الجامع الذي من أجله ذهب الشيعة إلى القول بتحريف القرآن العظيم، وهذا سبب يقف خلف كل دعوى تطعن في كتاب الله بالتحريف، أو تشوّه كتاب الله بالقول بأن له ظاهراً وباطناً، وهؤلاء وأولئك وكل من لفّ لفّهم يجمعهم هدف واحد، هو الرغبة في الانفلات من دين الله، والخروج على شرعه، وتعدي حدوده، وعدم الالتزام بما ألزمهم الله في آياته البينات، فهم عبيد شهواتهم وأهوائهم، جند الشيطان وأسراه.

هذه أهم الأسباب التي من أجلها ذهب الشيعة إلى القول بتحريف القرآن الكريم، والزعم بأن ما بين دفتي المصحف ليس كتاب الله تعالى.

ولعل سائلاً يسأل في هذا المقام:

إذا كان الصحابة: أبو بكر، وعمر، وعثمان رضي الله عنهم ومن شابعهم في فعلتهم هذه قد حرفوا القرآن الكريم، فأين كان علي بن أبي طالب رضي الله عنه؟ أو ليس كان حاضرًا بين أظهر القوم وهم يفعلون ذلك؟

أو ليس كان مطلعًا على ما كان يفعل القوم بكتاب الله - تعالى - من تحريف وتبديل؟!

وهب أنهم تكتموا ما كانوا يفعلون، فلم يطلعوه، فكيف فاته علم ذلك، وهو الولي الوصي الإمام الذي يوحى إليه كما يوحى إلى الأنبياء والرسل بزعمهم؟
الواقع أن القوم لم يغفلوا عن ذلك ولم يهملوه، بل عُنوا بهذا السؤال المحتمل، ووضعوا له الإجابة التي تعتبر - بزعمهم - كافية شافية.

جاء في كتاب: (الاحتجاج على أهل اللجاج) لمؤلفه الطُّبرسي - وهو كتاب معتمد عند الشيعة جميعًا - جاء فيه هذه الرواية: «عن أبي ذر الغفاري أنه لما توفي رسول الله ﷺ جمع علي بن أبي طالب القرآن، وجاء به إلى المهاجرين والأنصار وعرضه عليهم؛ لما قد أوصاه به رسول الله ﷺ، فلما فتحه أبو بكر خرج في أول صفحة فتحها فضائح القوم، فوثب عمر وقال: يا علي اردده فلا حاجة لنا فيه، فأخذه علي عَلَيْهِ السَّلَامُ وانصرف، ثم أحضر زيد بن ثابت - وكان قارئًا للقرآن - فقال له عمر: إن عليًا جاءنا بالقرآن، ونسقط منه ما كان فيه من فضيحة وهتك الأنصار والمهاجرين، فوافقه زيد على ذلك، ثم قال لعمر: فإن أنا فرغت من القرآن على ما سألتهم، وأظهر عليُّ القرآن الذي ألفه، أليس قد بطل ما عملتم؟ قال عمر: فما الحيلة، قال زيد: أي أعلم بالحيلة، فقال عمر: ما حيلة دون أن نقتله ونستريح منه، فدبر قتله على يد خالد بن الوليد، فلم يقدر على ذلك، فلما استخلف عمر سألوا عليًا عَلَيْهِ السَّلَامُ أن يرفع إليهم القرآن فيحرفوه فيما بينهم، فقال عمر: يا أبا الحسن إن جئت بالقرآن الذي كنت جئت به إلى أبي بكر حتى نجتمع عليه، فقال علي: هيهات، ليس إلى ذلك سبيل، إنما جئت به إلى أبي بكر لتقوم عليكم الحجة ولا تقولوا يوم القيامة: إنا كنا عن هذا غافلين، أو تقولوا: ما جئنا به، أن القرآن الذي عندي لا يمسه إلا المطهرون من ولدي، فقال عمر: فهل

وقت لإظهاره معلوم؟ فقال علي عَلَيْهِ السَّلَام: نعم، إذا قام القائم من ولدي يظهره، ويحمل الناس عليه»^(١).

وفي هذا الحديث عن أئمتهم وعلمائهم تتضح أمور عن عقيدة القوم، لم تكن واضحة بشكل كاف.

يتضح لنا أن المؤامرة على تحريف القرآن الكريم لم تكن خافية ولا مستورة، بل كانت شائعة بين الصحابة جميعاً، يتضح لنا أن جُلَّ الصحابة - إن لم يكن كلهم - قد اشتركوا فيها، وعلى رأسهم: خالد بن الوليد، وزيد بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أجمعين.

كما يتضح أن عمر بن الخطاب قد أغرى خالد بن الوليد بقتل علي بن أبي طالب، فلم يقدر خالد على قتله.

كما يتضح أن الصحابة قد عرفوا المصحف الصحيح عند علي، لكنهم اطمأنوا إلى أنه لن يعارض ما فعلوه، حيث ذكر لهم أن هذا المصحف سيكون مع الأئمة فقط، وأنه يختفي باختفائهم، ثم يظهر بظهور غائبهم المنتظر.

أدلة التحريف عند الشيعة:

يوجد لدى الشيعة نصوص كثيرة لا تكاد تحصى على أن القرآن الكريم الذي بين أيدي المسلمين محرّف مبدّل، وأنه ليس كتاب الله الذي أنزله على رسوله ﷺ، وهذه النصوص توجد لديهم في كتبٍ هي في محل التقديس عندهم، مثل كتاب: (الكافي) لمؤلفه الكليني، فهذا الكتاب عندهم له منزلة البخاري عندنا، وهو يقوم على ذكر الروايات والأحاديث والآثار عن أئمتهم المعصومين، وكذلك كتاب:

(١) الاحتجاج، للطبرسي (ص ٧٠-٧٧)، نقلاً عن كتاب الشيعة والسنة، لإحسان إلهي ظهير، (ص ٧٥-٧٦).

(فصل الخطاب في تحريف كتاب رب الأرباب) الذي ألفه حسين ابن محمد تقي النوري الطبرسي، وهو كتاب بلغ عدد صفحاته أربعمئة صفحة، وفيه من النصوص ما يزيد على المئات، رواها عن أئمتهم وأعلامهم المزعومين، وكلها مجمع على تحريف القرآن الكريم، والطبرسي عندهم من الثقات المعتمدين في الحديث والرواية.

وكذلك كتاب (الخصال) لابن بابويه القمي، وكتاب (بصائر الدرجات) للصفاء، وتفسير (الصافي) للمحسن الكاشي، وغير تلك الكتب والمؤلفات عندهم كثير.

وسنكتفي بإيراد بعض النصوص التي أوردوها دالة أن القرآن الكريم محرف:

١- يروي الكليني في كتابه: (الكافي في الأصول) عن جعفر الصادق عليه السلام أنه قال:

«إن القرآن الذي جاء به جبرائيل عليه السلام إلى محمد ﷺ سبعة عشر ألف آية»^(١).

والمعروف أن آي القرآن الكريم الذي يدين به المسلمون لا يزيد على ستة آلاف آية إلا قليلاً.

وإذا كان ما بين أيدينا ستة آلاف آية ونيف؛ فأين ذهب الباقي من الآيات

وهو يقارب مثلي الموجود؟ الجواب عندهم أن الصحابة أخفوه!

٢- يروي صاحب كتاب (بصائر الدرجات) عن إمامهم الباقر أنه قال: «دعا رسول

الله ﷺ أصحابه بمنى، فقال: يا أيها الناس إني تارك فيكم حرمة الله: كتاب

الله، وعترتي، والكعبة البيت الحرام، ثم قال أبو جعفر الباقر: أما كتاب الله

فحرفوا، وأما الكعبة فهدموا، وأما العترة فقتلوا، وكل ودائع الله فقد تبرؤا»^(٢).

٣- يروي الكليني أنا أبا الحسن موسى الكاظم إمامهم السابع كتب إلى أحد

(١) الكافي (١/٦٣٤).

(٢) بصائر الدرجات، لمحمد الصفار (١٧/٨).

أتباعه وهو في السجن، يقول له: «لا تلتمس دين من ليس من شيعتك، ولا تُحِبَّن دينهم؛ فإنهم الخائنون الذين خانوا الله ورسوله وخانوا أماناتهم، وهل تدري ما خانوا أماناتهم؟ أو تمنوا على كتاب الله فحرّفوه وبدلوه»^(١).

٤- ويروي ابن بابويه القمي - الملقب عند الشيعة بالصدوق - فيقول: «قال رسول الله ﷺ: يجيء يوم القيامة ثلاثة يشكون: المصحف، والمسجد، والعترة، يقول المصحف: يارب حرّفوني ومزّقوني...»^(٢).

٥- ويروي الكليني عن أبي بصير قال: «دخلت على أبي عبد الله عليه السلام فقلت: جُعلت فداك! إني أسألك عن مسألة، أهنا أحد يسمع كلامي؟ قال: فرجع أبو عبد الله سترًا بينه وبين بيت آخر فاطلع فيه، ثم قال: سل ما بدا لك، قلت: إن شيعتك يتحدثون أن رسول الله ﷺ علّم ألف باب يُفتح من كل باب ألف باب، قلت: هذا والله العلم، فنكت في الأرض ساعة، ثم قال: إنه لعلم وما هو بذاك. ثم قال: يا أبا محمد وإن عندنا الجامعة، وما يدرهم ما الجامعة؟ فقلت: جُعلت فداك! وما الجامعة، قال: صحيفة طولها سبعون ذراعًا بذراع رسول الله ﷺ، وإملائه من فلق فيه، وخط على يمينه، فيها كل حلال وحرام، وكل شيء يحتاج إليه الناس حتى الأرش في الخدش، وضرب بيده إليّ، فقال: تأذن يا أبا محمد؟ فقلت: جُعلت فداك! إنما لك فاصنع ما شئت، فغمزني بيده وقال: حتى أرش هذا، كأنه مغضب، قلت: هذا والله العلم، قال: إنه لعلم، وليس بذاك، ثم سكت ساعة ثم قال: وإن عندنا الجُفر،

(١) الكافي (٨/ ١٢٥).

(٢) الخصال، لابن بابويه القمي (ص ٨٣).

وما يدرهم الجفّر؟ قلت: وما الجفّر؟ قال: وعاء من آدم، فيه علم النبيين والوصيين، وعلم العلماء الذين مضوا من بني إسرائيل، قلت: إن هذا هو العلم، قال: إنه لعلم وليس بذاك، ثم سكت ساعة، ثم قال: وإن عندنا لمصحف فاطمة عليها السلام، وما يدرهم ما مصحف فاطمة؟ قلت: وما مصحف فاطمة؟ قال: مصحف فيه مثل قرآنكم هذا ثلاث مرات، والله ما فيه من قرآنكم حرف واحد^(١).

فانظر هذا النص العجيب من كتاب (الكافي) الذي ينزلونه منزلة التقديس والإجلال، والذي أجزى من الإمام الثاني عشر، حيث عُرض عليه كتاب (الكافي) وهو في غيبته الصغرى عن طريق سفرائه، فأجازه وأثنى عليه - بزعمهم -.

وهذا الكتاب الجليل عندهم يحكي أن قرآنهم - أو ما يشتهر عندهم بمصحف فاطمة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا - هو قدر مصحفنا ثلاث مرات، وليس فيه من مصحفنا حرف واحد، وإذا كان مصحفهم هو الصحيح وليس فيه شيء من مصحفنا، فهذا يعني أن مصحفنا ليس فيه حرف واحد مما أنزل الله - نعوذ بالله ونستغفره.

ولقد آثرت أن أختتم الأدلة التي نقلتها عنهم بهذا النص الغريب الذي ينفي كل صلة بين كتاب الله الذي بين أيدينا وكتابهم، الذي يزعمون أنه الكتاب الحق، والذي يحدثنا عن أشياء غريبة منها الصحيفة، والجفر والجامعة، ومصحف فاطمة، الذي أشرنا إليه قبل ذلك.

(١) الكافي (١/٣٢٩-٣٤٠).

وإن كان في هذه الرواية شيء صادق، فذلك قول المروي عنه: «وما يدرهم ما الجامعة؟ وما يدرهم ما الجفر؟ وما يدرهم ما مصحف فاطمة؟».

لقد صدق الرجل؛ فوالله ما ندري ما الجفر؟ وما ندري ما الجامعة؟ وما ندري ما مصحف فاطمة؟ وما نحب أن ندري شيئاً من ذلك؛ فلقد أغنانا الله بكتابه المبين، وقرآنه العظيم، ذلك الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد، والحمد لله رب العالمين، وله سبحانه الحمد والمنة.

صور من التحريف:

بعد أن أثبتنا في الصفحات السابقة أمثلة من أدلة الشيعة التي يحتاجون بها في إثبات تحريف القرآن العظيم، وفي إثبات أن القرآن الذي أنزل على رسول الله ﷺ ليس ذلك الذي بين أيدي الناس، بل هو مخبوء هناك في كهف مع إمامهم الثاني عشر، المهدي المنتظر، وأن القرآن يظل معطلاً حتى يخرج غائبهم «فيقرأه على الناس، فيقول المسلمون: هذا والله هو القرآن الحقيقي الذي أنزله الله على محمد، والذي لم يحرف ولم يبدل»^(١).

نقول: بعد أن أوضحنا طرفاً من عقائدهم المفتراه تلك، يحسن أن نذكر عددًا من الأمثلة والصور مما يروونه تحريفًا للقرآن الكريم.

وكشأننا في السابق سنكون في اللاحق، نعتمد في استقراء تلك الصور والأمثلة على كتبهم التي تصل عندهم إلى مرتبة التقديس، أو هي مقدّسة فعلاً، حيث لا قرآن لديهم يقدسونه، فقرآنهم مخبوء مع إمامهم، فلم يبق لديهم من المراجع

(١) إرشاد العلوم، للكرماني (٢/١٢١).

والمصادر المقدّسة إلا كتبهم التي وضعها أئمتهم المزعومون، والتي أحلوها محل كتاب الله - نعوذ بالله.

فمن صور التحريف التي زعموها ما يلي:

١- ما يروون أن أبا الحسن موسى الكاظم سابع الأئمة المعصومين، قرأ آية الكرسي هكذا: «الم، الله لا إله إلا هو الحي القيوم، لا تأخذه سنة ولا نوم، له ما في السموات وما في الأرض وما بينهما وما تحت الثرى، عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم».

والتحريف واضح في الآية الكريمة، يحفظها أطفال المسلمين، والرجل يطعن فيما بين أيدينا، ويقراها على صورتها الصحيحة - في زعمهم.

وواضح أن التغيير في الآية - على ما فعل الراوي - لا يمس قضية سنينة أو شيعية، ولكن يبدو أن الشيعة - من خبثهم - أرادوا أن يوهموا التحريف في آية الكرسي بالذات؛ لشيوع حفظها والتبرك بقراءتها عند الصغير والكبير، فادعاء تحريفها من شأنه أن يشغل محيطاً أكبر مما يشغله الادّعاء في سواها.

٢- ويروي الكليني أن جعفر الصادق كان يقرأ قول الله ﷻ هكذا: «ومن يطع الله ورسوله في ولاية علي والأئمة من بعده، فقد فاز فوزاً عظيماً»^(١).

والآية في سورة الأحزاب (رقم: ٧١) هكذا:

﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾.

٣- ويروي الكاشي في تفسيره المسمى (الصافي) أن أهل البيت كانت قراءتهم

هكذا: «يا أيها النبي جاهد الكفار بالمنافقين»^(١).

والآية في سورة التوبة (رقم: ٧٢)، ومن سورة التحريم (رقم: ٩) هكذا:

﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ جِهَادَ الْكُفَّارِ وَالْمُنَافِقِينَ وَأَغْلَظَ عَلَيْهِمْ﴾.

والمغزى الخبيث وراء هذا التحريف منهم هذه الآية أن رسول الله ﷺ كان يجاهد الكفار بأصحابه رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ، فأراد الخبيث أن يجردوا الصحابة من فضل الجهاد مع رسول الله ﷺ، لنصرة دين الله تعالى، وحتى لا يؤخذ جهادهم مع رسول الله ﷺ ثقلاً في ميزانهم، فقد جعلوا الأمر من الله لرسوله بأن يجاهد الكفار بالمنافقين- الذين هم الصحابة- عياداً بالله من هذا الخبيث.

٤- ويروي الكليني عن جعفر الصادق، أنه قرأ: «ولقد عهدنا إلى آدم من قبل كلمات في محمد وعلي وفاطمة والحسن والحسين والأئمة من ذريتهم فنسي، ثم يقول جعفر: هكذا والله نزلت على محمد ﷺ»^(٢).

والآية من سورة طه (رقم: ١١٥) هكذا:

﴿وَلَقَدْ عَاهَدْنَا آلَ آدَمَ مِنْ قَبْلُ فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْماً﴾.

٥- يذكر القمي «أن جعفر الصادق قرأ: (أن تكون أئمة هي أزكى من أئمتكم)، فقيل له: يا ابن رسول الله نحن نقرأها:

﴿هُيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ﴾ [النحل: ٩٢].

فقال: ويحك، ما أربي؟ ثم ما أوماً بيده، أي: اطرحها»^(٣).

(١) تفسير الصافي، للكاشي (١/ ٢١٤).

(٢) الكافي، (١/ ٤١٦).

(٣) تفسير القمي (١/ ٢٨٩).

والآية من سورة النحل (رقم: ٩٢) هكذا:

﴿ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكَا تَتَّخِذُونَ أَيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ ﴾.

٦- ويروي الكليني: «أن الإمام الباقر سئل: لم سمي علي ابن أبي طالب أمير المؤمنين؟ قال: الله سماه، وهكذا أنزل في كتابه: «وإذا أخذ ربك من بني آدم من ظهورهم ذريتهم، وأشهدهم على أنفسهم، ألت بربكم، وأن محمداً رسولي، وأن علياً أمير المؤمنين؟»^(١).

والآية (رقم: ١٧٢) من سورة الأعراف، إنما أنزلت في كتاب الله هكذا:

﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ ﴾.

٧- ويروي الكليني عن جعفر الصادق، أنه قرأ: «سأل سائل بعذاب واقع للكافرين بولاية علي، ليس له دافع، ثم قال: كذا والله نزل بها جبرائيل عَلَيْهِ السَّلَامُ على محمد ﷺ»^(٢).

والآيتان في كتاب الله من أول سورة المعارج:

﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ﴿١﴾ لِلْكَافِرِينَ لَيْسَ لَهُ دَافِعٌ﴾.

٨- وروى الكليني عن الباقر: أنه قال: «نزل جبرائيل عَلَيْهِ السَّلَامُ بهذه الآية: (وقل الحق من ربكم في ولاية علي، فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر، إنا أعتدنا

(١) الكافي (١/ ٤١٢).

(٢) الكافي (١/ ٣٢٢).

للظالمين آل محمد نارًا)».

والآية من سورة الكهف (رقم: ٢٩) هكذا:

﴿ وَقُلِ الْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ ^{مِط} فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاءَ فَلْيُكْفِرْ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا ﴾ .

٩- ويروي الكليني: «أن رجلاً قرأ عند أبي عبد الله جعفر الصادق قول الله تعالى:

﴿ وَقُلِ أَعْمَلُوا فَسِرَى اللَّهِ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴾ .

فقال أبو عبد الله عَلَيْهِ السَّلَامُ: ليس هكذا أنزلت، وإنما أنزلت: (وقل اعملوا

فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون، فنحن المؤمنون)^(١).

والآية من سورة التوبة (رقم: ١٠٥) هكذا:

﴿ وَقُلِ أَعْمَلُوا فَسِرَى اللَّهِ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسُرَدُّونَ إِلَىٰ عِلْمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ .

١٠- وروى الكليني عن الإمام الباقر قوله: «نزل جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ بهذه الآية

هكذا: (يا أيها الناس قد جاءكم الرسول بالحق من ربك في ولاية علي،

فآمنوا خيراً لكم، وإن تكفروا بولاية علي فإن الله ما في السموات

والأرض)^(٢).

والآية (رقم: ١٧٠) من سورة النساء، هكذا وردت في كتاب الله:

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ مِن رَّبِّكُمْ فَآمِنُوا خَيْرًا لَّكُمْ وَإِن تَكْفُرُوا فَإِنَّ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ .

(١) الكافي (١/٤٢٤).

(٢) الكافي (١/٤٢٤).

هذه الأمثلة التي ذكرناها هي قليل من كثير مما حرفوا من كتاب الله - سبحانه -، فقد تناولوا القرآن المجيد بالتحريف، حتى لم تكن تسلم آية من تحريفهم، إما في نصوصها وإما في تأويل معناها، حتى شوّهوا كتاب الله - نعوذ بالله.

وأنت إذا نظرت إلى هذه التحريفات التي استهدفوا بها كتاب الله تعالى، وجدتها كلها تسعى إلى غاية واحدة وتخدم هدفاً محدداً، هذه الغاية وذلك الهدف هو الإمامة والأئمة، فقد شغلوا بهذه القضية حتى سَخَرُوا لها كتاب الله - تعالى - فشوهوه، ومن قبل افتروا على رسول الله ﷺ فوضعوا عشرات الآلاف من الأحاديث افتراءً على رسول الله ﷺ، وهم في سبيل إثبات الإمامة لعلي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ومن زعموهم أئمةً من بعده خلَعوا لباس الدين والخلق، واستحلوا كل فعل بلا استثناء.

أما عن السنة فقد افتروا الأحاديث، منها ما يروونه عن الزمخشري، أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «فاطمة مَهْجَةٌ قلبي، وابناها ثمرة فؤادي، وبعَلها نور بصري، والأئمة من ولدها أَحِبَّاء ربي، وحبل ممدود بينه وبين خلقه، من اعتصم بهم نجا، ومن تخَلَّف عنهم هوى»^(١).

وأما القرآن فحَرَّفوا الكلم من بعد مواضعه، حَرَّفوا الكلم تأويلاً، وحَرَّفوا الكلم بالزيادة والنقصان والإبدال، وقد ذكرنا أمثلة عديدة لهذين الضربين من التحريف.

وحَرَّفوا القرآن بزيادة آيات كاملة، كما فعلوا بسورة الشرح، حيث زادوا فيها آية كاملة، فقرأوا السورة هكذا: «ألم نشرح لك صدرك، ووضعنا عنك وزرك،

(١) عقائد الإمامية الاثني عشرية (ص ٩٨).

الذي أنقض ظهره، ورفعنا لك ذكرك، وجعلنا علياً صهرك»، والمعروف أن عبارة: «وجعلنا علياً صهرك» من وضعهم افتراءً على الله.

سورة الولاية:

وحرفوا القرآن بزيادة سور بتامها، وذلك كمثل سورة الولاية^(١)، ونص تلك السورة عندهم كما يلي:

سورة الولاية، سبع آيات.

بسم الله الرحمن الرحيم.

«يا أيها الذين آمنوا آمنوا بالنبى وبالولي الذين بعثناهما يهديانكم إلى صراط مستقيم، نبى وولي بعضهما من بعض وأنا العليم الخبير، إن الذين يوفون بعهد الله لهم جنات النعيم، والذين إذا تليت عليهم آياتنا كانوا باياتنا مكذبين، إن لهم في جهنم مقاماً عظيماً إذا نودي لهم يوم القيامة أيها الظالمون المكذبون للمرسلين، ما خلفوا المرسلين إلا بالحق، وما كان الله ليظهرهم إلى أجل قريب، وسبح بحمد ربك، وعليّ من الشاهدين».

سورة التنزيل:

ومثل سورة النورين التي ذكرها خاتمة مجتهديه الملا محمد باقر المجلسي في كتابه: (تذكرة الأئمة)، ووافقه عليها الملا محسن الكشميري، وقد طبعت هذه

(١) سورة الولاية يعتقد الشيعة أنها مما أسقط من القرآن الكريم، وقد ورد ذكرها في كتاب ألفه أحد علمائهم، واسمه: حسين بن محمد تقي النوري الطبرسي، وسمى كتابه: «فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رب الأرباب»، وفيه مئات النصوص يثبت فيها أن القرآن محرف، وقد ورد في هذا الكتاب أيضاً ذكر سورة النورين وغيرها، والكتاب يقع في ٤٠٠ صفحة، وقد ألف سنة ١٢٩٢هـ، وطبع في إيران سنة ١٢٩٨هـ.

السورة أكثر من مرة، وأقرها علماء الشيعة في الهند وباكستان وغيرهما.

ونص السورة كما يلي:

بسم الله الرحمن الرحيم

«يا أيها الذين آمنوا آمنوا بالنورين أنزلناهما عليكم بآياتي، ويحذرانكم عذاب يوم عظيم، نوران بعضهما من بعض وأنا السميع العليم، الذي يوفون بعهد الله ورسوله في آيات لهم جنات النعيم، والذين كفروا من بعدما آمنوا بنقضهم ميثاقهم وما عاهدهم الرسول عليه يقذفون في الجحيم، ظلموا أنفسهم وعصوا الوصي الرسول، أولئك يسقون من حميم»^(١).

وقد ورد في كتبهم غير هاتين السورتين سور كثيرة كسورة الحقد، وسورة الخلع^(٢)، إلى غير ذلك من الافتراءات، وهي تَجَلُّ عن الحصر.

ومن عجيب أمر هؤلاء أن الكثير منهم إذا أتى ذكر القرآن الكريم ادعوا أنهم يعتقدون بصدق ما بين دفتي المصحف، وأكدوا إيمانهم بأن القرآن لم يحرف، وأن ما في المصحف بين يدي المسلمين، هو الذي أنزله الله على محمد ﷺ.

وهم في ادعائهم هذا كاذبون، وهم إنما يلجؤون إلى إنكار عقيدتهم بتحريف القرآن تَقِيَّةً، وسيأتي فنعلم أن التَقِيَّةَ دينهم وشريعتهم في كل ما يأخذون أو يدَّعون، من ذلك قالوا بأن القرآن صحيح محفوظ، واعتقادهم بغير ذلك، وإنما كان ذلك منهم تَقِيَّةً، يخادعون الله والذين آمنوا، وما يخدعون إلا أنفسهم.

والأدلة على أن ادعاءهم الاعتقاد بصحة القرآن ادعاء كاذب كثيرة لا تحصى،

(١) تذكرة الأئمة للمجلسي، نقلاً عن كتاب الشيعة والسنة (ص ١٢٠).

(٢) جاء ذكرهما في كتاب الطبرسي (فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رب الأرباب).

وهم لا يملكون لها ردًا.

ولن نتكلف شططًا في إثبات ذلك، لكن يكفي أن نرجع إلى أمهات الكتب المعتمدة عندهم، مثل: (الكافي في الأصول) لشيخ المحدثين عندهم ورأس أئمتهم في علم الرجال، فهذا الرجل ينقل في كتابه (الكافي) مئات الأخبار التي يرويها عن أئمتهم المعصومين في تحريف القرآن.

وكتاب (الكافي) عندهم هو بمثابة (صحيح البخاري) عندنا، وقد اعتمدنا في نقولنا السابقة على هذا الكتاب، وتوجد نسخة منه في دار الكتب المصرية، فماذا هم قائلون في هذا المصدر الأساسي للدين عندهم، سواء في ذلك أصول الدين أو فروعه؟! إنهم لا يملكون البرءة من هذا الكتاب ومن غيره، وهو كثير، نقلنا عن بعضه أمثلة على الصفحات السابقة.

إنهم في إنكارهم الاعتقاد في تحريف القرآن يأخذون بمبدأ التقيّة الذي يدينون به، وهم في ذلك ينفون تعاليم أئمتهم ويسيرون على توجيهاتهم، فقد أوصاهم الأئمة في مناسبات عديدة بأن يتظاهروا باتباع القرآن الموجود بين أيدي المسلمين، وتلاوته أمام الناس، انتظارًا لخروج إمامهم الغائب، ويوم يخرج سوف يقضي على هذا القرآن، ثم يظهر قرآنه الذي احتفظ به، ثم يحمل الناس عليه.

يروى الكليني أن بعضهم سأل الإمام عليًا الهادي قائلًا: «جُعلت فداك! إنا نسمع الآيات في القرآن ليست هي عندنا كما نسمعها، ولا نحسن أن نقرأها كما بلغنا عنكم، فهل نأثم؟ فقال الإمام: لا، اقرءوها كما تعلمتم، فيجيئكم من يعلمكم»^(١).

يقول السيد نعمت الله الحسيني الجزائري - المحدث الشيعي -: «إن الأئمة قد

أمرُوا شيعتهم بقراءة القرآن في الصلاة وغيرها، حتى يظهر مولانا صاحب الزمان فيرتفع هذا القرآن من أيدي الناس، ويخرج القرآن الذي ألفه أمير المؤمنين فيقرأ ويعمل بأحكامه»^(١).

يتضح من هذا أن عقيدتهم الثابتة أن القرآن مبدّل محرف، وتلك هي العقيدة الثابتة في كل مصادرهم الأصلية التي عليها المعول في أصول دينهم وفروعه، التي لا يستطيعون أن ينكروها أو يتنكروا لها، أو يعلنوا براءتهم منها. وإنما كان إنكارهم وقوع التحريف في القرآن من التقية على ما قلنا. ولعله من المفيد أن نثبت عقيدتهم في «التقية»، على الصفحات التالية، حتى تتضح لنا هذه العقيدة لدى الشيعة، وندرك مدى خطرها وأهميتها لديهم.



(١) الأنوار النعمانية في معرفة نشأة الإنسانية، لنعمة الله الجزائري (٢/٣٦٢).

التقية

التَّقِيَّةُ فِي اللُّغَةِ: أَنْ يَعْمَلَ الْإِنْسَانُ عَلَى حِمَايَةِ نَفْسِهِ مِنَ الْأَخْطَارِ، وَذَلِكَ بِاتِّخَاذِ الْوَقَايَةِ بِأَنْوَاعِهَا: الْقَوْلِيَّةِ وَالْفِعْلِيَّةِ، الظَّاهِرَةَ وَالْخَفِيَّةِ.

والتَّقِيَّةُ فِي اصْطِلَاحِ الْعُلَمَاءِ: أَنْ يُظْهِرَ الْإِنْسَانُ خِلَافَ مَا يَبْطِنُ؛ حِفَاظًا عَلَى نَفْسِهِ أَوْ عَرْضِهِ.

وعلى هذا: فالمعنى الاصطلاحي أخص من المعنى اللغوي؛ إذ المعنى اللغوي يعم جميع أنواع الوقاية التي في استطاع الإنسان، أما المعنى الاصطلاحي فهو مقصور على نوع خاص من الوقاية، ذلك النوع الذي يتمثل في أن يخفي الإنسان حقيقة إيمانه وولائه، ويظهر خلاف ذلك.

والأصل في التَّقِيَّةِ قول الله تبارك وتعالى:

﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكٰفِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ۗ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ ۗ إِلَّا أَنْ تَكْتُمُوا مِنْهُمْ تَقِيَّةً وَيَحذَرُكُمْ اللَّهُ نَفْسَهُ ۗ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ ۗ﴾

[آل عمران: ٢٨].

فالآية الكريمة تنهى المؤمن أن يركن إلى جانب الكفار، وأن يتخذ الكفار أولياء من دون المؤمنين.

وهذا المعنى وارد في الكثير من الآيات القرآنية، مثل قوله سبحانه:

﴿يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْكٰفِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ۗ﴾ [النساء: ١٤٤].

وقوله ﷻ:

﴿يَتَّيِبُهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصْرَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ

فَإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: ٥١].

وقوله تعالى:

﴿يَتَّيِبُهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا ءَابَاءَكُمْ وَإِخْوَانَكُمْ أَوْلِيَاءَ إِنِ اسْتَحَبُّوا

الْكُفْرَ عَلَىٰ الْإِيمَانِ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [التوبة: ٢٣].

فالقرآن ينهي المؤمنين عن موالة الكفار، ولو كانوا آباءهم أو إخوانهم.

لكن ماذا يكون موقف المؤمن إذا كان مستضعفاً بين قوم كافرين، وقد هدده

هؤلاء الكافرون في نفسه أو أهله أو عرضه إن لم يواهم وينحز إلى جانبهم؟

هنا يميز الإسلام للمؤمن أن يتخذ الوقاية لحماية نفسه وأهله وعرضه من

أذى الكافرين، وذلك بإظهار الموالة للكافرين.

فالإسلام - إذن - لا يميز للمسلم موالة الكافرين على إطلاقها، ولكنه يميز

له أن يتقي الكفار بظاهره، لا بباطنه ونيته، كما يروى عن أبي الدرداء: «إنا

لنضحك في وجوه أقوام، وإن قلوبنا لتلعنهم»^(١)، وقال ابن عباس: «ليست

التقية بالعمل، وإنما التقية باللسان»^(٢).

وإباحة إظهار المسلم الموالة للكافرين؛ حفاظاً على نفسه وأهله، مأخوذة من

قول الله تعالى:

﴿إِلَّا أَنْ تَكْفُرُوا مِنْهُمْ نِقَةً﴾ [آل عمران: ٢٨]، فإن ذلك استثناء من عموم النهي

(١) صحيح البخاري (٨ / ٣١).

(٢) تفسير ابن كثير (١ / ٣٥٧).

عن الموالاتة بإباحتها في الظاهر، وقصر النهي عنها على النية والباطن.
ولا تنتهي الآية الكريمة حتى تحذّر المسلم من أن تتعدى موالاته الكافرين
حدود الاتقاء أو التقيّة، فتنقلب إلى موالاتة حقيقية، وذلك قول الله سبحانه:
﴿وَيَحْذَرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ، وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ﴾ [آل عمران: ٢٨].

فالتقيّة - إذن - لا تكون من المؤمن إلا للكافرين، وهي لا تقع من المؤمن إلا
إذا كان يعيش في دار كفر، أو في بلد تكون فيه الغلبة للكافرين، والتقيّة لا تكون
في كل ظرف، ولكنها تكون في الظرف الذي يخشى فيه المسلم أذى الكافرين في
نفسه أو أهله أو دينه أو عرضه، وبالشروط التي سنذكرها - بحوله تعالى -.

فالقاعدة عدم التقيّة، والتقيّة هي الاستثناء في الحالات المذكورة.

ومن ذلك ما وقع من عمار بن ياسر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حين عذّبه المشركون حتى يكفر
بمحمد ﷺ، وأوغلوا في تعذيبه حتى خاف الهلاك على نفسه، فوافقهم على ذلك
مكرهاً حتى أطلقوه، فشكا ذلك إلى النبي ﷺ، فقال له الرسول ﷺ: «كيف تجد
قلبك؟ قال عمار: مطمئناً بالإيمان، فقال له النبي ﷺ: إن عادوا فعد»^(١) وفي
أسباب النزول أنه نزل في ذلك قول الله تعالى:

﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ
وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكَفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾
[النحل: ١٠٦] ^(٢).

(١) أخرجه ابن جرير في التفسير (٣٧٤ / ١٤) والبيهقي في الكبرى (١٦٨٩٦).

(٢) أسباب النزول، للواحدي (ص ٢٨١).

التقية عند أهل السنة:

فالشيعة ليسوا وحدهم الذين يأخذون بالتقية، ولكن أهل السنة والجماعة هم أيضاً يعتبرون التقية، ويميزون الأخذ بها. ولكن أهل السنة يضعون للأخذ بالتقية ضوابط وشروط يجب مراعاتها عند الأخذ بالتقية.

وهذه الشروط هي:

أولاً: أن تكون التقية من المؤمن الذي يعيش في دار الكفر، أو في بلد غلب عليه الكافرون.

ثانياً: أن تكون التقية من عامة المسلمين، ولا تجوز من الخواص الذين يقتدى بهم، حتى لا يكون ذلك تشريعاً بالنسبة للمقتدين، فيسيرون على نهجه دون إكراه أو إجبار. ثالثاً: ألا يتعدى ضرر العمل المكروه عليه المرء إلى الغير في أمر جسيم: كالقتل، والزنا، وكشف أسرار المسلمين للكافرين.

رابعاً: أن يكون الأمر الذي أكرهه به المسلم يتصل أذاه بالنفس، أو الأهل، أو العرض. خامساً: أن يكون الأمر المكروه به أشد وأكثر ضرراً من الأمر المكروه عليه، فلا يجوز الإكراه في حالة ما لو قال: اقتل فلاناً وإلا صفعتك على وجهك، أو ضربتك بالسوط. ومع وجود هذه الشروط والضوابط، فإنه يلاحظ أن أهل السنة يعتبرون التقية رخصة، وتركها عزيمة.

فمن أخذ بها فلا ضير عليه ولا حرج، ومن تركها كان أفضل، وكان ثوابه عند الله أجزل.

التقية عند الشيعة:

هذه هي التقية في كتاب الله تعالى، وسنة رسوله ﷺ، وعند أهل السنة والجماعة، فما موقف الشيعة منها؟

إن الشيعة جعلوا من التقية مبدأً أساسياً من مبادئهم، ولم يضعوا لها شروطاً أو ضوابط، ولم يحيطوها بأي نوع من الحواظ، وإنما جعلوها مطلقة بلا قيود، بل زادوا على ذلك فجعلوها واجباً مقدساً على كل شيعي أن يأخذ بها، ويسير عليه، فمن لم يفعل كان مخالفاً لعقيدة الشيعة ومبادئهم، وخارجاً على هدي الأئمة المعصومين.

وللشيعة في فريضة التقية روايات كثيرة في مصادر دينهم، منها: ما أخرجها الكليني عن جعفر الصادق، أنه قال: «إن تسعة أعشار الدين في التقية، ولا دين لمن لا تقية له»^(١).

ويقول شيخ محدثهم الذي يطلقون عليه لقب: «الصدوق» محمد بن علي بن بابويه القمي في رسالته المعروفة (الاعتقادات): «التقية واجبة، من تركها كان بمنزلة من ترك الصلاة».

ويقول أيضاً: «التقية واجبة لا يجوز رفعها إلى أن يخرج القائم، فمن تركها قبل خروجه فقد خرج عن دين الله تعالى، وعن دين الإمامية، وخالف الله ورسوله والأئمة».

ويقول أيضاً: «سئل الصادق عليه السلام عن قول الله ﷻ: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَّقِيكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣]، فقال: أعملكم بالتقية»^(٢).

(١) الكافي (١/١٧٢).

(٢) الاعتقادات، فصل التقية، نقلاً عن كتاب: السنة والشيعة (ص ١٣٧).

ويروي الكليني عن أبي عبد الله جعفر الصادق قوله: «إنكم على دين من كتمه أعزه الله، ومن أذاعه أذله الله»^(١).

فالتقية واجبة عند الشيعة، وهي واجبة في أمور الدين كلها، فالإمام جعفر الصادق - كما زعموا كذباً - يأمر الشيعة بأن يكتموا دينهم.

وقد دفعتهم الرغبة في التأكيد على التقيّة ومكانتها من الدين إلى الافتراء على رسول الله ﷺ بنسبة كثير من الأحاديث إليه كذباً وزوراً، يؤكدون بها المكانة الخطيرة للتقية.

فيزعمون أنه ﷺ قال: «مثل مؤمن لا تقيّة له كمثل جسد لا رأس له»^(٢).

ويروي ابن بابويه الصدوق عن جابر: قال: «قلت يا رسول الله: إن الناس يقولون: إن أبا طالب مات كافراً، فقال الرسول ﷺ: يا جابر ربك أعلم بالغيب، إنه لما كانت الليلة التي أسري بي إلى السماء انتهيت إلى العرش، فرأيت أنواراً أربعة، فقلت: ما هذه الأنوار؟ فقيل لي: هذا جدك عبد المطلب، وهذا عمك أبو طالب، وهذا أبوك عبد الله، وهذا ابن عمك جعفر بن أبي طالب، فقلت: إلهي! لم نالوا هذه الدرجة؟ فقيل لي: بكتانهم الإيمان، وإظهارهم الكفر، حتى ماتوا على ذلك»^(٣).

هذه مكانة التقيّة عند الشيعة، لا حدود لها، ولا قيود عليها، بل هي مأمور بها، من تركها خالف الله والرسول والأئمة، وخرج عن الدين، فهي ليست جائزة

(١) الكافي (١/٢٢٢).

(٢) سلسلة القواعد الفقهية، للشيرازي (١/٤٠١).

(٣) روضة الواعظين، لمحمد الفتال (ص ٦٨-٧١).

فحسب، بل هي فريضة، من تركها كان كمن ترك الصلاة، ومن تركها أذله الله، ومن عمل بها أعزه الله.

وللتقية دور خطير في تاريخ الشيعة، فقد كان أئمة الشيعة يتخفون عن عيون أعدائهم، ويثوثون الدعاة لهم في جميع أنحاء البلاد الإسلامية، وهؤلاء الدعاة كان سلاحهم الفعال هو التقية.

فكانوا يلبسون في كل بلد لباسه، ويتزيون لكل قوم بزيمهم، وكان الداعي إلى الشيعة يظهر أنه على مذهب القوم الذين يريد دعوتهم إلى مذهبه، فإن كانوا خوارج أظهر الخروج، وإن كانوا من أهل السنة أبان أنه سني.

ثم يبدأ بعد ذلك في توجيه الأسئلة الملتوية لتشكيك كل صاحب عقيدة في عقيدته، حتى إذا أتى ذلك التشكيك ثماره أظهر جلده الحقيقي، وأبان عن تشييعه، وأخذ يدعو إلى مذهبه.

ولتأثر الشيعة بهذا المبدأ - التقية - كان لكل شيء عندهم ظاهر وباطن، فالعلم له ظاهر وباطن، والقرآن له ظاهر وباطن، والشيعي كذلك يجب أن يكون له ظاهر وباطن.

وقد أحسن الشيعة استغلال ذلك في تغطية عيوبهم، وستر عوراتهم، فإن سألتهم عن تكفير أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم مع أن علياً رضي الله عنه بايع لهم وصلى خلفهم؟ قالوا: إن علياً كان يعتقد كفرهم، ولكنه بايعهم وصلى خلفهم تقيّة، وإن سألتهم عن التضارب والتناقض بين فتاوى أئمتهم، وهم - في عقيدتهم - معصومون؟ قالوا: إن بعض هذه الفتاوى كان تقية، أو أحوالوا ذلك إلى

علم الباطن الذي هو من خصيصة الأئمة.
ولذلك فأنت لا تعدم رأيين متناقضين لإمامين من أئمتهم، ومع ذلك
يؤمنون بصدق كل منهما، ضاربين بالعقل والمنطق عرض الحائط؛ بناء على عقيدة
الظاهر والباطن، وعصمة الأئمة، والتقية.



من أشهر فرق الشيعة

هذه العقائد التي ذكرناها هي ما يشترك فيه عامة فرق الشيعة المعتدلة - ما عدا عدد الأئمة وأشخاصهم -؛ فإنهم - أي: المعتدلين من الشيعة - يختلفون حول الأئمة اختلافاً كبيراً، وقد أشرنا فيما سبق إلى فرقتين من هؤلاء المعتدلين، وهما يتفقان في عدد الأئمة، حيث يقولان باثني عشر إماماً، أحد عشر إماماً تُوفوا، والإمام الثاني عشر هو الإمام الغائب الذي ما يزال حياً يُرزق، غيبه ربه في مكان لا يدريه أحد، وقد يزعم بعضهم أنه يعرف مكان الإمام الذي حبسه فيه ربه، ويذهب هؤلاء إلى ذلك المكان في يوم معين من كل عام، وقد أعدوا حصاناً وزينوه طمعاً في أن يفرج الله تعالى عن إمامهم فيعودون به على صهوة الجواد المزين، ويظلون طوال اليوم والليلة يدعون ويبتهلون أن يفكَّ اللهُ أسرَ إمامهم، ثم إذا انقضى ذلك اليوم عادوا حزانى في انتظار ذلك اليوم من العام القابل، وهكذا.

قلنا: إن الفرقتين اتفقتا في عدد الأئمة، واتفقتا كذلك في الأئمة الأحد عشر الأول من الاثني عشر، لكن الذي فرَّقهم إلى فرقتين اختلافهم حول الإمام الثاني عشر، حيث ذهب فرقة منهما إلى أنه: محمد بن الحسن بن علي، وذهبت الأخرى إلى أنه: جعفر بن علي أخو الحسن بن علي الذي هو الإمام الحادي عشر.

هاتان الفرقتان من فرق الشيعة المعتدلين - ونعني بكلمة «معتدلين» أنهم معتدلون بالنسبة لطوائفهم الأخرى، أما بالنسبة لنا - أهل السنة والجماعة - فليسوا

معتدلين، لا هم ولا غيرهم من الطوائف الشيعية-، وهما:

الأولى: الشيعة الإمامية الاثنا عشرية أصحاب محمد بن الحسن، إمامهم الثاني

عشر الغائب.

الثانية: الشيعة الإمامية الجعفرية أصحاب جعفر بن علي، إمامهم الثاني عشر الغائب.

ورغم أن الفرقة الثانية الجعفرية هي - أيضًا - إمامية اثنا عشرية؛ إلا أن مصطلح

الشيعة الإمامية الاثني عشرية، أصبح خاصًا بالفرقة الأولى: أصحاب محمد بن

الحسن، والثانية أصبح لفظ الجعفرية مصطلحًا عليها، والفرقة الأولى تنتشر في عامة

البلاد الإسلامية، وهي أكثر أتباعًا من الثانية، أما الجعفرية فهم شيعة إيران.

لكن الشيعة لا يقتصرون على هاتين الطائفتين، بل هناك طوائف كثيرة وُفرق

عديدة: منها الغلاة الذين فسقوا عن الإسلام جملةً وتفصيلاً، ومنهم الذين

يوسمون بأنهم معتدلون، والذين تكلمنا عن عقائدهم آنفًا، وهم - أيضًا -

فاسقون عن الإسلام في عقيدة الكثيرين من أهل السنة والجماعة.

لكن وصف المعتدلين لا يقتصر على الاثني عشرية والجعفرية الذين تكلمنا

عنها فقط، لكنه يشمل طائفة أخرى، لعلها أكثر اعتدالًا منهما، وأبعد عن الغلو

والتطرف من كل طوائف الشيعة، ونعني بها طائفة: الزيدية، بل إن كثيرين من أهل

السنة يرون أنهم ليسوا من الشيعة - رحم الله زيدًا ومن معه.

لذلك آثرنا أن نتكلم عنها بشيء من التفصيل على الصفحات التالية، نظرًا

لاعتدال مبادئها حتى ليقال: إنها أقرب فرقة الشيعة إلى أهل السنة، كما أن المذهب

الزيدي ينتشر في بعض البلاد العربية كاليمن، وكثير من البقاع الإسلامية خارج

الوطن العربي.

وعلى الصفحات التالية سوف نتكلم عن فرقة الزيدية، مع الإشارة إلى بعض ما انشعب عنها من فرق، وقد اخترنا الزيدية؛ لأمر، منها: أنهم أقرب فرق الشيعة إلى أهل السنة، وأنهم لا يقعون في أصحاب رسول الله ﷺ كما يفعل الآخرون، كما أن المذهب الزيدي ينتشر باليمن وبعض بقاع من العالم الإسلامي.



الزيدية

نسبتها:

تنسب الزيدية إلى زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. والإمام زيد رَحِمَهُ اللَّهُ هو أخو محمد بن علي، الذي هو الإمام الخامس من سلسلة الأئمة الاثني عشر عند الاثني عشرية، والمشتهر عندهم بالباقر، فد «الزيدية» إذن تتفق مع الشيعة الاثني عشرية، في الأئمة الأربعة الأول: علي بن أبي طالب، ثم ابنه الحسن، والحسين، ثم علي بن الحسين المعروف بزین العابدين، ثم تختلف الزيدية معهم في الإمام الخامس، حيث الشيعة الاثنا عشرية يُمضون الإمامة في محمد بن علي الملقب بالباقر، وأما الزيدية فيُمضون الإمامة من علي زين العابدين إلى ابنه زيد بن علي.

نشأة الزيدية:

يحدّث المؤرخون أن زيد بن علي الذي تنسب إليه الزيدية لم يكن قد نوى الخروج على حكم الأمويين، ولكن خروجه عليهم جاء نتيجة لقاء كان بينه وبين هشام بن عبد الملك بن مروان، جرت فيه مناظرة بين زيد وهشام خرج على إثرها زيد، وقد عزم على الانتفاض على هشام والخروج عليه.

ويروي المؤرخون سبب خروج زيد بن علي فيقولون: «دخل زيد بن علي على

هشام بن عبد الملك في مجلسه، فلم يجد مكانًا يجلس فيه قريبًا من الخليفة هشام، فجلس حيث انتهى به المجلس، ثم قال - ناصحًا الخليفة - : يا أمير المؤمنين ليس أحد يكبر عن تقوى الله، ولا يصغر دون تقوى الله، فقال هشام: اسكت لا أم لك، أنت الذي تنازعك نفسك في الخلافة وأنت ابن أمة؟ فقال زيد: يا أمير المؤمنين إن لك جوابًا إن أحببت أحببتك به، وإن أحببت سكت، فقال هشام: بل أحب، فقال زيد: إن الأمهات لا يقعدن بالرجال عن الغايات، وقد كانت أم إسماعيل أمة لأم إسحاق، فلم يمنع ذلك أن يبعثه الله نبيًا، وقد جعله الله تعالى أبا للعرب، وأخرج من صلبه خير البشر محمدًا ﷺ فتقول لي هذا وأنا ابن فاطمة وابن علي؟! ثم قام زيد وهو يقول:

شَرَدَهُ الخَوْفُ وَأَزْرَى بِهِ كَذَاكَ مِنْ يَكْرَهُ حَرَّ الْجِلَادِ
 قَدْ كَانَ فِي المَوْتِ لَهُ رَاحَةٌ وَالْمَوْتُ حَتْمٌ فِي رِقَابِ العِبَادِ
 إِنْ يُحْدِثِ اللهُ لَهُ دَوْلَةً يَتْرُكُ آثَارَ العِدَا كَالرَّمَادِ^(١)

يتضح من النص السابق الذي يرويه المسعودي: أن الإمام زيدًا لم يكن قد نوى الخروج على خليفة زمانه، أو أن الأمر كان يخامره ويراوده، بدليل قول هشام بن عبد الملك له: «أنت الذي تنازعك نفسك في الخلافة...» ولكن زيدًا رَحِمَهُ اللهُ لم يكن قد قطع في ذلك برأي حتى كان ذلك الذي وقع بينه وبين هشام في المجلس الذي أشرنا إليه، فخرج زيد من ذلك المجلس وقد عقد العزم على الخروج، كما اتضح ذلك من خروجه من مجلس هشام غاضبًا، وَمِنْ تَمَثُّلِهِ بِالْأَبْيَاتِ الَّتِي تَمَثَّلُ بِهَا بَعْدَ

(١) مروج الذهب، للمسعودي (٣/١٨٢).

خروجه من عند هشام.

وقد خرج زيد بالكوفة، فبويع له من قبل أناس كثيرين من الذين يوالون آل البيت، ويعتقدون معتقد الشيعة الغلاة الذين يكفرون - الصحابة وعلى رأسهم الشيخان أبو بكر وعمر رضي الله عن الجميع - فكان جمهرة الذين بايعوا لزيد من هؤلاء الذين يكفرون الشيخين، ويبدو أنهم عرفوا عن زيد بن علي حسن معتقده في الصحابة بعامة، والشيخين بخاصة، فأرادوا أن يستوثقوا منه، وأنه على رأيهم في الصحابة فسألوه عن رأيه في الشيخين: أبي بكر، وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فأثنى عليهما خيرًا. هنالك تفرق عنه أصحابه وتركوه، ورجعوا عن بيعتهم إياه، فقال زيد لهم: «رفضتموني»، قيل: من أجل ذلك سُموا الرافضة، ويُروى أن زيدًا خرج إلى لقاء يوسف بن عمر الثقفي والي هشام بن عبد الملك على الكوفة، خرج زيد لقتاله ومعه جمهرة من بايعه في جيش كبير، لكنه سمع من بعضهم الطعن على أبي بكر وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فأنكر زيد على أصحابه ذلك، فلمَّا عرفوا منه حسن عقيدته في الصحابة صبروا حتى التقى الجيشان، فانهزم أصحابه عنه، وتركوه في جماعة يسيرة، فقاتل بهم قتالًا شديدًا، وكان يتمثل أثناء القتال بقول القائل:

أذَّلَ الحِياةَ وَعِزَّ المِاتِ وَكُلًّا أَرَاهُ طَعَامًا وَبَيْلًا
فإن كان لا بدَّ من واحدٍ فسيري إلى الموتِ سيرًا جميلاً

وقد انتهى الأمر بمقتل زيد بن علي بن الحسين بن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

ثالثاً: مبادئ الزيدية:

للزيدية مبادئ اختلفت بها من بين فرق الشيعة، يتضح منها: أن مبادئها التي وضعها إمام الفرقة تجعلها أقرب الفرق الشيعية إلى أهل السنة والجماعة، ورأس هذا الاعتدال عند الزيدية أنهم لم يقعوا فيما وقع فيه سواهم من تكفير الصحابة رضوان الله عليهم، كذلك لم يكفروا الأمة كما وقع للكثيرين من فرق الشيعة.

أهم مبادئهم:

- ١- أن الصحابة جميعاً مؤمنون مسلمون، مقدّمون في ذلك على سائر الأمة.
- ٢- أن إمامة الشيخين أبي بكر وعمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا صحيحة، واختيار الصحابة لهما للخلافة اختيار صحيح، بل إنه الأصوب، ولم يكتفِ الإمام زيد بتصويب اختيار الشيخين للخلافة، بل جعل ذلك أكثر توفيقاً ومواءمة للظروف من اختيار علي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، فقد ورد عنه رَحِمَهُ اللهُ أنه قال - في ذلك - : «إن علي بن أبي طالب هو أفضل الصحابة، إلا أن الخلافة فُوِّضَتْ لأبي بكر لمصلحة رأوها، وقاعدة دينية راعوها، من تسكين نائرة الفتنة، وتطبيب قلوب العامة، فإن عهد الحروب التي جرت في أيام النبوة كان قريباً، وسيف أمير المؤمنين علي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ من دماء المشركين لم يجفَّ، والضغائن في صدور القوم من طلب الثأر كما هي، فما كانت القلوب تميل إليه كل الميل، ولا تنقاد له الرقاب كل الانقياد، وكانت المصلحة أن يكون القيام بهذا الشأن لمن عُرِفوا باللين والتؤدّة، والتقدم في السن، والسبق في الإسلام، والقرب من رسول الله ﷺ»^(١).

(١) الملل والنحل، للشهرستاني (١/١٥٥).

وهذا الذي ذهب إليه الإمام زيد رَحِمَهُ اللهُ لا نجد له مثيلاً ولا شبيهاً - ولو من بعيد - عند أي من فرق الشيعة، هذا المبدأ رغم أنه كان السبب في رفض الشيعة، الذين بايعوه في حربه من الأمويين، وهزيمته وقتله إلا أنه كان على رأس المبادئ التي قرّبت بينه وبين أهل السنة، بقدر ما باعدت بينه وبين فرق الشيعة الآخرين.

٣- أن رسول الله ﷺ لم ينص على الإمام بالاسم، ولا بالشخص، ولكنه ﷺ نص عليه بالوصف، وأن الأوصاف التي ذكرها رسول الله ﷺ للإمام تجعلنا نقرر أن علياً هو الجامع لهذه الصفات، وأنه هو الإمام من بعد رسول الله ﷺ، أو أنها لم تتحقق في أحد من الصحابة بمقدار تحققها فيه رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

وعند هذا المبدأ من مبادئهم الذي ذكروا فيه صفات الإمام، وتحققها في علي

رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، يَرِدُ سؤال: ما تلك الصفات التي بيّنها الرسول ﷺ للإمام؟

إن صفات الإمام عند الإمام زيد بن علي هي:

أ- أن يكون الإمام هاشمياً.

ب- أن يكون ورعاً تقيّاً.

ج- أن يكون عالمًا سخيّاً.

د- أن يكون الإمام بعد علي فاطمياً، أي: من ذرية فاطمة بنت النبي ﷺ ورَضِيَ اللهُ عَنْهَا.

هـ- أن يعلن الخروج على خليفة عصره، ويدعو إلى نفسه.

٤- أن هذه الصفات التي ذكرها الإمام زيد للإمام ليست صفات صحة وجواز،

بل هي صفات أفضلية وكمال، بمعنى: أنها إن توفرت في شخص كان هو

الأفضل، وإن لم تتوفر في الشخص الذي بويع إماماً صحت إمامته - وإن كان

مفضولاً - وبناءً على هذا يأتي المبدأ التالي؛ ليؤكد هذا المعنى:

٥- جواز إمامة المفضول مع وجود الفاضل.

وتطبيقاً لهذا المبدأ، والمبدأ السابق عليه، أقرَّ الإمام زيد رَحْمَةُ اللَّهِ إمامة الأئمة قبل

علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وبخاصة الشيخان: أبو بكر، وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - ولم يتهمها بغصب

الخلافة من علي، ولا ذهب إلى بطلان إمامتهما - كما ذهب إلى ذلك جمهرة الشيعة.

٦- جواز مبايعة إمامين في إقليمين في وقت واحد، بحيث يكون كل منهما إماماً في

الإقليم الذي خرج فيه، وببيع من أهله، ما دام قد توفرت فيه الصفات التي

ذكروها، وما دامت مبايعته قامت على اختيار حرٍّ من الأمة دون قسرٍ، أو إكراه.

ومن هذا يتضح: أنهم لا يُجوزون مبايعة إمامين في إقليم واحد؛ لأن ذلك

يعني: أن يبائع المسلم لإمامين في وقت واحد ومحل واحد، وذلك منهى عنه شرعاً.

مكانة الإمام زيد وعلمه:

يعد الإمام زيد فريداً بين أئمة الشيعة، وكذلك تُعدُّ فرقة الزيدية شاذةً عن بقية

فرق الشيعة فيما ذهبت إليه، من اعتدالها، وقربها من أهل السنة، وعدم غلوها

وتطرفها مثل الفرق الأخرى - كما أشرنا قبلاً.

وليس من شك في أن مرجع هذا الاعتدال نسبياً يعود إلى شخص الإمام زيد

نفسه، وإلى علمه الذي تميز به، واجتهاده في طلب العلم، وتلمذه على بعض فقهاء

عصره، بل وبعض المتكلمين.

وقد يُعدُّ أمراً عجيبيًا بالنسبة إلى أئمة الشيعة أن يجتهدوا في طلب العلم على

الهيئة التي أثمرت عن الإمام زيد؛ ذلكم أن الشيعة يعتقدون عصمة أئمتهم، وأنهم

يوحى إليهم كالأنبياء سواء بسواء، سوى أن الأنبياء يرون المَلَك، والأئمة لا يرونه - على ما قد بينا قبل ذلك - لكنَّ عجبنا ينقضي حين نعلم أن الإمام زيدا كان يخالف الشيعة جميعهم في عصمة الأئمة، حيث كان يذهب إلى أن الإمام ليس معصوماً، وأنه عرضة للخطأ، وأنه لا يوحى إليه، وحجة الإمام زيد في ذلك: أن العلم مبثوث في كتاب الله تعالى، ثم في سنة رسول الله ﷺ، ثم من بعد ذلك في كتب العلماء وآرائهم واجتهاداتهم.

وانطلاقاً من رأي الإمام زيد بن علي هذا، فقد اجتهد هو نفسه في طلب العلم، والاطلاع على آراء العلماء، بل وتلمذ على بعضهم؛ رغبةً منه في تحصيل العلم: أصوله، وفروعه، أما في الأصول: فقد تتلمذ على واصل بن عطاء شيخ المعتزلة، وأخذ عنه الكثير من أصول المذهب، والإمام زيد ليس بدعاً في هذا؛ فإن فرق الشيعة، وجمهورتهم قد اتصلوا بالمعتزلة وأخذوا عنهم أصول المذهب الاعتزالي، والصلة بين الشيعة والمعتزلة أمر معروف، وأما في الفروع: فقد مال إلى مذهب الإمام الشافعي، وقد كان الإمام زيد من علماء الشيعة المعدودين، وله في الفقه كتاب (المجموع).

وقد طبَّق الإمام زيد مذهبه في جواز البيعة لإمامين في إقليمين في وقت واحد؛ ولذلك خرج هو وبايعه الناس إماماً في نفس الوقت الذي كان فيه أخوه محمد بن علي الملقب بالباقر إماماً، حيث كان الشيعة الاثنا عشرية قد بايعوه إماماً عليهم، وقد قامت بعض المناظرات بين الإمام زيد وأخيه الإمام الباقر، حيث عاب عليه الباقر تتلمذه على واصل بن عطاء شيخ المعتزلة مع ما هو معروف من رأي واصل في تخطئة أحد الفريقين دون تعيين، فريق علي وفريق معاوية، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ الجميع، ثم

عاب الباقر على زيد- أيضًا- شرطه في الإمامة الذي يقول فيه بوجوب خروج الإمام على خليفة عصره، بدعوى أن أباهما عليًّا زين العابدين نفسه كان إمامًا ولم يعلن الخروج، كذلك كان جدُّهما الأكبر أول الأئمة عليُّ بن أبي طالب لم يعلن الخروج، وعلى شرط الإمام زيد ليس واحدًا منها محصلاً شروط الإمامة.

وبالجملة: كان الإمام زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ بين أئمة الشيعة الفقهاء المعتدلين العاملين، وكان من المجتهدين في طلب العلم، وكان يُعرف للصحابة والتابعين فضلهم وسبقتهم ومنزلتهم، وقد أجمع كل من رآه أن النور كان يشع من وجهه - يعنون بذلك: سيما الصلاح والتقوى - وكان أهل النسك والزهد لا يعدلون به أحدًا في زمانه.

وقد أشرنا قبلاً أنه خرج لقتال يوسف بن عمر الثقفي والي هشام بن عبد الملك على الكوفة، وفي المعركة انهزم جيش الإمام زيد عنه؛ لَمَّا عرفوا حسن عقيدته في الشيخين أبي بكر، وعمر، وعامة الصحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ وقد قاتل زيد رَحِمَهُ اللهُ حتى قُتل، وكان ذلك سنة إحدى وعشرين ومائة من الهجرة، وقد دُفن بالكوفة ليلاً، إلا أن الوالي أمر بالقبر فَنُشِئَ، وَصُلِبَتْ جِثَّتُهُ عِرْيَانَةً.

وبعد مقتل الإمام زيد خرج ابنه يحيى بن زيد، بناحية الجوزجان - من أعمال خراسان - في أيام الوليد بن يزيد بن عبد الملك، فوجه إليه نصر بن سيار، والي خراسان بصاحب شرطته سلم بن أحوز، فقتله سلم بن أحوز، بقرية يقال لها: أرعونة، وفضلوا رأسه وأرسلوا بها إلى الوليد، وَصُلِبَ الجَسَدُ، وكان ذلك سنة ست وعشرين ومائة من الهجرة، وقد ظلَّ جسده مصلوبًا إلى أن جاء أبو مسلم الخراساني صاحب الدولة

العباسية، فقتل سلم بن أحوز، وأنزل جثمان يحيى بن زيد، وصلى عليه مع جماعة من أصحابه، ثم دفنه هناك، وقد أظهر أهل خراسان الحزن والحداد على يحيى بن زيد سبعة أيام، ويروي المؤرخون أنه لم يولد ذكراً في تلك السنة في تلك النواحي إلا سمّاه أهله زيداً، أو يحيى؛ حباً في الإمام زيد وابنه يحيى.

وقد توالى خروج الأئمة من الزيدية، كما توالى قتلهم الواحد بعد الآخر، فقد قام بعد يحيى بن زيد، «محمد بن عبد الله بن الحسين بن الحسن بن علي بن أبي طالب فقتل بالمدينة، ثم قام من بعده أخوه إبراهيم بن عبد الله بن الحسن فانتشر أمره بالبصرة والأهواز وسواد العراق، وانتهى الأمر بقتله هو الآخر، وكان عبد الله بن الحسن والدّهذين الإمامين أستاذاً لأبي حنيفة رَحِمَهُ اللهُ.

نتيجة لقتل الأئمة الزيدية - واحداً بعد آخر - ضعف المذهب، بالنسبة لمذاهب الشيعة الأخرى، حتى انتقلت إليه عدوى تلك المذاهب، فمال إلى آرائها، ورجع عن كثير من آراء الإمام زيد التي كان يمتاز بها المذهب، وأهم تلك الآراء التي خالفت فيها الزيدية المتأخرة مذهب الإمام زيد: رجوعهم عن القول بإمامة المفضول في وجود الفاضل، فقد منعوا ذلك بعد أن كان المذهب يجوّزه، وبذلك رجعوا عن القول بصحة إمامة الشيخين: أبي بكر، وعمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، بعد أن كان المذهب يقول بإمامتهما، بل إن الإمام زيداً فضّل إمامتهما لأمر مرّ بنا ذكراً، من هنا: فقدت الزيدية أهم خصائصها التي كان قد وضعها الإمام زيد، حتى إن الزيدية المتأخرين أضحووا يُعدّون من الروافض الذين كان ينعي عليهم الإمام زيد رأيهم.

من هنا: أضحى المؤرخون للفرق يقسمون الزيدية، إلى فريقين:

- ١- المتقدمون منهم: وهؤلاء لا يُعَدُّون رافضة، بل هم أقرب تلك الفرق إلى أهل السنة والجماعة، وقد عرفنا آراءهم في الإمامة، وبخاصة إمامة الشيخين رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.
- ٢- المتأخرون من الزيدية: وقد خالفوا المتقدمين في أمور، أهمها: رفضُ إمامة الشيخين، وعدمُ تجويز إمامة المفضول، وبذلك أضحوا من الرافضة. وقد انتشر المذهب الزيدي باليمن، وعقيدة الزيدية هناك هي عقيدة المتقدمين من الزيدية، أي: أنهم يسرون على هدي مبادئ الإمام زيد بن علي رَحِمَهُ اللهُ.



الخطائفة

أما بعد: فهذا ما تيسرت الكتابة فيه عن فرقة من أهم الفرق التي انشعبت عن الأمة المسلمة، وهي فرقة يجهل الكثيرون مذاهبها، ويخطئون الحكم عليها. وأني لأرجو أن أكون بهذه الصفحات قد تمكنت من توضيح بعض ما هو خفي من جوانب هذه الطائفة.

وأسأل الله سُبحَانَهُ وَتَعَالَى أن يزكي ما فيها من جوانب الإصابة، وأن يتجاوز عما يمكن أن يكون فيها من جواب الخطأ والتقصير.

إنه ولي الهداية والتوفيق. والحمد لله أولاً وآخراً.



الفهرس

٥	مقدمة
١١	تمهيد
١٥	الأحاديث الواردة في شأن الفرق
٢٠	موقف العلماء من أحاديث الفرق
٢٤	موقفنا من أحاديث الفرق
٢٧	رؤية في مؤلفات الفرق
٢٨	العوامل التي أدت إلى نشأة الفرق
٣٣	تعليق على هذه العوامل
٣٥	الاختلافات الأولى في البيئة الإسلامية
٣٩	جذور الفتنة
٤٧	أهمية دراسة فرق الشيعة
٥٠	معنى الشيعة

- ٥٤..... نشأة الشيعة
- ٥٩..... فرق الشيعة
- ٦٥..... عقائد الشيعة
- ٦٧..... أولاً: التوحيد
- ٧٣..... ثانياً: النبوة
- ٧٦..... ثالثاً: الإمامة
- ٧٨..... المذاهب في الإمامة
- ٨١..... الإمام علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
- ٨٦..... مكانة علي عند الشيعة
- ٨٩..... مكانة الأئمة وصفاتهم
- ٩٧..... أئمة الشيعة
- ٩٨..... الإمام الأول: علي بن أبي طالب
- ٩٨..... الإمام الثاني: الحسن بن علي بن أبي طالب
- ٩٨..... الإمام الثالث: الحسين بن علي بن أبي طالب
- ٩٨..... الإمام الرابع: علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب
- ٩٩..... الإمام الخامس: محمد بن علي
- ٩٩..... الإمام السادس: جعفر بن محمد
- ١٠٠..... الإمام السابع: موسى بن جعفر

- الإمام الثامن: علي بن موسى ١٠٠
- الإمام التاسع: محمد بن علي ١٠٠
- الإمام العاشر: علي بن محمد ١٠٠
- الإمام الحادي عشر: الحسن بن علي ١٠١
- الإمام الثاني عشر: محمد بن الحسن ١٠١
- الإمام الغائب ١٠٢
- الغيبة الصغرى ١٠٢
- الغيبة الكبرى ١٠٢
- المهدي المنتظر ١٠٤
- رابعاً: العدل ١٠٦
- خامساً: المعاد ١٠٨
- موقف الشيعة من الصحابة ١١١
- في أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ١١٨
- في عمر ابن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ١١٩
- في عثمان ابن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ١١٩
- في جميع الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ١٢٠
- في أزواج النبي ﷺ أمهات المؤمنين ١٢١

١٧٥	دراسات في الشيعة
١٢٤	موقف الشيعة من القرآن العظيم
١٢٥	أسباب القول بالتحريف
١٣٦	أدلة التحريف عند الشيعة
١٤٠	صور من التحريف:
١٤٦	سورة الولاية
١٤٦	سورة النورين
١٥٠	التقية
١٥٣	التقية عند أهل السنة
١٥٤	التقية عند الشيعة
١٥٨	من أشهر فرق الشيعة
١٦١	الزيدية
١٧١	الخاتمة
١٧٢	الفهرس

100

100

100

100